أعلام العرب
٣٩

أحمد لطفي السيد
أستاذ الجيل

تأليف

الدكتور حسين فوزي النجار

المؤسسة المصرية العامة
للتأليف والأنباء والنشر
الدار المصرية للتأليف والترجمة

مقدمة

ترتبط سيرة الانسان بزمان ومكان ، فهى نتاج مكان معين وهو ما ندعوه بالبيئة ، وهى صنع زمن بعينه يؤثر فيها وتؤثر فيه حتى ليغدو كلاهما ملازما للآخر .

ولا تغنى سيرة الانسان فى حياته من مولده الى مماته عن هذا الأثر الذى تخلقه البيئة ويتركه الزمن على صفحاتها ، بل ان السيرة — سيرة أى عظيم أو بطل من أبطال التاريخ — لا تغدو سيرة تاريخية ، ولا تستوقف موكب التاريخ مالم تترك علاماتها البارزة عـلى صفحة الزمـان والمكان وهو ما نعبر عنه بالأثر التاريخى .

فالأثر التاريخى للسـيرة هو الذى يجذب المؤرخين اليهـا ويحمل كتاب السير على الاهتمام بها وروايتها ، حتى لنجردها أحيانا من طابع الحياة الخاصـة التى يحياها كل انسان ، ولا فرق فيها بين انسان وانسان ، لنسلك بها ملحمة التاريخ صورة للزمان والمكان اللذين عاشتهما ، وان كان للذكاء الانسانى وللمواهب الفردية أن تفرض سلطانها على الحياة ، فانها لا تستطيع أن تتحرر قط من الأثر الطاغى للزمان والمكان فى نموها وتطورها بل وفى الأثر الذى تتركه على صفحة الزمان والمكان .

وليست السيرة قصة فرد بعينه ، والا كانت أقرب الى الملهاة والمأساة من نتاج الأدب الانسانى منها الى حقائق التاريخ وحوافزه ، فالسيرة التاريخية ، كالتاريخ ، تنبع من الحقيقة ، والحقيقة وحدها مهما كانت جافة هى التى تكون سطورها وهى التى تعكس آثارها جلية لرواة التاريخ وقرائه ودارسيه ، وهى فى هذا خلاصة لعملية مزج رائع من عمل الانسان وأثر البيئة وطابع الزمان .

ولا أحسب سيرة ، يشدها الزمن اليه ويطبعها المكان بطابعه ، كما تشد الزمن اليها ، وتطبع المكان بطابعها كسيرة أستاذ الجيل أحمد لطفى السيد ، فقد عاش لطفى السيد قرابة قرن الا قليلا من تاريخ مصر ، وكان قرنا حافلا بالأحداث شهد من موجات الصراع الفكرى والسياسى والاجتماعى ما طبع تاريخ مصر فى تلك الفترة بطابع خاص متميز قد تغلق دراسته حتى على المتخصصين ما لم يتبينوا كافة الحوافز والنزعات التى تحدده وتؤثر فيه .

وفى تلك الفترات التاريخية التى تعج بالأحداث وتحفل بشتى الحوافز والنزعات ويشتد فيها الصراع الفكرى والنفسى فى الأمة ، ويتجاذب التجديد والمحافظة حيوية التطور الاجتماعى — اذ لا يشتد هذا الجذب بين المحافظة والتجديد مالم تحفزهما حيوية التطور الى الصراع — فى مثل تلك الفترات يعجم الأمر وتبهم الآراء ولا تعرف الأمة طريقها البين ، حتى يكون العظيم أو البطل الذى يتبين حوافزها ويعبر عن ارادتها ، وقد تتنكر له

أول الأمر ، الا انها لا تلبث حتى تجد نفسها وراءه مؤمنة به مستمعة اليه ، تتمثل ارادتها فى ارادته وهديها فى هديه .

وقد جاء البطل فى تلك الفترة من تاريخ مصر فى صورة « معلم » أخذ يعرف الناس بما غاب عنهم وكشف لهم عن حقيقة حوافزهم ونزعاتهم التى تاهت عنهم وضلت سبيلها الى عقولهم وقلوبهم .

كان الناس ينشدون الحرية باحساسهم فعلمهم كيف ينشدونها بعقولهم ، وكان الناس يطلبون الاستقلال ولا يعرفون حقيقته فعرفهم ان الاستقلال هو حرية الوطن وحرية المواطن ، وكان الناس ناقمين على الاستبداد والحكم الجائر ، ولا يعرفون له ردا الا فى ارادة الحاكم العادل ، فعرفهم أن الحكم الجائر مصدره غفلة الأمة عن حقها وتسليمها للحاكم بما ليس من حقوقه ، وكان النـــاس ينشدون المســـاواة ولا يطلبونها الا من ارادة الحاكم وتفضله ان شاء ، فان لم يشأ فالأمر لصاحب الأمر ، فعلمهم أن لهم حقوقا وانهم مصدر السلطة التى تستطيع أن تقرر المساواة ، وان هذه المساواة انما تتمثل فى الديمقراطية .

ولم يعرف النـــاس معنى الديمقراطية ، وكانت لفظا غريبا عليهم لا دلالة له فى أفهامهم ، فأخذ يعرّف الناس بالديمقراطية ويشرح لهم السبيل اليها .

وكان الناس يتطلعون الى الارتقاء ويدركونه على غير حقيقته فأخذ يشرح لهم الارتقاء فى شتى مظاهره السياسية والاجتماعية والفنية وان السبيل اليه هو التعليم وطلب العلم والمعرفة .

وأصبح التعليم والعلم غاية حياته حتى قال البشرى على لسانه حين صور مرآته :

« من أراد الدنيا فعليه بالعلم ومن أراد الآخرة فعليه بالعلم ومن أرادهما معا فعليه بالعلم » . وكان هذا المعلم هو أحمد لطفى السيد .

ولا أجد فى سيرته الا سيرة عصره ولا أجد فى عقيدته وفلسفته الا تعبيرا عما فى نفوس المصريين وتاهوا عنه ، فان أغفلت بعض جوانب حياته الخاصة فلأنه قد عاش حياة طبيعية خالصة كغيره من المصريين الا ما كان من انعكاس سلوكه الخاص على سلوكه العام مما يؤثر فى أحداث حياته وموقفه من أحداث عصره ، ولأن حياته كانت سوية الى حد بعيد ، ولأنه كان رجلا عاما أكثر مما كان رجلا يعنى بشئونه الخاصة ويؤثرها باهتمامه فلم يكن لحياته الخاصة أثر على حياته العامة .

وفى هذه السيرة التى أقدمها للقارىء عن حياة أستاذ الجيل نرى تاريخ مصر وتطورها الاجتماعى والسياسى والفكرى مطلا فى كل سطر من سطورها فهى سيرة أمة فى قرن من الزمن ، وهى سيرة بطل من أبطالها .

دكتور حسين فوزى النجار

المعادى فى { ٧ رمضان سنة ١٣٨٤
{ ٩ ينـاير سنة ١٩٦٥

الزمان والمكان

حيوية التغيير

قامت الثورة العرابية لتؤكد حق المصريين من ضباط الجيش فى المساواة بأندادهم من الجركس والترك ، ثم اتسع مداها لتؤكد حق المصريين فى المساواة المطلقة بالترك ، وتنكر استئثار الخديو وبطانته ورجال دولته من الترك والأجانب بالسلطة دون أصحابها من المصريين .

الا أننا يجب أن نعود الى سنوات خلت قبل ذلك ، حتى نتبين أصالة الروح المصرية وصدقها فى التعبير عن ذاتها وسط هذا الخضم من السيطرة التركية ، فثمة ما يوحى بأن المصريين ارتضوا هذه السيطرة التركية ، اذ لم يجدوا أنفسهم أكفاء لتولى الحكم فى بلادهم ، وقد واتتهم الفرصة حين تصدوا لمقاومة الحملة الفرنسية بعد أن استخذى المماليك دونها وعجزت الدولة العثمانية عن مقاومة الاحتلال الفرنسى وقهره ، ففى هذا النضال الذى خاضه المصريون ضد الفرنسيين ظهرت زعامات شعبية كانت جديرة بأن تتولى حكم البلاد ، على رأسها عمر مكرم ، ولكنها تنحت عنه وأسلمته الى محمد على متحدية فى ذلك ارادة السلطان العثمانى مما ينفى عن المصريين عاطفة الولاء السياسى للدولة العثمانية ، والا لرضوا بمن اختاره السلطان واليا أيا كان شأنه ، ولم يرض الخليفة الا كارها بولاية محمد على حين وقف

الشعب يسنده ويؤازره ، ووقفت الزعامة المصرية تتمسك بولايته وتتحدى فى ايثاره بالولاية ارادة خليفة المسلمين .

ولكن ثورة المصريين ضد الفرنسيين لم يكن يحركها الشعور القومى وحده ، والا ثار المصريون على العثمانيين ، كما ثاروا على الفرنسيين ، وثمة من يقول كالجبرتى أن الفرنسيين كانوا أرفق بالمصريين من العثمانيين والمماليك وأعدل ، وانما كان يحركها شعور دينى لعله من بقايا الحروب الصليبية ، وهو شعور غلب فيه الولاء لدولة الاسلام على أى ولاء آخر للوطن أو الجنس ، فالوطن هو دار الاسلام يتنقل فيها المسلم فلا تقف دونه حدود أو قيود ، والجنس قد أمحت فروقه فى اطار الاخاء الاسلامى ، غير أن هذا الشعور مهما بلغت أصالته لا يقوم مبررا لتنحى المصريين عن الحكم لغيرهم وان كان تبريرا لثورتهم على الفرنسيين دون العثمانيين .

ولعلهم كانوا يدركون أن تحدى ارادة الخليفة لا يعنى الثورة عليه ، وان اختيارهم للولاية مصريا هو ثورة على نظام الدولة الذى جرت عليه وأخذت به منذ قيامها وهو ما يتنافى مع الولاء الذى يكنونه لدولة الاسلام ولخليفة المسلمين ، فاذا كان عليهم أن يختاروا فان اختيارهم يجب ألا يخرج على نظام الدولة فى اختيارها للولاة وقد جرت الدولة على اختيار الولاة من الأتراك فى مصر وفى غير مصر من البلاد التى تتبعها ، ومن ثم فان اختيارهم هو اختيار لوال تركى من بين أتراك آخرين ، وقد رأوا أن اختيار شخص معين من بين من ترشحهم أرومتهم

التركية للولاية هو حق من حقوقهم الأصيلة تفرضه الشريعة السمحاء التى تدين بها الدولة فى حكمها لأمة المسلمين ، فاذا كان الخليفة يرى قيام تركى بالولاية فان هذا لا يخالف الشريعة التى سوت بين المسلمين » ولكن الشريعة تشترط أن يكون الراعى مسلما صالحا ، وقد ظن المصريون أن محمد على راع صالح وأنه أحق من الآخرين بالولاية فكان اختيارهم له وتحديهم للدولة فى هذا الاختيار قائما على هذا الأساس .

وقد ألف المصريون من قبل استبداد المماليك بالولاة وعزلهم ، فكان زعيمهم « شيخ البلد » يتوجه اليه فى مقره بالقلعة ويطوى البساط من تحته ايذانا بعزله وما على السلطان الا أن يعين بديله ، ولكنهم لم يألفوا أن يختار المماليك من بينهم واليا وعرفوا ما آل اليه أمر على بك الكبير حين تطلع الى ذلك وثار من أجله على الدولة .

فلم يكن عزوف الزعامة المصرية عن تولى الحكم بنفسها بعد أن اضطلعت دون غيرها بعبء الكفاح القومى ايمانا منها بعدم القدرة عليه أو انها ليست كفئا له ، بل لأنها كانت ترى أن حقها هو دون الولاية وان عداه الى الاختيار ، وظل هذا الرأى قابعا فى أذهان المصريين حتى الثورة العرابية » فحين فكر عرابى فى خلع الخديو توفيق لم يعلن هذا الرأى أو يجهر به الا بعد أن ثبت استعداء توفيق للأجانب على الثورة ، وفى اجتماع قادة الثورة العرابية بأعضاء مجلس النواب فى دار محمد سلطان باشا مساء ٢٧ مايو سنة ١٨٨٢ رفض النواب موافقة عرابى على خلع

الخديو ، وبالرغم من حملة عرابى تلك الليلة على توفيق وأسرته فانه حين احتكم الى النـاس فى ذلك كانت العرائض التى استكتبهم اياها تنص على استبدال الخديو توفيق بالأمير حليم باشا ولم يشر الى ضرورة التخلص من الأسرة الخديوية ، ولعله لم يشأ أن يخالف النواب رأيهم ، ولعل النواب أنفسهم كانوا ينفسون على عرابى أن يخلف الخديو على العرش أو يرأس الجمهورية اذا ما أريد للبلاد أن تكون جمهورية .

وأصبح هذا العزوف عن الحكم أقرب الى مركب النقص عند المصريين منه الى الولاء للبيت الحاكم أو السلطة الشرعية التى تسنده والتى كانت تقوم على تبعية مصر للدولة العثمانية ، فحين لوح الانجليز بالسلطنة لمحمود باشا سليمان رئيس حزب الأمة بعد خلع الخديو عباس الثانى اثر قيام الحرب العالمية الأولى والغاء السيادة العثمانية على مصر ، لم تلق الفكرة لديه ترحيبا على الرغم من كراهية المصريين للأسرة الخديوية وبالأخص طبقة الأعيان المصريين التى يتزعمها والتى تكره استبداد الخديو أشد الكره وتكره من الأتراك تعاليهم ، بل انه سارع حين هدد الانجليز بتنصيب « أغا خان » زعيم الطائفة الاسماعيلية سلطانا على البلاد الى اقناع الأمير حسين كامل بقبول السلطنة وكان قد أحجم هو وأمراء الأسرة الخديوية عن قبول التغيير احراجا منهم للانجليز وتأييدا لا لعباس ولكن لحق الأسرة الموروث فى الحكم .

وظل هذا الاحجام عن خلع الأسرة المالكة يثقل على أذهان المصريين فنرى جمال عبد الناصر يؤخر الغاء الملكية والشعور

القومى يتعجله هذا الخلع زمنا امتد أكثر من عام بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، ولكن لعل حكمة السياسة هى التى حملته على الأناة رغم ايمانه بضرورة التخلص منها الى غير رجعة .

ولعل محمد على قد أدرك ببصيرته النفاذة أن الخطر الذى يمكن أن يتهدد أسرته لن يأتيها الا من ناحية الشعب فأنكر على المصريين كما يقول الجبرتى كل حق فى تولى وظائف الدولة العليا أو ذات الخطر فقصرها على بنى أرومته وعلى بعض الأجانب ، وكان يختار مستشاريه ورجال دولته من هاتين الطائفتين . وحين فكر فى انشاء جيش على النظام الحديث لم يتجه بتفكيره الى المصريين بل كانوا آخر من فكر فى انشاء جيشه منهم ، وفضل عليهم السودانيين ، ولعله وهو يعرف ثورات الجند وقد بلى مرها قبل توليته ، وفى أوائل عهده بالولاية كان يخشى أن يثور عليه أبناء مصر اذا ما أصبح منهم جيش يحمل السلاح ، ويبرر مؤرخوه انصرافه عن تجنيد المصريين فى البداية بخشيته على الزراعة من أن تبور اذا انصرف المصريون عنها الى الجندية ، ولكن مما يهدم هذا التبرير أنه حين اضطر الى تجنيد المصريين حال بينهم وبين الترقى الى الرتب العليا ، بل انه حين فكر فى اعداد طائفة الضباط لجأ الى أبناء المماليك الذين فتك بآبائهم من قبل وكأنه يطمئن اليهم أكثر مما يطمئن الى المصريين ، فكان أبناء المماليك هم نواة المدرسة الحربية فى أسوان ، فقد كان يعلم ولا ريب أن الجندى بغير ضابطه لا يساوى شيئا وانه يستطيع السيطرة على الجيش ما دام يطمئن الى ولاء ضباطه ، ولم يكن

ليطمئن كما يبدو الى ولاء المصريين لأسرته ولا ينكر الأمير عمر طوسون [1] ذلك فيقول صراحة :

« ولكن المصريين من هؤلاء الجنود الذين أظهرت الحرب علو كعبهم واستحقاقهم لكل مديح يفقدون هذه الصفات الباهرة عندما يرتقون الى مراتب القيادة ، فهم عندئذ لا يحسنون القيام بواجبهم ولا يعتزون بكرامة مراكزهم ، بل يبقون على ما ألفوه من عوائدهم القديمة ، فهم من هذه الوجهة يخالفون العثمانيين والمماليك الذين يفوقونهم جدارة واستئهالا لمراكز القيادة العليا وهذه الحال هى التى أرغمت محمدا عليا على تنحيتهم عنها مع حبه لهم ورغبته فى ارتقائهم وشمولهم بعين رعايته ، فبقيت الدرجات العليا وقفا على العثمانيين والمماليك ، وربما كان هذا من حظ محمد على ويمن طالعه لأن المصريين شعب سريع التقلب وهو من هذه الوجهة لا يؤمن جانبه ، فلو سلمت قيادة الجيش الى ضباط من جنسه لخيف أن ينزعوا يوما الى الفتنة والتمرد » .

« أما والحالة كما هى الآن فالرؤساء قابضون على ناصية الجنود وهم لا يركنون الى المصريين كما يركنون الى أبناء جلدتهم فهم لذلك مضطرون لأخذ الحيطة لأنفسهم ، ونشأ عن ذلك مراقبة متبادلة كانت نتيجتها خضوع الجيش وإلفه للنظام » .

ومن العسير أن نحلل عواطف محمد على تجاه المصريين ، ولا نملك الا أن نحكم عليها بما بدر منه نحوهم فقد اعتز عليهم بأخدانه من الترك والجرس والأرناؤود وميز الأجانب عليهم فارتفع عددهم من ١٥٠ر١٦ فى سنة ١٨٤٠ الى خمسين ألفا سنة ١٨٤٦ ، وأصبحوا مائة وخمسين ألفا سنة ١٨٧٠ ، وكانت الضريبة التى

---

(١) الأمير عمر طوسون : صفحة من تاريخ مصر فى عهد محمد على (الجيش المصرى البرى والبحرى) ص ٤٥ .

يفرضها على التجار المصريين عشرة فى المائة والضريبة التى يفرضها على أقرانهم من الأجانب اثنين ونصف فى المائة وفى هؤلاء الأجانب يقول الجبرتى :

« انهم تراسوا وعلت أسافلهم ولبسوا الملابس الفاخرة وركبوا البغال والرهوانات ، وأخذوا بيوت الأعيان التى بمصر القديمة وعمروها وزخرفوها ، وعملوا فيها بساتين وجناين ، وذلك خلاف البيوت التى لهم بداخل المدينة ، ويركب « الكلب » منهم وحوله وأمامه عدة من الخدم والقواسة يطردون الناس من أمامه وخلفه » .

ولا نستطيع أن ننكر أن محمد على قد أقام دعائم دولة قوية ناهضة فى مصر ، الا أنه حرم المصريين من جامها وبرها وخيرها وقصره على بنى جلدته ومن آثرهم بنعمته من الأجانب . ولم يكن المصريون فى نظره وبما يدل عليه موقفه منهم الا عمالا وخدما لأسرته ودولته ، فلم تكن الدولة دولة المصريين بل كانت دولة محمد على ، هكذا أرادها وهكذا كانت سلالته التى حكمت من بعده .

وكان المصريون لبنة هذا البناء السامق الذى شاده محمد على ، وكانت مصر البقرة الحلوب التى عصر ضرعها دون أن يترك فيه فضلة للمصريين .

ولا نحب أن نغمط محمد على مآثره فثمة من يقول انه منشىء مصر الحديثة وثمة من يعدد اصلاحاته ويقول انها عادت على مصر بالخير العميم ، فهو الذى أنشأ فى مصر نظاما للتعليم الحديث وأرسل البعوث الى أوربا ، وهو أول من أقام المصانع والصناعات وأصلح نظام الرى فبنى السدود والقناطر وحفر الترع وأدخل الى

البلاد زراعات جديدة ، ولكن كل هذا كان لخدمة أغراضـــه ، فلما قضى منها وطره انصرف عنها وعادت البلاد فى عهد خلفه الى شر ما كانت عليه قبله » فلم يكن يفكر فى غير مجده الشخصى ، أما خيرا يعود على أهل مصر فكان آخر ما يفكر فيه ، فقد كان لها قاهرا ولحياتها معدما .

وحرم محمد على المصريين من تولى مناصب السلطان والحكم فى الدولة وقصرها على أبنائه وعشيرته من الجركس والترك فكان منهم حكام الأقاليم وكبار الضباط فى الجيش والشرطة وجبـاة الضرائب ، أما الوظائف الفنية التى لا جاه لها ولا سلطان كوظائف التعليم والهندسة والطب ، فقد كان للمصريين والأجانب نصيب فيها ، فلم يكن ممن اصطفاهم من يصلح لها أو يقدر عليها ، وليس فيها ما يخشاه أو يخشى منه على عرشه ما دام يسيطر بمواليه على عناصر القوة فى الدولة » ولما انقضت حاجته الى الانشاء والتعمير فى أواخر أيامه وفى أيام خلفائه فأغلقت المدارس وأقفلت المصـــانع ذوت أهمية هؤلاء المبعوثين وان استطاعوا أن يقوموا بخدمات جليلة للبلاد بقدر ما واتتهم الفرص ، وخاصة فى ميدان التعليم ومنهم رفاعة رافع الطهطاوى وعلى مبارك وكان لهما على التعليم فى مصر أياد بيضاء .

وكان أخطر ما قام به محمد على ، على المجتمع المصرى أنه قضى على الأسر والعصبيات المصرية القوية — وهو ما أشـــار اليه الشيخ محمد عبده بقوله « حتى اذا سحقت الأحزاب القوية ، وجه عنايته الى رؤساء البيوت الرفيعة ، فلم يدع فيها رأســا

يستتر فيه ضمير (أنا) »[1] — باحتكاره مصادر الثروة ، وانتزاعه ملكية الأراضى من ملتزميها ، وكانوا من المماليك أو رؤساء الأسر والعصبيات الريفية ، فمنهم من استسلم ، ومنهم من تمرد ولم يذعن فجرد عليه الحملات لاخضاعه ، ونفى بعضهم الى مجاهل السودان ، وهاجر البعض الآخر ولاذ آخرون بقطع الطريق فكثرت (مناسر) اللصوص التى تحدت سلطان الحكومة وقوتها .. وقضى على تلك العصبيات المصرية الصميمة وتفرقت بين بلاد القطر ، واحتفظت أغلب تلك العصبيات القديمة بكنيتها ، ولم تحتفظ بروابطها مما يفسر انتشار كنية لأسرة بعينها فى بلاد عديدة متباعدة رغم ضمور الصلات بينها ، فلم يعد هناك ما يجمع بينها غير اللقب المشترك .

وكان فى البلاد غير طائفة الملتزمين وخاصة فى المدن طائفة ثرية من أصحاب الحرف والصناعات قضى عليها هى الأخرى باحتكاره للصناعة ، فتدهور حالها ، وأملقت بعد يسر ، وانطوت فى جموع الأجراء والعمال .

وأصبحت مصر على عهد محمد على وليس فيها من المصريين من يتمتع بجاه أو ثراء وآل الأمر كله لأسرته ومن اصطفتهم من طوائف الترك ، ومن قربهم من الأجانب فأصبحوا هم وحدهم من يملكون ومن يحكمون ، فهم أصحاب الضياع الممتدة من الجفالك والوسايا ، وهم أصحاب السلطان والحكم فى دواوين

---

(1) من مقال للشيخ حمل فيه على محمد على بمناسبة الذكرى المئوية لوفاته سنة ١٩٠٥ : تاريخ الاستاذ الامام جـ٢ ص ٣٨٢ .

الحكومة وفى الجيش ، ومنهم كانت الحاشية الخديوية ، ولهم كانت القصور والمنازه ، حتى الجند من الأتراك والعثمانيين قد أصبح لهم بين المصريين صولة وجاه ، حتى ضرب بهم المثل فى اقتراف ما يشين دون خشية أو حياء ، فخلعت عليهم الأبعديات بعد احالتهم الى التقاعد ، والأبعاديات هى الأراضى التى استبعدت من مساحات « فك الزمام » عام ١٨١٣ ، وكانت من الأراضى البور ، قدر كلوت بك مساحتها بمائتى ألف فدان ، أقطعت لرجال الجهادية وكبار الموظفين ، وبعض كبار الأعيان ويبدو أن محمد على قد أراد أن يجعل منهم طبقة تقيم فى الريف وتسوده فتصبح له يدا وعونا على الفلاحين فقد حتم عليهم زراعتها بأنفسهم ولم يجز لهم تأجيرها . حتى يحملهم على الاقامة فى القرى ، هــذا فضلا عن زيادة الرقعة الزراعية للبلاد باستصلاح تلك الأراضى البور .

وبالرغم من نظام الاحتكار الذى قضى على الملكية الفردية للفلاحين نرى محمد على يمنح أسرته ورجال حاشيته حق الانتفاع بمساحات شاسعة من الأراضى عرفت بالجفالك (الشفالك) أعفاها من الضرائب ، ثم خولهم حق ملكيتها والتصرف الشرعى فيها ، وقام بهذا الأجراء فى أواخر حكمه ، عام ١٨٤٢ ، فوضع بذلك أساس الاقطاع الزراعى الذى ساد بعد ذلك .

وفى القرى منح المشايخ خمسة أفدنة عن كل مائة فدان من زمام القرية لا يدفعون عنها ضريبة مقابل خدماتهم للحكومة ، وسميت هذه الأراضى (مسموح المشايخ) .

وظل مسموح المشايخ قائما حتى ألغــاه الخديو ســعيد

عام ١٨٥٨ وضم أراضيه الى زارعيها من الفلاحين . وكان من الممكن أن يكون هؤلاء المشايخ نواة وان كانت ضعيفة لطبقة جديدة من الأعيان المصريين بدل الطبقة التى قضى عليها محمد على ، لا سيما وأن بعض أفرادها كانوا أعضاء فى مجلس المشورة الذى كونه . ولكن يبدو أن هذه الطائفة لم تستكمل كل مقومات النماء التى تتيح لها التقدم والبروز .

وحين تكونت طبقة الأعيان المصريين كانت هناك عوامل أخرى عملت على تكوينها ، فالمعروف أن التكوين الطبقى للمجتمع المصرى الحديث قام أصلا على تكوينه الاقتصادى والمادى . ولم تعد العصبيات القديمة الا فى القليل أساسا للتكوين الاجتماعى الحديث ، بل ان النمو الاقتصادى لفرد من أفراد تلك العصبيات كان مما يجعله يخرج عليها ويتنكر لها ، مالم ير فى انتمائه اليها فائدة يجنيها أو خيرا يعود عليه .

وفى هذا المجتمع المصرى الحديث تصدر الأثرياء وأصحاب النفوذ وكان هؤلاء من أمراء الأسرة الحاكمة وأصهارها يليهم رجال الحاشية وحكام الأقاليم ثم رجال الجهادية وكانوا جميعا من العناصر التركية ويأتى بعدهم أصحاب العصبيات ومشايخ القرى ممن نسميهم بالأعيان وهم طبقة مصرية صميمة وقد رأينا ما آل اليه أمرهم وأمر كبار التجار وأصحاب الصناعات تحت نظام الاحتكار الذى فرضه محمد على وفى القاع أغلبية المصريين العظمى وكلها من العمال والأجراء والمزارعين .

ومن بين المصريين ظهر قلائل ممن أوفدهم محمد على فى بعوث

علمية الى الخارج فلما عادوا تولوا بعض مناصب الدولة وقاموا بخدمات جليلة للبلاد وخاصة فى ميدان التربية والتعليم ولكنهم لم يكونوا ذوى أثر بارز فى تطورها الاجتماعى والسياسى وكان ولاؤهم لأسرة محمد على بصفته ولى نعمتهم يباعد بينهم وبين الشعب فلم يكونوا أكثر من موظفين يقومون بواجبات الوظيفة على خير وجه وكانوا قلة لا تستطيع أن تقوم بحركة أو تتزعم عملا ، ولم يظهر لهم أثر فى الثورة العرابية فلم يشاركوا فيها وظلوا بعيدين عنها .

وبالرغم من حركة العمران التى قام بها محمد على فان مستوى المعيشة هبط هبوطا ملحوظا فازداد الفقر واشتد الغلاء وأصبحت السلعة التى « ثمنها مائة تباع بألف » كما يروى الجبرتى .

وكان الجلد والسخرة أمرين شائعين وظلا قائمين حتى ألغيا فى عهد الاحتلال فكان مما يفخر به الانجليز أنهم ألغوا « السخرة والكرباج » [1] وقضوا على الرشوة وكانت الرشوة بدورها من طبائع الحاكم التركى فى أى منصب يتولاه ، بل كانت الرشوة تصل من الولاة الى السلاطين أنفسهم .

وباعدت تلك المظالم بين الشعب وبين الأسرة الحاكمة وكانت سببا قويا فى قيام الثورة العرابية والتفاف الناس حولها وتأييدهم

(١) ألغت وزارة رياض السخرة الا فى المنافع العامة عام ١٨٧٩ حيث قيد بالبدل النقدى كما أبطل الجلد فى تحصيل الضرائب ثم ألغيت تماما فى عهد الاحتلال .

لها وظل أثرها قائما لا يبرح أذهان المصريين بعد فشل الثـورة العربية يباعد بينهم وبين الأسرة الحاكمة ، بعدا يصوره الدكتور هيكل فى مذكراته السياسية تصويرا دقيقا فيقول :

« وقد بقيت فى أذهاننا نحن أبناء الريف المصرى ، صورة قاتمة من حكم الترك ومن حكم الخديويين انفسهم ، حين كان لهم وللترك السلطان المطلق الذى أدى الى ثورة عرابى ، فكثيرا ما حدثنا آباؤنا وأجدادنا ، وحدثتنا أمهاتنا وجداتنا عن حكم أولئك النفر الذين كانوا يزدرون المصريين أشد الازدراء ، ويحقرونهم أشد التحقير ، ويضربونهم بالسياط لسبب وبغير سبب ، وهذا هو ما يعبر عنه المثل العامى (آخر خدمة الغز علقة) . والغز هم الغزاة الأتراك والجراكسة ومن اليهم » .

وكان لهذا الأثر الذهنى وقر شديد فى نفوس المصريين يحرك اتجاهاتهم الوطنية والسياسية مما سنراه جليا فى سيرة أسـتاذ الجيل أحمد لطفى السيد ، وفى سير الحركة الوطنية بعد ذلك سيرا تأثر الى أبعد حد بطابع الحكم التركى والانجليزى للبلاد ، وهو جانب هام من جوانب تاريخنا القومى علينا أن نعيه أشد الوعى حتى يصبح حكمنا عليه حكما يقوم على الأصالة والحق متجنبا المين والهوى والجهل بحوافز المجتمع المصرى فى تحرره وانطلاقه ، وتطور هذه الحوافز وفقا لتطور الأحداث والعوامل التى تسوقها وتحددها .

وهذا الظلم الذى ناء به المصريون وباعد بينهم وبين الأسرة الحاكمة كان أقوى عامل فى قيام الثورة العرابية .

ومن الخطأ أن نحكم على الثورة العرابية انها ثورة جند من

أجل المساواة بينهم وبين أندادهم من الترك والجركس فى الحقوق والامتيازات ، فانها وان بدأت تلك البداية الا انها انتهت بالمطالبة بحق الأمة فى الدستور والحكم النيابى والمساواة التامة فى الحقوق والواجبات ، تلك المساواة التى يكفلها الدستور كما يكفل العدالة للجميع أمام القانون .

ولم تكن الحركة الدستورية حركة العسكريين فقد سبقهم اليها أعضاء مجلس شورى النواب وكانوا صفوة أعيان الأمة ، فاستطاعوا أن يظفروا بتحقيق مبدأ المسئولية الوزارية عام ١٨٧٩ وذلك فى كتاب الخديو اسماعيل الى شريف باشا بتأليف الوزارة الجديدة ، وهى الوزارة التى أنيط بها وضع دستور للبلاد يحقق مطالب الوطنيين ، وان لم يتح للدستور الذى وضعه أن يرى النور اذ خلع اسماعيل قبل أن يصدر المرسوم الخديوى به . وبعد خلعه ببضعة أيام صدر القرار بفض مجلس شورى النواب واستمر معطلا مدة عامين حتى عاد على أيدى العرابيين فى ديسمبر سنة ١٨٨١ .

ولم يفرط هؤلاء النواب فيما يظنونه حقا من حقوقهم الدستورية ، حتى وان كانت الحكمة تقضى بالتريث فى كسبه ، فحين رأى اعتراض الانجليز والفرنسيين على ما نص عليه الدستور الجديد الذى وضع فى عهد توفيق من حق النواب فى نظر الميزانية واقرارها ورأى أن الحكمة تقضى بالاغضاء عن هذا الحق حتى لا يصطدم بالدولتين اللتين تتحرشان بالبلاد ، تمسك النواب بحقهم كاملا ورفضوا الانصياع لرأى شريف

مما أدى الى استقالته وتأليف وزارة البارودى واقرار الدستور بالشكل الذى أرادوه عليه كاملا غير منقوص .

فالحركة الدستورية قد بدأت قبل أن تبدأ الحركة العرابية وكان الأعيان من أعضاء مجلس شورى النواب قادتها وعدتها ، وحظيت بتأييد الخديو اسماعيل رغم استبداده وميله الى الحكم المطلق ، ولكن العوامل التى حملته على تأييد مطالب الوطنيين كانت أقوى من كل نزعة تساوره نحو الاستبداد والحكم المطلق فقد رأى السلطة تخرج من يديه ، ورأى النفوذ الأجنبى الممثل فى الوزيرين الانجليزى والفرنسى يقضى على نفوذه وانفراده بالسلطة ، ورأى فى معارضة الوطنيين النفوذ الأجنبى سندا له أمام هذا النفوذ ، فانحاز اليها وسار فى تيارها ، وهو نفس الاتجاه الذى سار فيه الخديو عباس الثانى فى بداية حكمه حين رأى كرومر يستأثر دونه بكل نفوذ وسلطان فى البلاد فسار فى تيار الحركة الوطنية مؤيدا للزعيم الشاب مصطفى كامل ، علها تصل به الى استعادة نفوذه اذا ما انجاب النفوذ البريطانى عن البلاد ، ثم انقلب عليها حين رأى الاحتلال يمد له فى سلطانه بعد الوفاق بينه وبين جورست .

ولم تكن تلك الحركة الدستورية وليدة الظروف التى ساقت اليها ، وأولها الأزمة المالية والتدخل الأجنبى ، بل انها أعمق جذورا من ذلك ، اذ ترجع الى ظهور طبقة جديدة من الأعيان المصريين أتيح لها أن تشارك مشاركة محدودة فى شئون البلاد عن طريق مجلس شورى النواب الذى كونه اسماعيل ليبدو فى

نظر الغرب حاكما دستوريا مستنيرا » كما ترجع الى حركة فكرية جديدة كان رائدها جمال الدين الأفغانى ، وغذتها صحافة ناشئة نشيطة وشباب مستنير أخذ يلتف حول داعية الشرق العظيم ، كما كان لامتداد الموجة الغربية الى مصر واتصال مصر بأوربا وظهور طائفة من الشباب تعلم فى الأزهر وفى المدارس الحديثة أثرها البعيد فى ذلك ، فقد أخذ هذا الشباب يعنى بشئون بلاده ويبرم بالسياسة العشوائية التى يسير عليها اسماعيل ولا يجد متنفسا لاعلان سخطه على استبداده وجوره الا فى مجالسه وندواته الخاصة التى وجد الأفغانى فيها أعظم منتدى لأفكاره وتعاليمه .

ثم كانت الثورة العرابية تعبيرا عن هذا كله .

فقد تزعم عرابى حركة الضباط المصريين للمساواة بأندادهم من الترك والجركس ، ولا نحب أن نقف فى تحليلنا لاتجاهات الضباط المصريين عند تلك الحدود الضيقة من المطالب الطائفية ، فان المساواة بالعناصر التركية لم تكن مطلب الضباط فحسب بل كانت مطلب المصريين جميعا » وكما تزعم عرابى حركة الضباط المصريين فى التعبير عن تلك المطالب فقد عبر الأعيان المصريون عنها فى حركتهم الدستورية ، وان جمعت الحركة الدستورية بين المصريين والأتراك فى المطالبة بالحياة النيابية ، واقتصرت مطالب الضباط على المصريين وحدهم ، وان كان تآلف المصريين والأتراك فى المطالب الدستورية بسبب النفوذ الأجنبى الذى يطغى على الاثنين معا ، وبقدر ما كان من معارضى الحركة

الدستورية من المصريين أمثال رياض كان من مؤيديها أمثال شريف من الأتراك .

وقد تشيع اسماعيل للمطالب الدستورية حين قبل اللائحة الوطنية التى تقدم بها فى ابريل ١٨٧٩ على ما تذكر الوقائع المصرية « جمعية حافلة من حضرات أعضاء شورى النواب والعلماء الأعلام والذوات الفخام والمأمورين الكرام ووجوه البلد وأعيان المملكة ومعتبرى الأهالى » ، ممهورة بتوقيع ستين من أعضاء مجلس شورى النواب وستين من العلماء والهيئات الدينية وفى مقدمتهم — كما يقول الرافعى — شيخ الاسلام وبطريرك الأقباط وحاخام الاسرائيليين ، واثنان وأربعون من الأعيان والتجار واثنان وسبعون من الموظفين العاملين والمتقاعدين وثلاثة وتسعون من الضباط ، وكان على رأس تلك الحركة شريف باشا التركى الأصل بينما وقف رياض باشا المصرى الأصل لا يتشيع لها ولا ينصرها ويمالىء النفوذ الأجنبى ويقره على التخلص من مجلس شورى النواب .

ويذكر عرابى فى مذكراته أن مطالب الضباط لم تكن قاصرة على انصاف رجال العسكرية المصريين بل عدتها الى المطالب الدستورية ، وان كان الرافعى يشكك فى هذا ويرى أن عريضة الضباط قاصرة على المطالب العسكرية ، الا أن هذا لا ينفى تفكير عرابى وزملائه فيما تجيش به نفوس المصريين من عواطف وانفعالات ولعله اذا كان قد قصر مطالبه الأولى على انصاف رجال العسكرية المصريين فلأنه جريا على التقاليد والنظم

العسكرية التى تمنع تدخل الجيش فى السياسة لم يشأ أن يتخطى تلك التقاليد العسكرية العريقة ، فان عرابى ككل المصريين كانت تمضه التفرقة بين الأتراك والمصريين ، ولم يكن تقديره للخديويين الا تقديرا لنزعتهم الطيبة نحو المصريين فنراه يذكر للخديو سعيد خطبة ألقاها فى « مأدبة أدبها بقصر النيل للعلماء والرؤساء الروحانيين وأعضاء العائلة الحاكمة وأعاظم رجال الحكومة ملكيين وعسكريين » وأشاد فيها بضرورة النهوض بالشعب المصرى حتى «يخدم بلاده خدمة صحيحة نافعة ويستغنى بنفسه عن الأجانب ، وقد وطدت نفسى على ابراز هذا الرأى من الفكر الى العمل » .

ويقول عرابى انه « لما انتهت الخطبة خرج المدعوون من الأمراء والعظماء غاضبين حانقين مدهوشين مما سمعوا . وأما المصريون فخرجوا ووجوههم تتهلل فرحا واستبشارا ، وأما أنا فاعتبرت هذه الخطبة أول حجر فى أساس نظام (مصر للمصريين) » .

وما كان لعرابى أن يتمثل تلك الكلمات ويعيها طوال تلك السنين التى سبقت قيامه بحركته مالم يكن مؤمنا بها فى قرارة نفسه ايمان كل مصرى بها فان عبارة « مصر للمصريين » قد غدت بعد ذلك شعار القومية المصرية ، ذلك أن مصر لم تكن ملكا لبنيها بل كانت ملكا لأسرة تحكمها وتستأثر بخيرها منذ حكمها محمد على وجعل منها ضيعة له ولأسرته وحاشيته ومن اصطفاهم من غير المصريين كما بينا من قبل .

ولم تكن المطالب الدستورية الا أداة لتحقيق المساواة بين

المصريين والأتراك وحين استشرى النفوذ الأجنبى ، تشيع لهـا الخديو اسماعيل واجتمع عليها المصريون والأتراك : المصريون لانقاذ بلادهم من المؤامرة الاستعمارية التى توشك أن تطبق على بلادهم وللقضاء على امتيازات العناصر التركية والخديو والأتراك للابقاء على نفوذهم الذى يوشك أن يضيع أمام التدخل الأجنبى .

وكان الأعيان والمثقفون والضباط المصريون هم رواد تلك الحركة وزعماؤها وما كان لتلك الحركة أن تبدأ مالم تستكمل طبقة الأعيان كيانها الاجتماعى وجماعة المثقفين كيانهم الفكرى ، ومالم يصل الضباط المصريون الى مناصب القيادة فى الجيش .

وقد عرفنا كيف قضى محمد على على الأعيان والثراة المصريين وحال بين المصريين وبين مناصب القيادة فى الجيش وقضى بذلك على أية معارضة يمكن أن تنشأ لحكمه واستبداده وحكم أسرته واستبدادها .

وكان من الممكن أن تتكون من المشـايخ المصريين الذين نصبهم محمد على على القرى والبلاد طبقة جديدة من الأعيان الا أننا لا نعثر لهم على أثر ينم عن تطورها واستمرارها فمن بين أعضاء مجلس المشورة الذى أنشأه محمد على عام ١٨٢٩ وكان يضم تسعة وتسعين عضوا ممن سماهم الرافعى « كبار أعيان القطر المصرى » لا نجد اسما لأسرة — ما عدا القليل — يظهر بعد ذلك ، على عكس المجالس النيابية التى تواترت على مصر منذ عهد اسماعيل فانها لتعد سجلا تاريخيا لتطور طبقة الأعيان والثراة من المصريين فان كثيرا من الأسماء التى ضمها مجلس

شورى النواب تستمر وتتواتر فى المجالس النيابية اللاحقة حتى العهد الأخير غير ما يجد عليها من أسماء جديدة بحكم التطور الاجتماعى الذى خضعت له جماعة الأعيان فى نموها التاريخى .

ولعل نظام الاحتكار وهروب الفلاحين من زراعة الأرض وعزوف المشايخ عن خدمة الحكومة لثقل الأعباء التى كانت تلقى عليهم قد حال دون وجود بذرة صالحة لنمو طبقة ميسورة من هؤلاء المشايخ يمكن أن تكون نواة لطبقة من الأعيان المصريين تستطيع أن تطاول طبقة الذوات التركية حتى اذ كان حكم سعيد واصدار اللائحة السعيدية فى ٥ أغسطس سنة ١٨٥٨ التى أباحت الملكية الخاصة للأطيان . وحرية التصرف فيها بالبيع والرهن وأعفت الفلاحين من المتأخرات التى كانت عليهم وقدرت حينذاك بثمانمائة ألف من الجنيهات .. أخذ المصريون يقبلون على حيازة الأرض واقتنائها وبدأت تتكون طبقة من ملاك الأرض المصريين ساعدت على نموها عدة عوامل أخرى وأصبح بعضها من كبار الملاك وسرعان ما أخذت تنافس طبقة الذوات التركية ثراءها وان قصرت عن أن تنافسها الجاه والسلطان . ولم تكن اللائحة السعيدية وما قررته من حق الملكية الخاصة للفلاح هى وحدها العامل الأول فى نشأة طبقة الأعيان المصريين ، فان الفلاح ظل فى شك من نوايا الحكومة قبله فلم يقبل على حيازة الأرض ، اقبالا يوحى بنشأة طبقة مالكة من الفلاحين ، وصرح فى العام التالى لاصدار اللائحة السعيدية لمن يرغب منهم فى ترك أطيان من أطيانه للميرى ، وظل هذا التصريح ساريا حتى ألغى عام ١٨٦٥ ، فقد

وقر فى ذهن الفلاحين ، لكثرة ما نالهم من عنت الحكم وعسفه وأحابيله التى يبتدعها لابتزاز الأموال ، انه لا يصدر فى أمر الا لمصلحته وحدها دون مصلحتهم ، ولكن الخطوات الأخرى التى خطاها سعيد لمصلحة المصريين ، وضعت بذرة قوية لنشأة تلك الطبقة الصميمة من الأعيان المصريين فقد عمل على أن يشرك المصريين فى المناصب الادارية بنسبة الثلث منهم والثلثين من الأتراك (١) وذلك فى وظائف حكام الأخطاط ونظار الأقسام ، بعد

---

(١) أمين سامى باشا : تقويم النيل : المجلد الأول من الجزء الثالث ص ١٨٩ :

فى ١٤ صفر ١٢٧٣ أمر عال لروضة البحرين منطوقه :

أنه لما كان جل مقتضى ارادتنا اجراء الأمور التى يكون بهـا حصول كمال رفاهية الأليف وحسن سياستهم واستقامة اجراء أمورهم على منهج العدل والانصاف ، وتخليصها من شوائب الجور والانحراف ليكون ذلك باعثا الى اصلاح أحوالهم وتيسـير أمور معاشـهم .

وقد سنح لخاطرنا أن أجعل الحكام ممن يوثق باعتمادهم فى الأمور الدينية والمدنية من عمد أبناء العرب بنواحى المديريات مع أبناء الترك على سبيل التجربة وابراز ما انطووا عليه من الثمرات المقصودة بالذات أو ضدها وهنالك يكون الأقدام على تقـدمهم أو بتعيين تأخرهم عن برهان واضح ، فابتدأنا بتنصيب اثنين من عمد نواحى مديرية المنيا وبنى مزار نظار أقسام وجعلناهما موقعا للتجربة ، وأمرنا مدير الجهة المذكورة بتنصيب جانب من العمد حكام أخطاط ، والآن قد تعلقت ارادتنا ان يكون حصول ذلك بساير الأقاليم فأصدرنا أوامرنا الى المديرين عموما وهذا اليكم لتنتخبوا من عمد أبناء العرب المجربين الأطوار المتصفين بحسن الاستقامة والسياسة من يليق بالتقدم لمناصب الحكومة وترتبوا نظار أقسام مديريتكم على الثلث منهم بأن يكون اثنين نظار أقسام من أبناء ترك وواحد من أبناء العرب ، كما أن حكام الأخطاط يكون منهم ثلاثة من أبناء ترك وواحد من أبناء العرب ، وقبل أن تنصبوهم اعرضوا الينا =

أن كانت تلك المناصب كغيرها من المناصب الادارية الأخرى وقفا على الأتراك وحدهم ، وبدأ بتنفيذ ذلك فى مديرية الدقهلية ، ثم فى باقى المديريات ، وكان قد اختار من قبل لوظائف نظار الأقسام « محمد سلطان أفندى » و « حسن شريعى أفندى » من عمد مديرية المنيا ، وارتقى كلاهما فى سلك الوظائف الادارية فأصبح « حسن شريعى بك » مديرا للجيزة و « محمد سلطان بك » مديرا لبنى سويف ، كما عين « سيد أباظة بك » عمدة الشرقية مديرا للبحيرة ، وكانوا أول من وصل الى تلك المناصب من المصريين حينذاك ، ولا نجد تعليلا لاتجاه سعيد — اذا أنكرنا حسن طويته — فى الاستعانة بالعناصر المصرية فى المناصب الادارية الا أن الطبقة التركية التى نشأت فى رحاب محمد على لم تعد قادرة على الوفاء بكل ما يتطلبه الحكم وما تحتاجه المناصب من الأفراد النابهين القادرين عليها ، كما أن هبوط الانتاج الزراعى هو الذى حمله على تمليك الأرض للمصريين ،

= بيان أسماءهم وأسماء بلادهم وأقسامهم وأخطاطهم لأجل أن مع استحسان تقليدهم فى تلك الوظائف تبذل اليهم النصيحة بأنهم اذا سلكوا مسلك الاستقامة وكان جل سعيهم فى أظهار آثار مقتضى ارادتنا من حصول كمال الرفاهية فيهم والعدل بينهم وبراح المطاليب وانجاز تشهيلها فهم أول بأول بوجه الحق فقد استوجبوا الافتخار الذى حصلوا عليه وهو شرف التقدم واستجابوا حصول الى كافة أمثالهم وأن سلكوا غير هذا المسلك كما سلف ممن تقدم منهم فى الزمن المتقدم وعوقبوا بسلب نعمة التقدم منهم وازالة ونفى الفخر عنهم فيحل بهم أشد عقاب وأوله تخريب منازلهم يلزم التعجيل بذلك كما هو مطلوبنا .

(من دمياط) (ص ٣١ دفتر ١٨٨٨ عربى)

بدليل أن اسماعيل وكان على غرار جده محمد على لم يجد بدا من الاستعانة بالمصريين فى المناصب الادارية ، فى الوقت الذى حال فيه دون ترقياتهم فى السلك العسكرى الى الحد الذى لا يؤثر فى كيان الجيش ، كما أنه لم يشجع المصريين كثيرا على ملكية الأرض ، وكانت أكثر (انعاميات) الأراضى للعناصر التركية فى الحاشية الخديوية وفى صفوف الجيش . وكان هو نفسه شرها الى الأرض فعمل على زيادة أملاكه منها حتى بلغت بعد سبعة عشر عاما من حكمه ٩٥٠ ألف فدان مقسمة الى ٥١ دائرة ، ولم يكن يمتلك فى بداية حكمه غير ١٥ ألف فدان شأنه فى هذا شأن بقية الأمراء الآخرين ، وأباح حق التملك للأجانب ولم يكن للمصريين قبل بمنافسة الأجانب على حيازة الأرض وتملكها لولا أن الأجانب كانوا يميلون الى استثمار أموالهم فى غير الزراعة فلم تقع هذه المنافسة ، وحين سمح اسماعيل بحق التمليك الكامل لبعض أنواع الأراضى كالعشور والأواسى كان ذلك تحت ضغط الحاجة الى المال فأصدر قانون المقابلة عام ١٨٧١ ويقضى بتحصيل ضرائب الأطيان لمدة ست سنوات مقدما . وحتى يشجع الأهالى على الأداء أباح لهم الملكية الكاملة لهذه الأنواع من الأراضى .

ولعل سعيدا كان يصدر عن نية طيبة — كما يرى عرابى — عندما سمح بترقية الضباط والجنود المصريين الى مراكز القيادة فى الجيش ، ففى ست سنوات (ما بين عام ١٨٥٤ وعام ١٨٦٠) تدرج عرابى فى السلك العسكرى من نفر مجند الى رتبة القائمقام (عقيد) ومثله فى هذا بطلا الثورة العرابية ورفيقاه فيها :

على باشا فهمى الديب وعبد العال باشا حلمى فقد تدرجا بدورهما من تحت السلاح الى أرقى المناصب العسكرية .

ولم يشجع اسماعيل هذه السنة التى استنها سعيد بترقية المصريين فى السلك العسكرى فبقى أحمد عرابى فى رتبة القائمقام تسعة عشر عاما ولم يرق الى الرتبة التالية الا فى عهد توفيق وكان شفيعه فى هذه الترقية أن زوجه كانت أختا فى الرضاع للأميرة أمينة الهامى زوجة توفيق ، وبقيت العناصر الجركسية هى الغالبة فى القيادات العليا مما كان سببا فى تحرك الضباط المصريين ضد التفرقة بينهم وبين زملائهم من الجركس والأرناؤود وكانت شرارة الثورة العسكرية التى تحولت الى ثورة قومية شعارها « مصر للمصريين » بزعامة عرابى الفلاح المصرى ، وكان حرص قادة الثورة من الضباط على الحاق صفة مصرى بأسمائهم للدلالة على هذا الاتجاه وتأكيده .

واذا كان ولاء الجيش للحكم هو ما يحرص عليه الحاكم ، « والمصريون — كما يقول عمر طوسون — شعب لا يؤمن جانبه فلو سلمت قيادة الجيش الى ضباط من جنسه لخيف أن ينزعوا يوما الى الفتنة والتمرد » فان ايثار العناصر التركية بالقيادات العسكرية كان سياسة مقررة فى أسرة محمد على ، ان شذ عنها سعيد فقد اتهمه أفراد الأسرة بالغفلة والبله وما كان فيهم من يحبه أو يؤثره بمحمدة كالتى آثره عرابى بها .

ولعلنا نفترض أن سعيدا كان صادق النية حقا حين أشرك المصريين فى المناصب الادارية وارتقى بهم الى مناصب مديرى

المديريات ، الا أننا لا نستطيع أن نفترض حسن نية اسماعيل فى السير على سنة سعيد فى هذا الأمر الا أن يكون من ورائه مأرب آخر هو — كما نعتقد — انشاء طبقة مصرية تدين له ولأسرته بالولاء وتغنيه كما تغنى أسرته التى ترث ملك مصر عن العناصر التركية التى تعجز عن امداده بحاجته من الحكام والاداريين النابهين ، فنراه يفسح فى المناصب الادارية للمصريين حتى كادوا يحتلون جميع مناصب مديرى المديريات عام ١٨٦٩ (١) ، وأن

---

(١) اختير عدد من أعضاء مجلس شورى النواب عام ١٨٦٩ لمناصب المديرين هم :

١ — الشيخ محمد الصيرفى (بك) عضو المجلس عن البحيرة وكان عمدة قليشان .

٢ — هلال بك عضو المجلس عن الدقهلية .

٣ — أحمد شريف (بك) عضو المجلس عن روضة البحرين (الغربية والمنوفية) وعمدة أبيار .

٤ — عامر أفندى الزمر (بك) عضـــو المجلس عن الجيزة وعمدة ناهية .

٥ — سليمان أفندى عبد العال (بك) عضـــو المجلس عن أسيوط (ساحل سليم) .

ومن الأعضاء الذين عينوا وكلاء مديريات :

١ — أحمد أفندى أباظه العضو عن الشرقية (منيا القمح) .

٢ — محمد أفندى عفيفى العضو عن الشرقية وعمدة الزوامل .

٣ — ابراهيم أفندى الشريعى العضو عن المنيا وبنى مزار .

وعين عدد من المديرين من غير أعضاء المجلس فى أوقات متفرقة هم غير من سبقت الاشارة اليهم منهم :

١ — أتربى بك أبو العز وكان مـــديرا للمنوفية (١٨٦٥) ثم عضوا بمجلس الشورى عام ١٨٦٦ .

٢ — محمد منشاوى بك وعين مديرا للدقهلية (١٨٦٧) وكان عضوا بمجلس طنطا .

ظلت مناصب المحافظين بعيدة عنهم فلا نرى من المصريين من تولى منصب المحافظ فى تلك الفترة .

الا أن هذه الأسماء من المصريين الذين احتلوا تلك المناصب الادارية التى كانت وقفا على الأتراك من قبل ، تختفى بعد ذلك فلا نرى بين المديرين عام ١٨٧٩ مصريا واحدا اذا استثنينا محمد باشا سلطان (مفتش عموم الأقاليم القبلية) حينذاك .

وبرهن محمد سلطان على أنه خادمة طيبة لخدمة الحاكم الفرد وانه نهاز للفرص التى تعود عليه بالغنم الشخصى وكان موقفه بين توفيق والعرابيين موقف من ينشد الكفة الراجحة ليدور فى فلكها فلم يتوان عن التقرب من توفيق حين عرف أن كفة الثورة العرابية تميل الى الخسران بعد التدخل البريطانى ، فخان الثورة الوطنية كما خان مصر ، ويقص الشيخ محمد عبده من خبر خيانته فيقول « هذا الهمام الوطنى الذى أوقد نار الفتنة فى البلاد وجمع لها وقودها وحطبها حتى امتد لهيبها وعم جميع الأنحاء ، ثم هرب من طريقها عندما خاف أن يلذعه لسان لهبها .. » .

« جاء فى آخر الأمر نائبا عن الحضرة الخديوية فى حبس كثير من الناس ولم يفرق بين الأبرياء وغيرهم . نال المكافأة من الجناب العالى بالاحسان جزاء ايقاد الفتنة ثم الهرب منها ، الا أن العدل

---

٣ ـ محمد عيدروس بك وعين مديرا للشرقية (١٨٦٩) وكان رئيسا لمجلس بنها .

٤ ـ سليمان أباظه بك وعين مديرا للغربية (١٨٦٩) .

الآلهى سيقوم بمجازاته حق المجازاة على ما صدر منه أول الأمر وآخره (يوم يعض الظالم على يديه يقول يا ليتنى اتخذت مع الرسول سبيلا ، يا ويلتى ليتنى لم اتخذ فلانا خليلا ، لقد أضلنى عن الذكر بعد اذ جاءنى وكان الشيطان للانسان خذولا) وكما أن العدل الآلهى سيأخذه بما قدم من عمله ، أظن أن محاكم العدل الانسانية تبين له خطأه فى زعزعة راحة البلاد المصرية فى أول الأمر » [1] .

وكانت المكافأة التى أشار اليها الشيخ محمد عبده وأخذها على محمد سلطان هى انعام الخديو عليه بعد الاحتلال بعشرة آلاف جنيه من المالية جزاء اخلاصه .

وهكذا نجح اسماعيل فى صنع طبقة مصرية تدين بالولاء لأسرته وتربط مصيرها بمصير هذه الأسرة والولاء لها . وان كنا لا ننكر أن بعض رجال هذه الطبقة المصرية الناشئة ظلوا عـلى ولائهم لمصر وان أذعنوا لسلطان الاحتلال حين تخلوا عن العمل العام ، ولكنهم لم يؤيدوا سياسة الاحتلال وظلوا ينكرون على الخديو سلطانه المطلق وان قيده الاحتلال لمصلحته فحسب وهم الذين حملوا لواء الدعوة للدستور بعد ذلك وتنظيم العـلاقة بين مصر وبريطانيا على أساس استقلال مصر والاعتراف لبريطانيا بمصالحها فى وادى النيل ، ومن هؤلاء الرجال كانت جماعة حزب الأمة الذى تكون عام ١٩٠٧ وكان من أعضائه أحمد لطفى السيد رئيس تحرير « الجريدة » الناطقة بلسانه .

(١) مذكرات الامام محمد عبده ص ٢٠٣ .

وهذا الاتجاه لجماعة الأعيان المصريين هو الذى ساد ثورة سنة ١٩١٩ بعد أن تزعموها وركبوا موجتها .

ونعتبر اسماعيل حقا البناء الحقيقى لهذه الطبقة من الأعيان المصريين أو البورجوازية الناشئة بالمفهوم الغربى بعد أن وضع بذرتها الأولى باصـــدار اللائحة السعيدية واباحة حق التمليك للمصريين ، ولكن سعيدا كان يعنى ما يقصد حين عمل على اشراك المصريين فى المناصب الادارية فقد آثرهم بالنصح وحذرهم من الاهمال « كما سلف ممن تقدم منهم فى الزمن المتقدم » حتى يكونوا نواة طيبة للسير على تلك السنة » أما اسماعيل فما كان يفكر فى مثل تلك السنة الحميدة بقدر ما كان يفكر فى جاهه ومظهره وسلطانه » فلم يكن يرمى حين أنشأ مجلس شورى النواب الى اشراك المصريين فى الحكم أو تطبيق الحكم الدستورى فى مصر ، ولم يفكر فى أن مثل هذا العمل قد يؤدى الى اظهار طبقة ظلت بعيدة عن المشاركة فى شئون البلاد أو يقودها الى التقدم والبروز فى ميدان الحياة العامة ، فان هؤلاء العمد والمشايخ ونظار الأقسام الذين تكون منهم مجلس شورى النواب ، قد أصبحوا النواة الحقيقية لطبقة الأعيان المصريين » وواتتهم الفرص بعد ذلك لتنمية ثرواتهم وامتلاك الأراضى الواسعة وقيام الاقطاع المصرى بمساوئه التى شارك فيها الاقطاع التركى القديم وغدا ندا له » ففى الوقت الذى حلت فيه الكوارث بالفلاح وأثقلته الضرائب وازداد فقرا على فقر ، كان الأعيان يقتنون « الأطيان والضياع واستصلحوا أطيانهم القديمة وزادت ثرواتهم بما أنشأته

الحكومة من أعمال العمران كشق الترع واقامة القناطر وتسهيل وسائل الرى وانشاء السكك الحديدية ، وتعبيد طرق المواصلات فزاد دخلهم من أطيانهم وأملاكهم ، واتسعت عليهم الدنيا ، وراعت الحكومة جانبهم » وكانوا هم من ناحيتهم يخضعون لأوامر الحكومة ويتزلفون الى الحكام لينالوا رضاهم ويأمنوا على مصالحهم ، وفى كثير من المواطن كانوا يكسبون رعايتهم اذ يصلونهم بالهدايا والرشا وما الى ذلك ، وكان الأعيان من الأسر الكبيرة يحتفظون بعصبيتهم العائلية ومراكزهم الاجتماعية ، فازدادت منزلتهم وعظم جاههم ، وراعى الخديو جانبهم وأنعم على كثير منهم بالألقاب والرتب — وكانت نادرة فى ذلك العصر [1] — وأسند المناصب القضائية والادارية الى فئة منهم » فكان منهم المديرون والمأمورون ورؤساء المجالس (المحاكم) الابتدائية والاستئنافية ومجلس شورى النواب كاد يكون مقصورا على طبقتهم ، وكان لبعضهم فيه مناقشات تدل على حظ من العلم والذكاء الفطرى » [2] .

وقامت بذلك طبقة اقطاعية من المصريين الى جانب السواد الأعظم من الشعب الذى ازدادت حالته فى أواخر عهد اسماعيل سوءا على سوء .

وهكذا شهدت الأيام الأخيرة من عصر اسماعيل ظهور

(١) يقصد الرافعى أن الانعام بالرتب والألقاب كان قاصرا على الأتراك وقليلا ما ينالها المصريون .

(٢) الرافعى . عبد الرحمن : عصر اسماعيل الجزء الثانى ص ٢٣٢ .

طبقة من الأعيان المصريين كان لها أبعد الأثر فى اتجاهات الثورة العرابية كما لعبت الدور الأول فى سياسة البلاد بعد ذلك ، وهى التى ظفرت للبلاد بدستور عـام ١٨٧٩ مقررا مبدأ المسئولية الوزارية ، واقرار الميزانية والقوانين العامة ، وانتخاب ممثلين عن السودان ، وان لم يصدر المرسوم الخديوى باعلانه ، الا أنه جاء نتيجة الاتفاق بين الحكومة وممثلى الأمة ولم يكن هناك ما يحول دون صدوره لولا التدخل الأجنبى وعزل اسـماعيل ومجافاة توفيق للنظام الدستورى .

ولم تسكت هـذه الطبقة على اتجاه توفيق الاستبدادى وانفراده بالحكم فضمت اليها عـددا من الناقمين على سياسة رياض فى معارضته للنظام الدستورى وانحيازه للنفوذ الأوروبى ، على رأسهم الباشوات الأربعة : شريف باشا واسماعيل راغب باشا وعمر لطفى باشا وسلطان باشا ، وكونت هيئة عرفت بالحـزب الوطنى أو « جمعية حلوان » [1] أخذت تجتمع سرا للعمل على مقـاومة رياض واسقاط وزارته ؛ وتعددت اجتماعاتها فى دار سلطان باشا وضمت اليها عددا من ضباط الجيش منهم أحمد عرابى وعبـد العال حلمى وعـلى فهمى وبعض المديرين منهم سليمان باشا أباظة وحسن باشا الشريعى فكانت تلك الهيئة من العوامل التى أدت الى وقوع الثورة العرابية . فمما لا شك فيه

(١) لم يكن الحزب الوطنى حـزبا بالمعنى المعروف وان دعاه أصحابه بذلك ويميل عدد من المؤرخين الى تسميته بجمعية حلوان نسبة الى المكان الذى اتخذوه مركزا لاجتماعاتهم .

أن نقمة هذه الهيئة على وزارة رياض قد قوى من ثقة عرابى فى نفسه وقدرته على تزعم حركة السخط بين الضباط المصريين على سياسة عثمان رفقى فى الجيش فتسنم ذروة الأحداث التى أدت الى استقالة رياض وتأليف وزارة شريف الثالثة وغدا شخصية مرموقة يلتف حولها الشعب ويؤيدها الأعيان والنابهون من رجال الحزب الوطنى وخاصة بعد أن تضمنت مطالبه قيام حكم نيابى ، وكان شريف مترددا فى قبول الوزارة خوفا من تدخل الجيش فى السياسة ولم يقبلها الا بعد أن عاهده العرابيون على الثقة به والابتعاد عن السياسة ، وضمن رجال الحزب الوطنى تعهد الجيش بالابتعاد عن السياسة فهم « متكفلون بالجيوش المصرية الذين هم فى الحقيقة أبناؤهم واخوانهم » [1] . فى عريضتين وقع عليهما ألف وخمسمائة من عمد البلاد وكبار الأهلين ، الأولى تضمن تعهد الجيش بالابتعاد عن السياسة ، والثانية فى تأييد الحكم النيابى ، وقدم العريضتين الى شريف وفد من محمد باشا سلطان ، وسليمان باشا أباظة ، وحسن باشا الشريعى ، وأحمد بك المنشاوى ، وأمين بك الشمسى ، والشيخ على الليثى ، وعبد السلام المويلحى ، والشيخ الصباحى ، والشيخ أحمد محمود ، وابراهيم افندى الوكيل .

وصدرت العريضتان بتلك الديباجة التى تسفر عما بلغته تلك الطبقة المصرية الناشئة من مكانة اجتماعية وحيوية بالغة وتطلع الى دعم كيانها السياسى والاجتماعى .

(١) الوقائع المصريه عدد ١٩ سبتمبر ١٨٨١ .

ولعل الأعيان فى ضمانهم لابتعاد الجيش عن السياسة ، أرادوا أن يؤكدوا هذا الابتعاد ، ويحملوا عرابى على الوفاء به ، فما كان لهم نفوذ فى الجيش الا أن يكون عن طريق عرابى وما يمكن أن يحمله من ولاء لهم أو لمقاصدهم ، وهم فى الحقيقة يخشون أن يقوض النفوذ العسكرى طموحهم السياسى ، وان لم يسفروا عن هذا الحذر الذى أثبتته الأحداث بعد ذلك ، عندما تخلوا عن الثورة العرابية ، فوقفت كثرتهم ترقب تطور الأحداث عن كثب وانضمت قلة منهم الى الخديو متنكرة لعرابى كأحمد بك عبد الغفار والسيد افندى الفقى من نواب المنوفية ومحمد بك الشواربى من نواب القليوبية ممن أشار اليهم عرابى فى مذكراته ، وكان على رأس هذه القلة محمد باشا سلطان صاحب الحظوة لدى الانجليز والخديو بعد خيانته للثورة .

وبقى فريق على ولائه للثورة كأحمد باشا المنشاوى زعيم طنطا الوطنى كما دعاه « جون نينيه » فى كتابه « عرابى باشا » .

ومن هذا الفريق ممن لفحته الثورة بنيرانها أحمد بك أباظة وأمين بك الشمسى من نواب الشرقية وأحمد افندى محمود وابراهيم افندى الوكيل ومحمد افندى دبوس من نواب البحيرة ، والشيخ أحمد الصباحى من نواب الغربية ومراد افندى السعودى من نواب الجيزة ومحمد افندى جلال من نواب المنيا . ومهنى افندى أبو عمر من نواب أسيوط وابراهيم باشا الشريعى وبدينى بك الشريعى من نواب المنيا على عهد اسماعيل ، وقد تناولتهم الأحكام العسكرية بالتجريد من الرتب والامتيازات

والتحفظ عليهم فى بلادهم لمدد مختلفة مع دفع تأمين مالى يتراوح بين ألف وخمسة آلاف جنيه ، فى الوقت الذى أنعم فيه الخديو على سلطان باشا بالنيشان المجيدى من الدرجة الأولى وعشرة آلاف جنيه تعويضا له عما أصابه من أضرار .

وكان سلطان باشا حفيا بالاحتلال البريطانى فقدم الهدايا الى قواده « شكرا لهم على انقاذ البلاد من غوائل الفئة العاصية » [1] على حد تعبيرهم ، وتلقى الشكر على هداياه التى قدمها باسمه واسم من شاركه فيها خطابا من الجنرال ولسلى خصه فيه بالذكر كما خص به محمد بك الشواربى (باشا) وعبد الشهيد افندى بطرس وعبد السلام بك المويلحى (باشا) ومحمود بك سلمان (باشا) وأحمد بك السيوفى (باشا) على خطابهم الذى قدموا به هداياهم [2] .

والغريب أننا لا تجد من أعضاء مجالس شورى النواب أو حتى المجلس الأخير من اشترك فى « الجمعية العمومية » [3] التى عقدت فى ١٧ يولية سنة ١٨٨٢ للنظر فيما يجب اتخاذه من اجراءات لادارة البلاد نيابة عن الأمة وتفويض المجلس العرفى الذى تكون من وكلاء الوزارات بتولى سلطة الحكم بعد انضواء توفيق ومجلس وزرائه الى الانجليز بالاسكندرية غير مصطفى افندى علام من نواب القليوبية ومحمد افندى دبوس من نواب البحيرة والشيخ أحمد

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٨ سبتمبر ١٨٨٢ .
(٢) انظر الرافعى . عبد الرحمن : الثورة العرابية والاحتلال البريطانى ص ٣٩٤ .
(٣) الوقائع المصرية عدد ٨ ابريل ١٨٨٣ .

الصباحى من نواب الغربية وبدينى افندى الشريعى من نواب المنيا فى المجلس السابق مما يدل على مزيد من الحذر ان لم يدل على الفتور والتقاعس وايثار السلامة وقد نالهم جميعا ما نال العرابيين من سوء الجزاء .

وظهر فى تلك الجمعية العمومية ما يمكن أن نعده الطبقة الثانية من الأعيان وهى طبقة ناشئة بدورها الا أنها أحدث ظهـورا من طبقة الأعيـان الذين ظهروا فى مجالس الشـورى والتى تزعمها محمد باشا سلطان فى النهاية وكان يمتلك حينذاك ثلاثة عشر ألف فـدان .

وقدر لبعض أفراد هذه الطبقة الجديدة أن يتقدموا ويجتازوا حدودها الى الطبقة الأولى الا أن أغلبيتها بقيت تكون العصبيات القوية فى الريف وفى أفرادها تركز ما يعرف بالاقطاع الصغير ، فأصبحوا سادة بلادهم وقراهم يلوذون فى الغالب بالسلطة الحاكمة ويتباهون بالانتماء اليها مما أثقلهم بالديون ، فلم ينموا ثرواتهم وان ظلوا يحتفظون بجاه العصبية وعنجهيتها ، الا من حمله الحرص على الاقتصاد فلم ينزلق الى حمى التفاخر والمباهاة .

ومن هذه الطبقة الناشئة كان الشيخ سيد أبو على عمدة برقين من أعمال الدقهلية وكان رجلا عصاميا استطاع أن يجتاز حدود طبقته الى الطبقة الأولى فتوفى عن ألفى فدان وأصبح « سيد باشا أبو على » والد أستاذنا أحمد لطفى السيد .

ومن سمات التطور الاجتماعى أن الطبقة الناشئة ترنو بعينها الى الطبقة القديمة محاكاة وتقليدا فتنشد من أسـباب وجاهتها

ما يقربها منها ولا تعدم الطبقة الجديدة من مفلسى الطبقة القديمة من يرضى بالتقرب منها والارتباط بها فعندما حقق تجار المدن فى أوربا ثراء فاق ثراء كثير من النبلاء وأمراء الاقطاع ، أخذوا يتلمسون النبالة بمصاهرة النبلاء وأمراء الاقطاع المفلسين ، ولم يجد هؤلاء غضاضة فى مصاهرة تلك الطبقة الناشئة الثرية التماسا للثروة التى تمكنهم من المحافظة على مظاهر النبالة القديمة .

وحدث مثل هذا فى مصر عندما أخذت عوامل الضعف والانحلال تدب فى كيان الطبقة التركية وكان منها عدد من سيدات الحاشية وجواريها من كلفوات ومرضعات وأرامل بعض الضباط وموظفى السراى ممن أقطعن مساحات واسعة من الأرض هبة أو معاشا ، فكن يلجأن الى أعيان الريف لاستثمار أراضيهن محتمين بعصبيتهم من ضياع حقوقهن ، وتنتهى فى الغالب تلك العلاقة بالزواج ، ورحب الأعيان بزواج التركيات استكمالا لمظاهر الوجاهة وشوقا لجمال تميزن به وتطلعا الى حياة أنيقة يضفينها على بيوتهن عرفت بها السيدة التركية فهى ربة بيت ممتازة وزوج مطواع للرجل .

واتسعت المصاهرات بين أعيان المصريين ووجهاء الترك فى عهد الاحتلال عندما أخذ هؤلاء الأعيان يزحمون الأتراك بثرائهم وثقافتهم وبما نالوا من مناصب رفيعة فى وظائف الدولة ، فقد تزوج سعد زغلول من ابنة مصطفى فهمى ناظر النظار التركى وهو الفلاح المصرى النابه الذى غدا بعد ذلك زعيما لثورة

سنة ١٩١٩ واحتل فى نفوس المصريين تلك المكانة التى شــغلها من قبل الزعيم الشاب مصطفى كامل .

ولم يكن ما يحول دون هذه المصاهرات بين الترك والمصريين غير العنجهية والاستعلاء التركى على الفلاح المصرى ، فلما استكمل الفلاح المصرى أســباب الوجاهة التركية ونافسه الثراء وأخذ يزحمه فى مناصب الدولة ويفوقه ذكاء وثقافة لم يعد هنــالك ما يحول دونها .

وبمرور الزمن نشأت طبقة مصرية هى خلاصة المزج بين هاتين الطبقتين ، وكانت هناك عوامل أخرى عجلت بهذا المزج فالانتماء الى التركية قد زاوله بعض استعلائه عقب الاحتلال البريطانى وغلبة السيطرة البريطانية على البلاد ، وتصدر عدد كبير من أبناء الأعيان ممن نالوا تعليما عاليا لمناصب القيادة فى الدولة ، وكان هؤلاء بدورهم يفضلون الزواج من العناصر التركية أو التى تمت الى أصول تركية ، وكانت تلك ظاهرة طبيعية لا شذوذ فيها يقتضيها التقارب الطبقى بين وجهاء الأمة وأعيانها من الذوات الترك والأعيان المصريين ، فضلا عن أن المرأة المصرية لم تكن قد بلغت بعد من التمدين ما بلغته التركية .

ونشأ جيل ما بعد الثورة العرابية ليواجه تلك المتناقضات التى أدت اليها حيوية التغير فى المجتمع المصرى ، وهو الجيل الذى يمثله أحمد لطفى السيد خير تمثيل .

رجـل وجيـل

عاش أحمد لطفى السيد فكرة تجسدت فى ضمير جيله وعصره ، ند عنها فكانت حلا صادقا لكل العقد والمتناقضات التى عاشها جيله . وكان هو نفسه ظاهرة طبيعية لعصره وجيله بكل عقده ومتناقضاته التى فرضتها الظروف السياسية التى مرت بمصر منذ الثورة العرابية التى قامت تنشد وضعا للمصريين خيرا من وضعهم القديم فى ظل الأسرة الخديوية ، وفرضها الفشل الذى واجهته الثورة وانتهى بالاحتلال البريطانى للبلاد ، كما فرضها التطور الفكرى والاجتماعى للمصريين ، وامتداد الثقافة الغربية الى مصر امتدادا أخذ يهز القيم والتقاليد القديمة هزا عنيفا لا يبلغ حد الثورة على تلك القيم والتقاليد ، وان كان يرمى الى التوفيق بين الجديد والقديم فى اطار من تراث الآباء والأجداد والحضارة العربية الأصيلة ، فما كانت الثورة من شيم المصريين ، وان كانوا حين يحزب الأمر يخوضون غمارها فى ضراوة واصرار ، وانهم ليجترون المحن محنة وراء محنة فى صبر عجيب وقدرية بالغة ، تمثلها وجدانهم مع امتداد تاريخهم العريق عراقة الزمن والوجود الانسانى ، فلم تعد تهزهم عوارض الأحداث مهما جلت ، فما هى فى تقديرهم ومن وحى مشاعرهم الا غمة وتزول ، أو كربة وتنفرج ، ما دامت لا تعرض لوجودهم الانسانى ،

أو تتأذى منها مشـاعرهم ، أو تثقل على تقاليدهم وعقائدهم ومأثوراتهم ، فاذا عرضت لشيء من هذا ، كانت ثورتهم تعبيراً عن وجدانهم الحى ، واحساسهم العميق بما يوشك أن يزلزل كيانهم العام ، وكانت ثورة عامة يلفها الشعور المشترك برباط من الوحدة والاصرار والشجاعة .

ففى ظل الحكم الخديوى نمت الشخصية المصرية عن عقدتين متناقضتين : عقدة الاستعلاء ، وعقدة النقص ، الاستعلاء الذى يحسه الأصيل حيال الدخيل ، وصاحب الحق قبل من يغتصب حقه ، يغذيه لدى المصرى ذكاء أصيل اتخذ من بلادة الترك وغبائهم (ونفختهم الكاذبة) مادة للفكاهة يسرى بها عن نفسه وينفس بها عن مكبوت مشاعره ، والنقص الذى يحسه أمام غلبة الترك واستئثارهم بالسلطان والنفوذ وبكل ما يتصل بالسلطان والنفوذ من جاه ومال .

فلما فشلت الثورة العرابية أورثت المصريين عقدة ثالثة هى الشعور بالقصور أمام القوة العسكرية الغاشـمة ، واستغلت بريطانيا فيهم هذا الخوف من مجابهة القوة العسكرية فكانت تلجأ الى استخدامها عند كل أزمة تقع بينهم وبين المصريين ، وكان الأجراء التلقائى الذى تقوم به ، حشد بعض قطع الأسـطول البريطانى بالاسكندرية ، أو باستعراض جيش الاحتلال فى شوارع القاهرة ، وكان استعراض قوات الاحتلال فى العاصمة والمـدن الكبرى سنة تحتذيها كل عام . حتى تذكر المصريين بالقوة التى قهرت جيشهم .

ونشأ الجيل الذى ورث جيل العرابيين تحت رهق الخوف من مغامرة قد تصيب البلاد بنكسة كالتى أصابتها بفشل الثورة العرابية أو على يد العرابيين كما كان القول السائد حينذاك ، وهو القول الذى أخذت دوائر القصر تردده وتؤكده ايهاما للناس بأن الثورة العرابية حركة تمرد قام بها عرابى وبعض من تشيعوا له وليس للمصريين يد فيها وليس فيهم من كان يؤيدها وجرت على البلد أعظم النكبات .

وترك هذا الخوف طابعه فى أسلوب الكفاح الوطنى لدى المتطرفين والمعتدلين على حد سواء . فاتفق الفريقان فى أسلوب الكفاح واختلفا فى الخطة ، فالحزب الوطنى الذى يمثل المتطرفين قد جدد أسلوبه بتأليب الرأى العام العالمى على الاحتلال البريطانى ، مستندا الى الأساليب والحجج القانونية أما المعتدلون فكانوا يرون الاتفاق مع بريطانيا على استقلال مصر مقابل أن تعترف مصر بمصالح بريطانيا فى وادى النيل ، ولم يفكر أى الفريقين فى الثورة على الاحتلال ، أو تعبئة الشعب للثورة ، وظل القادة والزعماء سادرين فى هذا الخوف من العنف أو الثورة حتى أخلف الشعب ظنهم فى ثورته العارمة سنة ١٩١٩ .

وكان لامتداد الموجة الغربية آثاره العميقة فى نفوس أبناء الجيل وفى نفوس المثقفين منهم بوجه خاص ، وكانت أعمق ما تكون فى نفوس من ارتحل منهم الى الغرب ليرى مدى التخلف الفكرى والحضارى الذى يتردى فيه قومه .

وأثمرت تلك الموجة الغربية الدعوة الى تحرير المرأة واصلاح

نظم التعليم ومناهجه ، والأخذ بمظاهر التمدين الغربى ، والتحرر من الجمود الذى يعوق سير الحياة وارتقاء الفكر وصلاح العقيدة ، كما أثمرت تلك النظرة الواعية للديمقراطية والحكم الدستورى .

وبجانب تلك الموجة الغربية القادمة كانت اليقظة الاسلامية قد أخذت تستكمل اطارها وتتحول من حركة سلفية بدأت على يد محمد بن عبد الوهاب الى حركة اصلاح وتجديد شامل يوفق بين قواعد الدين وتطور الحياة العصرية ، وكان رائد هذا التحول جمال الدين الأفغانى وتلميذه محمد عبده .

واتخذ جمال الدين الأفغانى من عالم الاسلام الفسيح ميدانا لدعوته ، ولكنه وجد فى مصر التربة الصالحة لنماء بذره ، فأقام فيها زمنا والتف حوله عدد من المريدين والأنصار هم خيرة الشبيبة الواعية الناضجة المتفتحة فى مصر حينذاك ، على رأسهم دون مراء خيرة مريديه الامام محمد عبده .

وتلاقت الموجة الغربية وحركة التجديد والاصلاح فى مصر على وفاق ، ذلك أن حركة التجديد فى مصر قامت على أساس تحرير الدين من أغلال الجمود والقيام باصلاح يوفق بينه وبين مطالب المدنية الحديثة . ولا يصدم العقل أو الوجدان أو التقاليد ، فقد أثبت الاسلام كما يقول « تشارلس آدمز » انه « دين عام يناسب كافة الناس ويلائم جميع العصور والثقافات » .

ونستطيع أن نرد حركة الاستنارة فى مصر الى رفاعة رافع الطهطاوى ، ولكن الحكيم الأفغانى هو الذى انتقل بها من

السلبية الى الايجابية وفلسف منهاجها وكشف عن وسائلها وأهدافها ، وحمل الحركة بعده الامام محمد عبده ومن بعده لطفى السيد ، وكان كل منهم مكملا للآخر ، وجاء كل منهم فى الوقت الذى يناسبه تماما ، فلم تصدم آراؤهم الجيل أو المجتمع ، فرفاعه الطهطاوى عاش جيل محمد على وما بعده ، وكشف عن محاسن الحضارة التى عرفها فى الغرب وفى فرنسا بوجه خاص ، وطالع الناس فيما كتب عنها لونا جديدا من ألوان الحياة لا عهد لهم به ، وشكلا من الحكم ونوعا من العلاقة بين الحاكم والمحكوم ، لم يعرفوه فيما مر بهم من استبداد الولاة والمماليك ومحمد على ، وحبذ تعليم المرأة ، فكأنه راد الطريق أمام « قاسم أمين » ، الا أنه فى كل ما كتب لم يدع لأمر منها ، ولم يتزعم دعوة للاصلاح والترشيد ، وان لم يتوان عن تطوير واصلاح كل ما عهد اليه به من عمل وخاصة فى ميدان التعليم ، ولابد أنه كان يدرك تماما أن التعليم خير مقوم للأمم وأعظم هاد الى طريق التقدم والارتقاء ، وهو ما دعا اليه محمد عبده بعد ذلك .

وبدأت ايجابية الحركة على يد جمال الدين الأفغانى ، وقد نزل مصر فى وقت كانت الأفكار فيه تجيش بالثورة ، واستبداد اسماعيل ومظالمه وسفهه يأخذ برقاب الناس ونفوسهم ، والطبقة المصرية الصميمة تبرز وتسفر عن نفسها فى مناقشات مجلس شورى النواب . فوجد فيها أكرم تربة لغرسه ، وأنغم صدى للحن الثورة الذى يتردد على شفتيه .

وحين جاء الأفغانى الى مصر ، كانت تنفعل بالثورة دون أن

تتصدى لها ، وكانت بين الاحجام والاقدام تلوذ بصبرها العجيب وقدريتها البالغة ، فأخذ بيدها الى الثورة وعبد لها الطريق .

وكان الأفغانى نسيج وحده فى عالم الاسلام ، لا نجد له بين المسلمين شبيها فى شجاعته وصلابته وحلمه وسماحته ، وصراحته وغضبته حين يغضب أو يثور الا عمر بن الخطاب ، « فبينما هو حليم أواب — كما يصفه الشيخ محمد عبده — اذ هو أسد وثاب .. فهم رسالته وما تتطلب من جهاد ، وما تقتضيه من أعباء فلم يرتبط بأسرة ، ولم يستعبده مال ، وعاش لأفكاره ومبادئه ، تكفيه أكلة واحدة فى اليوم كله ، وان أفرط فى الشاى والتدخين ، أعـد نفسه للنفى فى كل لحظة ، فنافيه لا يتعبه الا شخصه ، ملابسه على جسمه ، وكتبه فى صدره ، وما يشغله فى رأسه ، وآلامه فى قلبه » .

وكانت السنون الثمانى التى قضاها بمصر حافلة بالأحداث الجسام ، فمظالم اسماعيل تهز ضمير المصريين هزا عنيفا ، وسفهه يكبلها بالديون الثقال التى جرت الى التدخل الأجنبى وفرض الرقابة الثنائية على المالية عام ١٨٧٦ وتأليف الوزارة المختلطة برئاسة نوبار عام ١٨٧٨ لتضم وزيرين أوربيين أحدهما انجليزى والآخر فرنسى .. والنفوس تتهيأ للثورة ، وان كانت تتهيبها ، فلما جاء نفض عنها التهيب ، وبث فيها من اقدامه ما حـرك أعضاء مجلس شورى النواب بالمعارضة ، وحمل الضباط المصريين بعد ذلك على القيام بحركتهم التى انتهت بالثورة على الخديو .

ويصف الشيخ محمد عبده حال مصر قبـل مقدم الأفغانى فيقول :

« ان أهالى مصر قبل سنة ١٢٩٣ هـ كانوا يرون شئونهم العامة بل والخاصة ملكا لحاكمهم الأعلى ومن يستنيبه عنــه فى تدبير أمورهم ، يتصرف فيها حسب ارادته ، ويعتقـدون أن سعادتهم وشقاءهم موكولان الى أمانته وعدله ، أو خيانته وظلمه ، ولا يرى أحد منهم لنفسه رأيا يحق له أن يبديه فى ادارة بلاده ، أو ارادة يتقدم بها الى عمل من الأعمال يرى فيه صلاحا لأمته ، ولا يعلمون من علاقة بينهم وبين الحكومة سوى أنهم مصرفون فيما تكلفهم الحكومة به وتضربة عليهم ، وكانوا فى غاية البعد عن معرفه ما عليه الأمم الأخرى سواء كانت أسلامية أو أوربية — ومع كثرة من ذهب منهم الى أوربا وتعلم فيها من عهد محمد على باشا الكبير الى ذلك التاريخ ، وذهاب العدد الكثير منهم الى ما جاورهم من البلاد الاسلامية أيام محمد على باشا الكبير وابراهيم باشا لم يشعر الأهالى بشىء من ثمرات تلك الأسفار ، ولا فوائد تلك المعارف ومع أن اسماعيل ابدع مجلس الشورى فى مصر سنة ١٢٨٣ هـ . وكان من حقه ان يعلم الأهالى أن لهم شأنا فى مصالح بلادهم ، وأن لهم رأيا يرجع اليه فيها ، لم يحس أحد منهم ولا من أعضاء المجلس انفسهم بأن له ذلك الحق الذى يقتضيه تشكيل الهيئة الشورية ، لأن مبـدع المجلس قيده فى النظام وفى العمل ، ولو حدث انسانا فكره السليم بأن هناك وجهة غير التى يوجهها اليها الحاكم لما أمكنه ذلك فأن بجانب كل لفظ نفيا عن الوطن ، أو ازهـــاقا للروح أو تجريدا من المال » .

وجاء الأفغانى ليقلب كل هذا ويخاطب المصريين بلغة جديدة يقول فيها بعد أن يستثير خمولهم واستكانتهم ويثيرهم عــلى الظلم والاستعباد :

« انظروا اهرام مصر ، وهياكل منفيس ، وآثار طيبة ، ومشاهد سيوه ، وحصون دمياط ، فهى شاهدة بمنعة آبائكم وعزة أجدادكم » .

« هبوا من غفلتكم ! اصحوا من سكرتكم ! عيشوا كباقى الأحرار سعداء » .

ومنذ ذلك الحين — كما يقول أحمد أمين — طارت شرارة الثورة العرابية .

ورأى المصريون فى الأفغانى طرازا جديدا من الرجال ، فيه من الفارق بينهم وبينه من الطباع ما هناك من فارق بين جبال الأفغان الشامخة الجهمة وسهول مصر المنبسطة الباسمة ، وما هناك من فارق بين رجل الجبل الحر الطليق ورجل السهل المقيد بقيود الاقامة والاستقرار .

لهذا كان الأفغانى طرازا وحده بين الطهطاوى ، ومحمد عبده ، ولطفى السيد ، وأن اتفقوا جميعا فى المنحى واختلفوا فى النهج ، فلم يكن الطهطاوى صاحب دعوة وانما كان صاحب فكرة استحسنها ولم يدع لها وظهر أثر تلك الفكرة فى كل عمل تولاه فكان رائدا من رواد التمدين الأوروبى دون أن يدعو لهذا التمدين وعرف الناس بالحضارة الأوربية دون أن يرتدى مسوح الدعاة والمصلحين ، وقصر جهده على التجديد والاصلاح داخل اطار العمل الذى يتولاه ، وما كان لغيره أن يكون غير هذا فى ظل الحكم العلوى وفى رحاب « ولى النعم » ، وفى وقت لم تتعرف مصر بعد على ذاتها ووجودها .

وكان محمد عبده كلطفى السيد مفكرا عقليا ، وان جرفته

الثورة العرابية ، كما جرفت غـيره من المصريين ، فقد غرس الأفغانى بذرة الثـورة فى نفسه كما غرسها فى بقية المصريين ، وشارك فى الثورة العرابية كما شارك فيها غيره من أقطاب الثورة حينذاك ، وان تخلى عن الأسلوب الثورى بعد فشل الثـورة ، الا أنه لم يتخل عن صلابة الرأى والدعوة الى الاصـلاح ، ولم تتخل عنه الشجاعة الأدبية التى ربطت بينه وبين الأفغانى ، فظل يجهر برأيه ويتحدى السلطة ، سواء غضبت عليه السلطة أو رضيت عنه فما كان يهمه فى قول الحق والدعوة اليه رضـا أو غضب ، ولم يكن يحب الطفرة فلم يحبذ الثورة فى بدايتها ، وما كان من المتشيعين لعرابى ، فقد كان يراه دون هـذا العمل الكبير ، وما كان من المحبين لتوفيق أو الموالين لأسرة محمـد على ، فاذا كان له أن يختار جانبا من الجانبين ، فما كان ليختار الا جانب عرابى المصرى الصميم الذى تزعم الحـركة وانقلب المصريون كلهم معه عـلى توفيق يشايعونه وينصرونه ، وما كان لمحمد عبده أن يقف على الحياد والبلاد تمور بالثورة والمصريون ينقمون على توفيق خيانته واستعداءه للأجانب عليهم ، نقمته نفسه على توفيق وعلى أسرة محمد على .

فاذا انقلب الشيخ محمد عبـده ثائرا ، وهو من المحبذين للتطور دون الطفرة فلأن روح الأفغانى كانت تقبع فى ضميره ، ولأن المصريين جميعا قد أجمعوا على الثورة فليكن معها علها تثمر خيرا ، وليقود شوراها الى الصواب والحكمة .

وتبقى فيه اثارة من روح الثورة العرابية ومن روح أستاذه

جمال الدين الأفغانى ، فيبدآن معا اصدار « العروة الوثقى » فى باريس تورى بالثورة على الاستعمار وتندد بالرجعية والجمود وتحمل على الظلم والاستعباد ، وتدعو الى حمل السلاح ومقابلة القوة بالقوة .

وتحتجب « العروة الوثقى » ويرتحل الأفغـانى الى بلاد الاسلام ويعود الشيخ محمد عبـده الى بيروت ، فيعود الى طبيعته الأصلية من تحكيم العقل ، والدعوة الى الاصلاح والأخذ بسنة التطور فى التقدم والارتقاء .

ويؤوب الغريب الى الوطن بعـد سنوات ست قضاها فى بيروت منفيا ، وما كان توفيق ليرضى بالعفو عن رجل جاهره العداء وأخذ عليه خيانته وقال عنه فى حديث الى « بول ميل جازيت » الصحيفة الانجليزية « ان توفيق باشا أساء الينا أكبر اساءة ، لأنه مهد لدخولكم بلادنا ، ورجل مثله — انضم الى أعدائنا أيام الحرب — لا يمكن أن نشعر نحوه بأدنى احترام ، ومع هذا اذا ندم على ما فرط منه وعمل على الخـلاص منكم ربما غفرنا له — لأننـا لا نريد خونة وجوههم مصرية وقلوبهم انجليزية » .

ولكن « توفيق » يصدر عفوه راغما حين يرى كرومر ذلك ، وما كان كرومر لتفوته تلك البادرة التى سنحت ليبرهن على سماحة بريطانيا نحو رجل ناصبها العداء وكأنه يقول للمصريين ، اننا لا نحكمكم بقدر ما نسعى لارشادكم والتعاون معكم فى سبيل خيركم وهى بعض دعاوى الاسـتعمار فى تبرير حكمه

للشعوب ، وما كان كرومر ليفوته أيضا أن يتقرب الى المصريين بالعفو عن الشيخ وكأنه يثبت بالعمل ما كان يردده بالقول من أن الحكم البريطانى وقاء للمصريين من استبداد حكامهم .

ورجع الشيخ الى مصر وقد نزع عن نفسه ثوب الثورة بله العمل السياسى واتجه الى الاصلاح فى ظل السلطة الغالبة ، فكانت ردة أملاها الواقع المحتوم ، حيث لا تثمر السياسة عملا فعالا فى حياة أمة شهدت النكسة وذاقت المرارة من فشل ثورتها . وحتى يقضى هذا الجيل الذى عاش سنوات المحنة « لابد من تعبيد الطريق أمام الجيل الجديد ولن يكون ذلك بغير التعليم والتربية القويمة واصلاح ما فسد من أمور أو جمد من نظم وعقائد ، ولن يكون الاصلاح الا على يدى السلطة التى تستطيعه » ووجد محمد عبده من سلطات الاحتلال عطفا على مشاريعه لم يجده عند الخديو أو بطانته ، وان أيده عباس فى البداية ، كما أيد الحركة الوطنية سعيا وراء مطامعه وأغراضه الشخصية فى اكتساب المصريين الى صفه ضد الانجليز ، ولكنه لم يلبث أن تنكر له كما تنكر للحركة الوطنية بعد ذلك .

ولقد تكشف للمصريين من أساليب عباس واستبداده مالم يتكشف لهم من أساليب أبيه وجده « فلم يكد يظفر بقليل من السلطان — كما يقول العقاد —[1] على عهد سياسة الوفاق بعد عزل كرومر حتى انقلب على شيعته وشيعة الحركة الدستورية

(١) العقاد : محمد عبده ص ٢٠٠ .

فساقهم الى السجن واحدا بعد واحد ، ثم ألجأهم الى المنفى باختيارهم فرارا من السجن والمصادرة » .

ولم يكن محمد عبده سلبيا فى حركته الاصلاحية ، فالى جانب العمل ما كان يتوانى عن ابداء الرأى صريحا فيما يعن من أمور ، وما كان يقصد من وراء العمل الا تحقيق الهدف الذى يبغيه من التقدم والارتقاء المنشود ، سواء عارضت السلطة ذلك أم أيدته ، وكان يصدر فى رأيه عما يعتقده ويدين به رضى ولى الأمـــر أم كره .

وكانت مدرسة لطفى السيد امتدادا لمدرسة الشـــيخ محمد عبده ، فى ايجابيتها وصراحتها واعتدالها وخاصة فى ذلك الطور الأخير من حياة الشيخ ، وفى اعتناقها لسنة الاصلاح والتطور والابتعاد عن العنف والتهييج السياسى والثورة ، وان ارتدت الى العمل السياسى الذى كفر الشيخ به وابتعد عنه .

فاذا كان فشل الثورة العرابية هو الذى حمل الشيخ بعيدا عن السياسة ، فان النكسة التى أعقبت الثورة كانت حافزا للجيل الجديد على توقى نتائجها والخلاص من شرورها وأولها الاحتلال البريطانى وسيطرة الانجليز على الحكم ، فقام مصطفى كامل يدعو للجلاء ويؤلب الرأى العام فى الداخل وفى الخارج ضد بريطانيا واحتلالها الغاصب للبلاد ، وقام لطفى السيد يدعو للاستقلال والدستور ، فان استبداد الخديو لا يقل شرا عن الاحتلال ، وأن التمسك بســيادة الدولة العثمانية لا نفع فيه ولا جدوى من ورائه . وسارت الكثرة وراء مصطفى كامل وذهبت القلة — وان

كانت قلة متميزة — وراء لطفى السيد وان لم تتشيع له فى كل ما يقول ، فقد كان السراة والمثقفون فيها على طرفى نقيض من حيث الاتجاهات الفكرية والسياسية . وبذلك انغمس جيل ما بعد الثورة العرابية فى السياسة بعد أن نكص عنها جيل الثورة .

وفى هذا الجيل — جيل ما بعد الثورة العرابية — تحددت معالم الاتجاهات الفكرية والسياسية والاجتماعية متأثرة بكل الملابسات التاريخية التى مرت بها البلاد ، بكل ما فيها من متناقضات والتى لعبت دورها الفعال فى عملية المزج العام بما يتطلبه من تجانس وانسجام .

وانعكست تلك المعالم بكل متناقضاتها على شخصية لطفى السيد فأصبح الناطق الشعورى بلسان جيله وعصره وغدا فى هذا الجيل معلمه الأول . وكان له من استعداده الذهنى والعقلى ما بوأه مكان الصدارة الفكرية فى جيله وبين أبناء الجيل الذى أعقب جيله . فلم يتقيد بتقاليد الطبقة التى ينتمى اليها وان لم يتحرر منها ، فقد خرج لطفى السيد كما قلنا من طبقة الأعيان المصريين وهى طبقة محدثة ، كما عرفنا ، لا يمتد تاريخها الى أبعد من عصر اسماعيل ، ولا يتجاوز منذ وضعت بذرتها الأولى حتى بداية الاحتلال أكثر من عشرين عاما وان نمت عن حيوية بالغة فى تطورها واكتمالها .

وعاصر لطفى السيد مراحل النمو التى حملت أباه « الشيخ سيد أبو على » من زمرة أعيان القرى الى زمرة أعيان القطر

ووجهائه ، ففى عام ١٨٨٢ نرى اسم الشيخ سيد أبو على من عمد الدقهلية فيمن حضر الجمعية العمومية التى دعا اليها عرابى عام ١٨٨٢ كما عرفنا ، وفى ذلك الوقت لم يكن لطفى السيد قد جاوز العاشرة من عمره الا ببضعة شهور فقد ولد فى ١٥ يناير سنة ١٨٧٢ بقرية برقين من أعمال مركز السنبلاوين بمديرية الدقهلية ، وكان جده « على أبو سيد أحمد » كأبيه عمدة للقرية ولم يكن تعدادها حينذاك على ما يذكر لطفى فى « قصة حياتى » ليزيد على مائة نسمة ، فهى اذن قرية صغيرة ولا يبلغ عمدتها من الجاه مبلغ العمد الكبار فى المدن الكبيرة ، ولكن الشيخ سيد أبو على كان رجلا عصاميا كما يصفه عبد العزيز باشا فهمى فى معرض صداقته للطفى السيد فى « هذه حياتى » فقد استطاع أن ينمى ثروته ويبدو أنه كان فلاحا ذكيا ممتازا ، ونال رتبة البكوية ثم الباشوية فأصبح « سيد باشا أبو على » وكان زميلا لابنه فى عضوية حزب الأمة منذ تكوينه عام ١٩٠٧ .

ومن تقاليد الأسر المصرية وهى سنة عربية فى الأصل ، أن تؤثر البكر من أبنائها بمعاملة خاصة وكأنها تعده فى مجتمع أبوى ، لتحمل مسئولياته فى رعاية الأسرة وزعامتها من بعد . وكان لطفى السيد على ما يقص صديقه عبد العزيز فهمى أثيرا لدى أبيه حتى أحب أن يؤثره على أخواته بأربعمائة وخمسين فدانا كان قد شرع فى شرائها عام ١٩٠٦ وأراد أن يكون عقد المشترى باسم لطفى السيد لولا رفضه أن يميز على أخوته .

وينعكس هذا الايثار للأكبر من الأبناء على تربيته ، فمنذ النشأة الأولى يسلك مسلك الرجال كما يراد له ، وان كانت تلك منقصة عند التربويين فى اتكارها لنزعات الطفولة الا انها بما جرت عليه من الرعاية والتقويم الناصح كانت تنمى فى الطفل شخصيته الاستقلالية وثقته بنفسه ، وكانتا خلتين من خلال لطفى السيد طوال حياته مردها دون شك التقويم الناصح لا الزاجر فى سنى الطفولة الباكرة .

وثمة خلة أخرى من الأنفة والاعتزاز والشعور بالسيادة تضفيها سنو الطفولة الباكرة من ينشأون فى حمى العصبية والزعامة الأبوية للقرية ، وهى خلة يتمثلها أبناء العصبيات فى الريف دون المدن حيث تتضاءل العصبيات فى المدن ، ويقصر الوجهاء والسراة فيها عن الرعاية الأبوية التى تتمثل فى زعامة العصبيات الريفية ورعايتها للقرية .

وكانت تلك خلة من خلال لطفى السيد أيضا انعكست على سلوكه طوال حياته ، فكان اعتزازه بمصريته اعتزازا يقوم على العصبية فراح يدل بمصريته ويدل بما عليه المصرى من استعلاء وفخر ، فبينما هو يتكلم لغة قريته وينطق القاف (جافا) على غير لغة القاهريين وأبناء الذوات ، اذ به أرستقراطى السمت والشارة فى مظهره ووجاهته — كما يقول العقاد — يحرص عليهما فى زيه وتقاليد سلوكه المهذب ، وكأنه يتحدى عظمة التركى بعظمة الفلاح ، وبينا هو يرتدى قفطان الوجيه الريفى فى الدار ، اذ به لا يواجه الناس فى المحافل الا مرتديا « البونجور » ويأبى أن

يطلب جوادا من جياد الشرطة وهو وكيل للنيابة فى صدر شبابه ينتقل به من بلد الى بلد للتحقيق والتفتيش ، ويقتنى لنفسه جوادا خاصا وسائسا له ، ويخرج الى الحقول للصيد ، ويمارس الرياضة البدنية ويختار أكثرها نبالة كالمبارزة بالسيف شأن النبلاء فى أوربا ، مدلا على وجاهة السيد التركى بوجاهة السيد المصرى .

وكانت تلك سمة كثير من النابهين المصريين ، فقد كان مصطفى كامل حريصا هو الآخر على هذا السمت من الوجاهة وأدب السلوك شأن السراة والنابهين من الترك ، فقلما كان يبدو الا مرتديا « البونجور » وفى هالة من الوضاءة والوجاهة يضفى عليها ذكاؤه اللماح من جمال الروح ما كان يكسوه من جمال الخلقة ونبل المظهر .

ولم يكن من يدل من المصريين على الترك بالوجاهة أو مظاهر السيادة مدلا بها عن مركب نقص أو حقد اجتماعى من قبيل هذا الحقد الذى يسيطر على الطبقات فى صراعها المرير للمساواة ، ولكنه دل من ينشد التفوق والبروز فى ميدان الوجاهة والسيادة ، فان دل على شىء فلا يدل الا على مركب الاستعلاء الذى يمتصه المصرى من انتمائه الى عصبية قوية أو اعتزازه بكيانه القومى .

وسرت عقدة الخوف من العنف أو الثورة فى نفس لطفى السيد كما سرت فى نفوس أبناء جيله من فشل الثورة العرابية ، ونأى به تكوينه العقلى عن الملاحاة فى الحزبية أو اللدد فى الخصومة ، وما كانت سماحته لتدع بينه وبين الناس مكانا لضغن

أو جفـوة ، وما كان أى خلاف بينه وبين غيره ليصـل به الى الخصومة فى أية صورة من صور الخصومة الا أن يؤثر العزلة والابتعاد .

وانعكس هذا الخوف من العنف أو الثورة التى تواجه قوة لا طاقة لهـا بها ، على تفـكيره وسـلوكه العقلى فكان ايمانه بالديمقراطية ايمان من يرى فى الاقناع الحر سبيلا الى الحق،وأن الحق دائما فوق القوة ، وكان ايمانه بالتطور ايمان من يرى أن الزلل فى الطفرة لا تؤمن عواقبه وان الأعداد يسبق العمل دائما فان أردنا الاستقلال فعلينا أن نعد الأمة لنيل الاستقلال .

وكان فى ايمانه بالديمقراطية وحرية الرأى وحده ، لا يرى الرأى وحده ، ولا يبدو كمن يرجح منه جانبا على الآخر ، فاذا كان الرأى رأيه طرقه بالحجة والدليل ، وترك الناس دونه يتشيعون له أو يحملون عليه ، ولكنه يبقى فى ايمانه به يسوق الدليل وراء الدليل على صحته من غير أن يقع فى لجاجة أو يسوقه الجدل الى العنف والتحامل ، فاذا غلب على أمره — ولم يكن ليغلب فى أمر يؤمن به الا أن تحول ظروف قاهرة دونه ودون ابداء رأيه ، آثر العزلة وهجر الميدان ولا يهجره الا كارها ، فحين هجر الصحافة (وكسر قلمه) كما يقول ، لم يهجرها الا بعد أن رأى أن قيود الحرب قد تحول بينه وبين ما يكتب فالكاتب المقيد — كما يقول الدكتور هيكل [1] فى هذا الصدد — لا يستطيع أن يكتب شيئا ذا قيمة .

(١) هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية جـ ١ ص ٧٠ .

ولم تكن الصحافة لديه مهنة أو هواية ، ولكنها وسيلة للتعبير عن رأى والدعوة الى فكرة ، فاذا لم تعد بعد وسيلة للتعبير الحر ، واذا انتهت الفكرة بوقوع ما ينقضها أو يهدمها ، لم يعد فيها ما يستهوى صاحب رأى أو داعية فكرة كلطفى السيد .
وكانت آثار الحرب العالمية الأولى قد امتدت الى مصر حينذاك وفرض عليها الانجليز الأحكام العرفية وما تقتضيه من رقابة على وسائل النشر ، ولم يكن راضيا عن اشتراك مصر فى الحرب بغير مقابل ، وكان يرى اعلان استقلال مصر أولا ، فاذا اشتركت فى الحرب ، اشتركت كحليفة لبريطانيا ولم تشترك كتابعة ، وسعى لهذا الغرض بعد أن لاحت البوادر بدخول تركيا الحرب الى جانب ألمانيا ، وقدر أن موقف تركيا قد يؤدى الى تغيير موقف بريطانيا من المسألة المصرية ، وأراد أن يكون هذا التغيير لمصلحة مصر ، فلما فشل فى سعيه هجر السياسة والصحافة معا واعتزل فى بلدته « برقين » ولم يكن اعتزاله مما يتناقض وطبيعته الافلاطونية التى تقدس الواجب وتلتزم الحق دون اسراف أو عنف ، وليست السياسة ابان الحروب مما يخضع للمنطق أو ينزل على الحق .
وفى ايمانه بالتطور ، كان ممن يعتقدون أن الحياة فى سيرها تحقق فى ذاتها وفى جوهرها الارتقاء والكمال ، وان الفكرة الجديدة لا تنبت الا فى ضمير فكرة أخرى سبقتها ، والخطأ يصلح من ذاته ، لأن الفكرة وهى نبت العقل والضمير ، والعمل وهو نبت التفكير والارادة مما يحتمل الخطأ والصواب ، أما الحياة فانها

تخضع لحيوية التغير الحتمى الى الارتقاء والكمال ، وهى عملية طبيعية ترمى الى بقاء الأصلح ، وتنعكس تلك العملية على تفكير الانسان وارادته ، فاذا ضلت الارادة أو أخطأ التفكير حملتها سنة التطور الى القصد ونأت بها عن تكرار الخطأ ، وبهذا يخضع الفكر وتخضع الارادة لسنة التطور المحتومة التى لا تخطىء أبدا ، وترجع هذه النظرة الى انعكاس نظرية داروين فى النشوء والارتقاء على الفكر الانسانى ، انعكاسا ترك أبعد الأثر فى تفكير القرن التاسع عشر وأوائل العشرين ، وان لم يكن لطفى السيد ممن يؤمنون بطرائق النظرية فى التطور الا أنه كان دون شك يؤمن بفلسفتها فى الارتقاء وبقاء الأصلح .

فاذا كانت سنة التطور هى التى تهذب الخطأ وتقيمه على الصواب ، فليس لنا أن نأسى لضلال يلم أو مين يقع ، أو خطأ يتردى فيه فرد أو جماعة ، فان الحياة تتطور وترتقى بفعل قوى حتمية تتكيف معها ارادة الانسان وتفكيره تكيفا يدفعها الى القصد من سبيلها .

ولقد كنت أسأله عن جيلنا وجيل من سبق فيقول جيلكم أفضل وأحسن ، وحين أشير الى بعض نواحى الضعف فى حياتنا ، كان يقول انها من سمات القوة ، ودليل القوة أننا نلمس الضعف ونحسه ونعمل على اصلاحه ، واليوم أحسن من الأمس ، والغد أحسن دون ريب من اليوم .

وما كانت القوة وما كان العنف سبيلا للارتقاء فاذا اعتقدنا « أن طريق الرقى هو استعمال القوة اعتسافا فهذا طريق خطر

السلوك عقيم النتيجة .. فان الأقلام فى مصر مجمعة عـلى أن السلام هو الطريق الوحيد .. » [1] .

« اعترف أن مذهب التطور والارتقاء ، مذهب لا تأخـذ طرائقه بالأبصار ولا تخلب الألبـاب ، وان كانت نتائجه باهرة لمن يستطيع العمل من غير جلبة ، والصبر اللازم لانتظار نتـائج العمـل » .

فاذا لم يكن العنف أو الثورة من طباعه فما كان التطرف وهو من سمات العنف خلة من خلاله ، حتى ليقف أحيانا من الرأيين المتعارضين ، على حد سواء لا ينكر ولا يحبذ ، ويرى من حسنات أحدهما ما يراه فى نقيضه ، مما يقف به دون الحماسة لأيهما .

ومما يقال عنه على لسان سعد زغلول أو محمد محمود كما يذكر العقاد فى « رجال عرفتهم » « أنه قوى الفكر ولكنه قد يكون فى بعض تقديراته واحتمالاته قوتين متعارضتين » وقد جعلته قوة فكره مرجعا للمشورة الصادقة بين محبيه وأصدقائه وتلاميذه من « المشتغلين بالحكم والقائمين بأعمال الوزارات ، فكان يمحضهم الرأى من جميع احتمالاته ، ويتركهم أحـرارا فيما يختارون ، وان كان ليتركهم أحيـانا أخرى على باب التيه يحارون بين مضطرب الأفكار ومفترق الظنون والتقديرات » .

ومما ينم عن تماسك الشخصية واستوائها نظرتها الشاملة

---

(1) الجريدة فى ١٥ سبتمبر سنة ١٩١٢ من مقـال بعنوان « فى سبيل الارتقاء » .

للأشياء وتعدد جوانبها ومنافذها ، مما يوحى أحيانا بالتناقض ، وان لم يكن تناقضا الا بقـدر ما يستوحيه بعـد النظر وشمول النظرة من مظاهر التناقض فى طبيعة الأشياء ذاتها .

وما كان لطفى السيد ليرى الشىء من جانب واحد قد يغلب على ظاهره ، ولكنه بما أوتى من قدرة على الاستغراق الذهنى والتمثيل العقلى لحقائق تغيب على الكثيرين ، يستطيع أن يرى ما لا يراه غيره من خفايا الشىء ومكنونه .

ووقته نظرته الشاملة وادراكه الواسع من التعصب لشىء من الأشياء ، وخلعت عليه سماحة الخلق والفكر حتى غدت السماحة سمة سلوكه البارزة .

وأضفت عليه سماحته هدوءا فى النفس ورحابة فى الخلق تقيه شر اللدد فى الخصومة ، أو القسوة فى مواجهة معارضيه ، وميزت تلك السماحة ديمقراطيته وتفكيره ، ولكنها لم تطغ قط عـلى ايمانه واعتقاده وما يراه حقا ، وانه ليبقى على ما يعتقد ، وان خالف رأى الجماعة ، وان حملته ديمقراطيته على التسليم برأى الأغلبية ، فما كان النزول عـلى رأى الأغلبية ممـا يحول بين الأقلية وابداء الرأى أو التمسـك به ، فان أبرز ما تتصف به الديمقراطية أن تسمع للأقلية المعارضة وان كان لرأى الأغلبية المؤيدة الغلبة والقبـول فى النهـاية ، فاذا سلمت الأقلية برأى الأغلبية ، فليس معنى هذا أنها تخلت عن رأيها وانما معناه أن رأى الكثرة هو الذى يسود لأنها تمثل ارادة السواد الأعظم .

واذا كانت الديمقراطية فى ميدان النيابة عن الأمة هى التسليم

م — ٥ أعلام العرب

برأى الأغلبية ، فانها فى ميدان الفكر قد تختلف ، بل انها لتختلف دائما ، ذلك أن الفرد فى مجتمع جزء من كل وارادة الكل هى الارادة الغالبة فى ميدان العمل العام ، أو فيما يتعلق بكيان الكل ، والنائب فى البرلمان أو مجلس النيابة ممثل لارادة عامة هى ارادة ناخبيه أو ارادة حزبه الذى ارتضى الناخبون تفويضه فيما نص عليه الدستور أو القانون العام من شئونهم ، وارادة النائب هى ارادة الكل الذى يمثله أو الذى فوضه بأمر معين ، ولكن ارادة الفرد فى المجتمع لا يقيدها تفويض أو توكيل فان غلبت ارادة الكل فان هذه الغلبة لا تحرمه من ابداء رأيه ولا تمنعه من الثبات عليه وان خالف رأى الجماعة ، فاذا كانت النيابة مما يقيد النائب فى رأى أو عمل ، فليس هناك ما يقيد الفرد فى رأى أو عمل يسوقه الى الجماعة ، فانه لا يمثل فى هذا الا رأيه ورأى قلة أو كثرة من المتشيعين لرأيه ، وانه ليعتقد ان ما يراه أصلح مما تراه الكثرة ، وحجته لدى الكثرة هى الاقناع والمنطق ، فان أخذوا به كان ما يبغيه والا « كان اغتباطه بذم الناس اياه » أشد وأكبر من مدحهم اياه » . وتلك بعض من عبارة لابن حزم الفيلسوف الأندلسى اتخذها لطفى السيد شعارا للجريدة منذ صدورها حتى احتجابها وهى :

« من حقق النظر وراض نفسه على السكون الى الحقائق وان آلمتها لأول صدمة ، كان اغتباطه بذم الناس اياه أشد وأكبر من مدحهم اياه » .

فليس ثمة تناقض لدى لطفى السيد بين ما يراه من ديمقراطية

الفكر وهى حرية الفرد فى ابداء رأيه والدفاع عنه وان خالف رأى الجماعة ، وبين ديمقراطية السياسة التى تقضى على الأقلية بأن تسلم للأغلبية ، على الأقل فى مجال العمل بما تراه .

ولم تكن ديمقراطية لطفى السيد خالية من القيود ، بل كانت مما يحكمها العرف والتقاليد الاجتماعية ، فلم تسمح له ديمقراطيته أن ينزل يوما عن سمته الأرستقراطى ، ولم تسمح له ديمقراطيته أن ينزل الى مستوى الجماهير فى مخاطبة الجماهير ، بل ظل طوال حياته يخاطب الصفوة والمثقفين ، ولم تسمح له ديمقراطيته أن يخوض معارك الانتخاب النيابية بغير هـذا الأسلوب الفكرى ذى النزعة الأرستقراطية فخسر المعركة الوحيدة التى خاضها .

ولا يرى العقاد تناقضا بين المبدأ والسمت فى تلك الديمقراطية فيقول انه شعر من « مراقبته ومراقبة الوجهاء من أبناء الفلاحين أنهم جميعا ديمقراطيون على هذا المثال ، فهم كلهم ديموقراطيون لأنهم ينكرون سيادة الطبقة التركية واستئثارها بشرف الوجاهة الاجتماعية ، وقد كان الوجيه التركى يأبى على أكبر الوجهاء الفلاحين أن يساويه أو يصاهره أو يتخذ من المظاهر الاجتمـاعية مثل مظهره ، وقد سمعنا الكثير من تعليقات البيوتات التركية على قبول رئيس الوزراء لمصاهرة سعد زغلول وهو — على وجاهته بين أبناء الفلاحين — علم مشهور من أعلام القانون فى عصره » .

وقد يصدق هذا على غير لطفى السيد وأضرابه من المثقفين ممن بهرتهم الأنظمة الديمقراطية كمبدأ أو طريقة من طرائق الحكم تحقق سيادة الشعب وتكفل الحرية الفردية ، وكل ما عناهم أن

يشاركوا فى الحكم وما يضفيه الحكم من جاه وسلطان على أصحابه فى الشرق ، وأن يتخلصوا من استبداد الخديو وشيعته من الترك ، وأن يكون لهم ما للترك من سمات الوجاهة ومزايا الطبقة المختارة ، فأوغلوا فى احتذاء المثل التركية وتقليد الذوات فى حياتهم وسلوكهم ومظهرهم ، وطالبوا بالدستور والحكم النيابى ، لهذا وقفوا بجانب الثورة العرابية يؤيدونها وينصرونها ، فلما رأوا الموقف يفلت من يديها والخديو والأجانب يأتمرون بها ، تخلوا عنها حتى لا تجنى على كيانهم الجديد وما ظفروا به من مزايا أخيرة .

أما لطفى السيد وأضرابه من المثقفين فقد استهوتهم الديمقراطية كمذهب يفسح المجال للنمو الفردى والحرية الشخصية وطريقة من طرائق الحكم المستنير الذى أثبت نجاحه وتفوقه فى الدول الأوربية المتقدمة ، ولم تكن الديمقراطية لديه هى — كما يرى العقاد — ديمقراطية الطبقة ، أو ديمقراطية المساواة « بين المصريين وغيرهم من أصحاب السيادة فى بلادهم » فهذا أدخل فى باب السلوك الاجتماعى منه فى نظام الحكم والعلاقة بين الحاكم والمحكوم وحرية الفرد فى الدولة التى يدين بالولاء لها .

ولا يغض من ديمراطية الفرد أن يكون « أرستقراطى السمت والشارة فى مظهره ووجاهته » فليس هناك ثمة تناقض بين الديمقراطية كمبدأ والأرستقراطية كمظهر ، فالديمراطية من حيث المبدأ سلوك عقلى والأرستقراطية كمظهر سلوك اجتماعى ، هذا

يقوم على الفكر والعقيدة وذاك يقوم على الرغبة فى المظهر والنزعة الى الوجاهة . وقد جمع الايمان بالديمقراطية بين لطفى السيد ورفيق عمره وكفاحه عبد العزيز فهمى ، على اختلاف ما بينهما من حب المظهر والنزعة الى الوجاهة ، فلم يكن عبد العزيز فهمى ممن يعنون بطلب الوجاهة أو أرستقراطية السمت أو رعاية المراسم والتقاليد اذا جاوزت الحق ، فمما يؤثر عنه انه كان « يمقت المظاهر . ولعله لم يشاهديوما لابسا بدلة التشريفة الموشاة بالقصب بعد أن نال رتبة البكوية ، ثم بعد أن أصبح وزيرا وفاز برتبة الباشوية ، وقد كان فى الحفلات الرسمية لا يخرج من داره حتى يلبس فوقها معطفه ، ويرفع ياقته كيلا يبدو من نسيجها الذهبى شىء ، وحينما يخرج من هذه الحفلات يعود الى لبس المعطف ورفع ياقته بحيث يبرح داره ويؤوب اليها ولا يعلم أحد انه لابس غير بدلته العادية » [1] . وله فى الحق وقفات جاوزت به حدود المراسم والتقاليد على غير ما كان من رعاية لطفى السيد للمراسم والتقاليد والتحلى بفضيلة السماحة والحلم ، ففى حديث له مع السلطان حسين كامل حول قضية كان له رأى فيها غير رأى السلطان لم يصبر على ما يقوله وخاطبه بانفعال قائلا « لقد أتعبتنى يا مولاى ، فانى أنا الذى أعرف حقيقة هذه القضية دونك » [2] . ولم يكن هذا محمودا فى مخاطبة السلاطين والملوك . وحكاية أخرى خلاصتها أن الملك فؤاد رغب

(١) طاهر الطناحى : من مقدمة هذه حياتى ص ٢١ .
(٢) المصدر السابق ص ٦٢ .

فى لقائه عندما ثار مشروع « ببروتيت » بتوحيد القضاء الأهلى والمختلط وكان له من هذا المشروع موقف أدى الى رفض نقابة المحامين له ، وعمل الملك فؤاد على طلب لقائه ولكنه رفض هـــذا اللقاء مالم يتم وفقا للتقاليد المرعية بخطاب من ديوان التشريفات ، فلما دعى الى ذلك اعترض على ما جاء فى خطاب الدعوة « بناء على طلبكم مقابلة عظمة السلطان » وقال لمن حملها اليـــه « انى مطلوب للمقابلة ولست طالبا لها ، فكيف تكتبون (بناء على طلبكم ؟) » .

ومن قبيل ذلك أيضا موقفه من الأمير محمد على ولى العهد حينذاك وكان قد صرح بانه باستنكاره لدعوة عبد العزيز فهمى الى كتابة العربية بالحروف اللاتينية ، فما كان منه الا أن أطلق لسانه فى ولى العهد على مسمع من أعضاء نادى محمد على وكان الأمير رئيسه يومذاك ، ولعله حين بسط لسانه فيه كان ينكر عليه أن يتدخل فيما لا يعرف فقال « أتحسبون أننى لا أحترم الأمير محمد على ؟ أتحسبون أنه حين يتكلم عن الكتابة بألفاظه الفصيحة (كخذروف الوليد) يستحق منى غير الاحترام ؟ كلا .. اننى مطالب باحترام ولى العهد بحكم الدستور ! » .

ولم يكتف بهذا بل خرج من النادى الى قصر عابدين فى غير موعد من مواعيد التهنئة أو المعايدة وكتب فى دفتر التشريفات « انه يسأل الله أن يرزق الملك ولى عهد رشيدا تقر به عيناه » .

وغضب من صديقه لطفى السيد حين طلب اليه بعد أن سمع بما حدث أن يترك الأمير وشأنه » وان كان غضبا لم يطل ، فقد

كان بين الرجلين من صداقة الفكر وأخوة الحياة ما لا تقف أمامه جفوة أو خلاف علـى رأى أو اختلاف فى الطباع أو تباين فى السمت والمظهر ورعاية العرف والبروتوكول ، وكانا طوال حياتهما على عقيدة ومنحى سـياسى لا يفترقان ولا يختلفان فى هـذا القصد وان اختلفا فى السلوك حيال الموقف الواحد ، وان تباينا فى حب المظهر والعنـاية بوجاهة الشـارة والسمت وكان رأى عبد العزيز فهمى فى صديقة لطفى السيد أنه « ديمقراطى الرأى والعقيدة ولكنه طول عمره ارستقراطى بين الأرستقراطيين » .

فلم تكن أرستقراطية لطفى السيد الا فى مظهره وحياته وتطلعه كباقى أفراد طبقته من أعيان الريف ووجهائه الى التفوق على الطبقة التركية وكان هذا مما ينم عن عقدة الاستعلاء التى ركبت سواد المصريين من الترك ، وحملته عقدة الاستعلاء كمـا حملت غيره من وجهاء المصريين على أن يصهر الى أسرة رجـل كان من أقران الخديو اسماعيل وكان أخا له فى الرضاع ونال من جاهه وثقته ما لم ينله رجل آخر فى دولته هو اسماعيل صديق المعروف بالمفتش .

ولم تكن الوظيفة لمثله وسيلة لكسب العيش فقد كان على ثراء يفوق حاجته ، وانما كانت وسيلة للخدمة العامة ، كما كانت وسيلة للجاه والسلطان عند الأسر المصرية التى حرمت جاه الوظيفة وسلطانها بغلبة العناصر التركية عليها ، والوظيفـة وان قامت فى الأصل على الخدمة العامة التى تقتضيها الدولة والمجتمع ممن تؤهلهم مواهبهم لخدمة الدولة والمجتمع ، الا أنها كانت حينذاك

خدمة للدولة وتقتضيها من الموالين لها والقادرين ، وارتبطت في أذهان الناس بسيادة الدولة فكانت سبيلا للسلطان ومظهرا للجاه ، يقبل عليها الناس في مصر استكمالا للوجاهة وطلبا للسلطان ، حتى قيل (ان فاتك الميرى تمرغ في ترابه) ، وأصبح هذا القول حكمة مأثورة عند المصريين الى عهد قريب . فكانوا يؤثرون الوظيفة الحكومية على غيرها مهما كان في غيرها من سبل الكسب والارتقاء المادى ، وكانت الأسر المصرية تفضل زواج بناتها من موظف بالحكومة مهما قل دخله على غيره من المشتغلين بالتجارة والزراعة وغيرها من الحرف الأخرى ، الا أن يكون التاجر أو المزارع ذا مكانه مرموقة وعلى ثراء يستنكف معه العمل ويقف به على استثمار أمواله باستخدام غيره فحسب ، وكانت تلك ظاهرة مألوفة بين الأعيان والسراة في الريف حين هجروا القرية الى المدينة وآثروا البطالة على العمل في الزراعة ، وقلد الصغار منهم الكبار ، فانتكست القرية وتخلفت ، وجاءت المدنية الحديثة بوسائلها الجديدة من تعميم الكهرباء ومياه الشرب والمجارى والمواصلات الآلية التي عمت المدن فزادت في تخلف القرية ونزوح السراة عنها الى المدينة ، وخاصة بعد أن احتل أبناء السراة بما حصلوا عليه من تعليم وظائف حكومية حملتهم على الاقامة حيث مقر العمل في المدينة .

وسعى الأعيان الى الوظائف الحكومية حين تحطمت العوائق القديمة التي حالت بينهم وبينها ، ووجدت وظائف الحكومة

سوقا رائجة بين أصحاب النفوذ والسلطان من القادرين علـى (توظيف) الراغبين فيها ، وكان لكل وظيفة سعرها المقرر لها ، فمما يروى عن اسماعيل باشا صديق (المفتش) أيام كان أثيرا لدى الخديو اسماعيل وصاحب النفوذ الأكبر فى دولته ، أنه جعل لكل وظيفة سعرا يؤديه من يرغب فيها ، فكان على من يرغب فى وظائف المديرين أن يؤدى الى جيبـه الخاص من ٢٠٠٠ الى ٣٠٠٠ جنيه ، وعلى من يريد أن يكون وكيلا لمديرية أن يؤدى من ١٠٠٠ الى ١٥٠٠ جنيه ، أما وظائف نظار الأقسام فكانت رشوتها من ٥٠٠ الى ٧٥٠ جنيها [1] ، ووجدها الثراة من المصريين — ما داموا يؤدون الجعل — حتى وان كانوا من الأميين الذين يجهلون القراءة والكتابة ، فرصة سانحة لاحتلال تلك الوظائف التى كانت حرما عليهم حتى كان بين المديرين من يجهل القراءة والكتابة [2] ، ولعل هذا ما يعلل ازدياد نسبة المصريين فى وظائف المديرين ووكلاء المديريات عام ١٨٦٩ — وقت أن كان اسماعيل صديق فى أوج سلطانه — عنها فى أية سنة أخرى وخاصة بعد عام ١٨٧٦ حين لقى مصرعه ، فقد كان اسماعيل صديق فى الأصل مصريا وفلاحا فآثر بنى جلدته بالمناصب وان اقتضاهم الثمن ، وكان عاملا قويا فى نمو تلك الطبقة من المصريين الذين برزوا فى عهد اسماعيل .

---

(١) ، (٢) أمين باشا سامى : تقويم النيل وعصر اسماعيل باشا المجلد الثالث من الجزء الثالث . ص ١٤٥٢ .

ولعل هذا — كما نعتقد — مما حمل الخديو اسماعيل على الغدر به بعد ذلك ، فما يروى فى هذا الصدد « أنه بعد انصراف كبار الموظفين من تشريفة عيد من الأعياد قال سمو الخديو انى مسرور لمشاهدتى معظم المديرين من ذوى اللون الأسمر المصرى البحت » ومما يؤيد ذلك أن تلك الظاهرة قد اختفت فى السنوات الأخيرة من عصر اسماعيل .

وما كان اسماعيل صديق (المفتش) ليصل الى ما وصل اليه من جاه ونفوذ وهو الفلاح المصرى لولا صلة الطفولة التى ربطت بينه وبين الخديو اسماعيل فقد كان أخا له فى الرضاع ، ولم يكن اسماعيل المفتش شذوذا بين الأتراك والمصريين فى عصره فهم جميعا مع السلطان ان عدل أو ظلم سواء يستمدون نفوذهم وسلطانهم من التقرب اليه وهم جميعا فى خدمته طوع أمره لا يخالفون له مشيئة أو أمرا ، تتضاءل مشيئتهم أمام مشيئته وليس لهم من الأمر الا ما يراه ، فنراهم تقربا اليه يزينون له ما يراه ما دام يستهويه ويرغب فيه حتى لا تكون مخالفتهم له وان كانت من باب النصح سببا فى تغيره من ناحيتهم وانقلابه عليهم فى حكم سمته الاستبداد ولا يستنكف من الغدر والظلم .

وحمل اسماعيل المفتش من آثام خديويه ما حمل فلم يرحمه المؤرخون ، وان جاوزوا القصد فى حملتهم عليه ، فما كان وجوده من عدمه ليغير من آثام اسماعيل وشروره واستبداده وكارثة الديون التى حلت بالبلاد فى أيامه ، فعيروه بأنه ابن فلاح وصعلوك

الأصل » وكأنهم يستكثرون على المصرى أن يجمع ثروة أو يتطاول الى حياة السراة [1] . فهل كان الموقف يختلف لو كان من ذوات الترك أو أمراء البيت الخديوى . وقد ارتفعت أملاك الخديو اسماعيل نفسه من ١٥ ألف فدان فى بداية حكمه الى ٩٥٠ ألف فدان فى أواخر حكمه كما قلنا من قبل .

وقال عنه الرافعى انه نشأ فى « بؤس وعوز » وان « اصطفاء

---

(١) ومما قاله أمين باشا سامى فى اسماعيل صديق ما نصه :

« وبذلك صار اسماعيل صديق باشا المعين فى الحقيقة لكل مدير ووكيل مديرية ومحافظ ووكيل محافظة ومأمور وناظر قسم، وبذلك صار الكل محاسيبه يفعمون جيوبه بالمال الذى يعصرونه من جسم الفلاح ليستبقوا لأنفسهم رضاه عنهم » .

« وكانت الثروة التى جمعها اسماعيل صديق باشا المفتش وناظر المالية بهذه الطريقة غير المشروعة تفوق فى مقدارها واختلاف مظاهرها ما كان منها لدى أى أمير مصرى ، وكان ينفق منها عن سعة متناهية ، فكانت ملابس نسائه وحليهن والرغد المحيط بهن وكثرة حشمهن وخدمهن وفخامة دورهن ومواكبهن وكل ما يحيط بحياتهن فى مظاهر الأبهة والجلال ما تحسدهن عليه حسدا حقيقيا ذوات أميرات البيت الخديوى ويغرن منهن عليه غيرة صحيحة ، فان ثمن احدى مراوح زوجة ذلك الوزير المحبوبة بلغ ٣٧٥ الف فرنك وثمن مظلة من مظلاتها بلغ ستمائة الف من الفرنكات » .

« ولقد نفد صبر الجميع من استمرار ابتسام الدنيا كل ذلك الابتسام لمن كان ابن فلاح وصعلوك الأصل .

« أما عقاراته عند نفيه فكانت نيفا وثلاثين الف فدان من اخصب الأطيان العشورية وثلاثة قصور فخمة فى القاهرة ، عدا قصر بديع على ضفاف المحمودية وكلها مؤثثة بأفخر الأثاث والرياش » . =

الخديو لأمثاله كان سببا فى تضخم الديون وتبديد الملايين من الجنيهات حتى وصلت البلاد الى حالة الافلاس » [1] .

الا أننا نستكثر على من كان أخا فى الرضاع للخديو أن ينشأ فى « بؤس وعوز » فما كانت الهبات والنعم الا لمثله من أبناء الجوارى والمرضعات والكلفوات ونساء الحاشية فضلا عن الرجال من خدم الأسرة الخديوية ، كما نستكثر أن يكون لأمثال هؤلاء الخدم مهما علا قدرهم تأثير على السلطان .

فان كانت مذمة لاسماعيل المفتش فهى مذمة للعصر ومأثوراته وهى مذمة للحكم وأساليبه وان كنا لا ننسى له محمدة تقديم المصريين فى مناصب الادارة العليا وان تقاضى الثمن منهم ، وما كان للطفى السيد أن يصهر الى أسرته وهو الحريص على الوجاهة بكل ما تقتضيه من نبل وحمد — لو وجد فى تاريخ عاهلها ما يشينه أو ينقص من قدره فى عصر كانت الرشا والهدايا تقدم حتى للسلاطين ، وكان جمع الثروة والاستزادة منها سنة محمودة لمن يقدر عليها ، ولولا ذلك ما استطاعت طبقة الأعيان

= « وأما المجوهرات فكانت قيمتها تزيد على ستمائة وخمسين ألف جنيه انجليزى ، وأما الأسهم والأوراق المالية فكان ثمنها يربو على نصف مليون من الجنيهات ، وأما الجوارى فكن يزدن على سبعمائة جارية شركسية بيضاء ذات ثمن يفوق كل تقدير وخمرية مسكرة وسمراء غانجة وحبشية شقرية ذات أعين بقرية وبرنزية موشومة ذات نهود سفرجلية ، وسودانية فحماء متقدة الدم الهائج » .

تقويم النيل ص ١٤٥٤

(١) الرافعى : عصر اسماعيل جـ ٢ ص ٣٧ .

المصريين أن تصل الى ما وصلت اليه من جاه وثروة مع الأتراك والحكم الخديوى الذى يميز بينهم وبين الترك . وقد سلكوا جميعا فى احراز الثروة مثلما سلك اسماعيل المفتش وكانت الرشوة بعض وسائلهم لاحتلال مناصب الحكم وكانت الزلفى الى الحكام مما يحمدونه تأمينا لمصالحهم ودلا به على غيرهم فى المباهاة بمعرفة (الحكام) . وظلت تلك الظاهرة قائمة فى المجتمع الريفى الى عهد قريب فصحبة المدير أو المأمور أو ذى منصب مرموق فى الحكومة مما كان يتباهى به القوم فى مجتمع يقوم على التمايز الطبقى .

فالوظيفة الحكومية فى عرف المصريين من الأعيان وأبنائهم مظهر للجاه وليست وسيلة لكسب العيش ، ويزيد عليه عند لطفى السيد أنها وسيلة للخدمة العامة ، وتلازمت هاتان الخلتان فى تقدير الوظيفة لديه فكان يضفى عليها ما يزينها فى نظر الناس ولم يكن بدعا لديه أو لدى أنداده من السراة أن ينفق عليها أضعاف ما يكسبه منها . فاذا اختلت خلة من هاتين الخلتين فى تقديره تخلى عنها وتركها غير نادم الى الاقامة فى بلده أو الى عمل آخر تتحقق فيه هاتان الخلتان من حسن الاعتبار والخدمة العامة . وكانت الوظائف العامة التى تولاها فى النيابة أو دار الكتب أو الجامعة أو الوزارة حين أصبح وزيرا ميدانا فسيحا للخدمة العامة التى تحتاجها الأمم فى نهوضها وتقدمها ، وكانت مما يتفق وطابعه الفكرى واتجاهاته العقلية ، وسمته الاجتماعى . وكانت جميعا وظائف مرموقة فى تقدير الناس والمجتمع .

وقد تمثل لطفى السيد جيله خير تمثيل ، وكان هو المعبر الحقيقى عن ارادة عصره ، وفى هذا تتمثل عظمته الحقيقية ، حين استطاع فى يسر ولين أن يوفق بين القديم والحديث ، وبين المحافظة والتجديد ، وان يوائم بين الفكر الغربى والفكر الشرقى ، وأن يتبين بين العديد من المتناقضات حاجيات عصره الحقيقية وأن يعبر عنها أبلغ تعبير فكان بحق أستاذ الجيل .

أستاذ الجيل

بين الحيرة والثبات

كان أستاذ الجيل غير منازع ، لم يختلف على أستاذيته لجيله وللجيل الذى لحق بجيله انسان ، وامتدت أستاذيته عبر تلاميذه الى جيلنا ممن رأوه ولم يستمعوا اليه الا من واتتهم الفرص على قلتها للاتصال به والاستماع اليه ، فقد عشنا مع الأستاذ وان قل فينا من قرأ له ، حتى انتقل الى أكرم جوار ، ونحن على السفح نتطلع الى الذروة التى احتلها سادن العلم فى محراب العلم ، منذ التحقنا بالجامعة التى يديرها وتخرجنا فيها ، كما التحق بها وتخرج فيها من سبقنا اليها من أساتذتنا ممن جلسوا قبلنا على السفح يتطلعون الى القمة التى احتلها سادن العلم وان قل فيهم من رآه الا حين يعود الى مكتبه أو يبرحه فى الجامعة .

وعلى قلة ما كنا نراه وعلى قلة ما كنا نستمع اليه ، بل وعلى قلة من كان منا يقرأ لم نختلف قط على أستاذية (المدير) الذى يجلس تحت قبة الجامعة .

فاذا سعى منا ساع الى معرفة آثار الأستاذ لم يجد كتابا واحدا عنى بتأليفه أو بحثا أعده من قبل ، فاذا غذ فى سعيه عثر على آلاف المقالات التى كتبها فى الجريدة منذ صدورها عام ١٩٠٧

الى ما قبل احتجابها بقليل عام ١٩١٥ ، وعثر علـى قليل من المحاضرات التى كان يلقيها بين حين وآخر فى مناسبة من المناسبات أو حين يدعى للحديث .

وما كان يسيرا علينا أن نعثر على أعداد الجريدة الا أن نرتقى القلعة سيرا على أقدامنا أو فى عربة خاصة الى مكتبة أعدتها دار الكتب للدوريات والصحف القديمة فى أحد أبنية القلعة ، وهو جهد لا يقدر عليه الا من يحمل مشقته لبحث يعنيه ، ولا يقدم عليه الانسان عادة لمجرد القراءة أو طلب المعرفة فحسب .

واذا بحثنا عن الجريدة فى مظان أخرى لا نجد منها غـير نسخة واحدة فى مكتبة الأستاذ الخاصة بداره فى مصر الجديدة[1] ، وكانت هى طلبتنا حين نسعى الى الالمام بآثار الأستاذ لما كنا نجده من ترحيب قل أن ينم عن اهتمام بما نبحث الا أن نقص عليه من خبره ، فاذا عرف ما نبغى كانت قلة مبالاته حافزا لنا على الصمود والاستمرار ، وما كان يبدى لنا رأيا فيما نقوم به وما كان يسأل حتى عما وصلنا اليه من نتائج وأحكام فى دراستنا لآثاره ، وكأن الأمر لا يعنيه أو يتعلق بذاته ، وانما هو للتاريخ ولحكم الباحث وحده ، وكان هذا مما ينم عن ايمانه بحرية الفكر وقداسة البحث العلمى المنزه عن الهوى ..

ولولا أن المرحوم الأستاذ اسماعيل مظهر قد اهتم بجمع

---

(١) على جامعة القاهرة أن تصون هذا التراث النادر بتصويره فأنه لا يقل أهمية عن المخطوطات النادرة .

آثار أستاذ الجيل القلمية لكان من العسير على الباحث أن يلم بها بمثل هذه السهولة التى أتاحها لنا [1] .

ولا نعثر بعد ذلك على أثر ينم عن اتجاه فكرى جديد للأستاذ يطور أفكاره التى نادى بها ونشرها فى الجريدة حين صدورها أو ينقضها ، ولا نكاد حتى نعثر له على مقال أو بحث يقدمه الى تلاميذه على طول ما عاش وعاصر من أحداث مصر بعد ذلك ، وعلى طول ما بقى بين تلاميذه ممن آلت اليهم مقاليد الفكر والسياسة فى البلاد فى نصف القرن الأخير ، وعلى كثرة ما شارك فى أحداث السياسة الجسام من بعد . ولا نرى غير ترجمة مؤلفات أرسطو ، اذ توفر عليها بعد أن هجر الصحافة الى دار الكتب خلفا للدكتور شادة مديرها الألمانى السابق . وكان من رأيه أن حركة الترجمة تسبق حركة التأليف وتمهد لها كما حدث فى عصر النهضة الأوربية ، هذا فضلا عن ميل أصيل فيه الى علوم المنطق والفلسفة ، وقد لفت نظره فى أرسطو « أنه أول من ابتدع علم المنطق وأكبر مؤلف له أثر خالد فى العلوم والآداب فلما كنت مديرا لدار الكتب المصرية تحدثت مع بعض أصدقائى فى وجوب تأسيس نهضتنا العلمية على الترجمة قبل التأليف كما حدث فى النهضة الأوربية ، فقد عمد رجال هذه النهضة الى درس

---

(١) جمع المرحوم اسماعيل مظهر مختارات من كتابات أحمد لطفى السيد فى الجريدة نشرت فى جزءين بعنوان « المنتخبات » وجزء ثالث بعنوان « تأملات فى الفلسفة والأدب والسياسة والاجتماع » عدا مجموعة أخرى بعنوان « صفحات مطوية » والأستاذ اسماعيل زوج شقيقة أحمد لطفى السيد .

فلسفة أرسطو على نصوصها الأصلية ، فكانت مفتاحا للتفكير العصرى الذى أخرج كثيرا من المذاهب الفلسفية الحديثة » .

« ولما كانت الفلسفة العربية قد قامت على فلسفة أرسطو فلا جرم أن آراءه ومذهبه أشد المذاهب اتفاقا مع مألوفاتنا الحالية ، والطريق الأقرب الى نقل العلم فى بلادنا وتأقلمه فيها رجاء أن ينتج فى النهضة الشرقية مثل ما أنتج فى النهضة الغربية » .

« وفى الحق أن أرسطو لم يكن كغيره معلما فى نوع خاص من العلوم دون سواه ، بل هو معلم فى الفلسفة ، معلم فى السياسة والاجتماع ، فهو كما لقبه العرب بحق (المعلم الأول) على الاطلاق ، وكما وصفه دانتى فى جحيمه (معلم الذين يعلمون) .

« وقد ترجمت فى سنة ١٩٢٤ عنه (كتاب الأخلاق) وهذا الكتاب يعد مقدمة لكتاب السياسة ، بل ان جانبا كبيرا منه يمهد لموضوع كتاب السياسة ، فأردت أن أترجمه ليستفيد منه قراء العربية » (١) .

كانت الترجمة اذن جزءا من رسالة الأستاذ لأمته وتلاميذه ودعما لأفكاره التى نادى بها من قبل ، وهى واجب على كل قادر عليها فى عصر اليقظة والنهوض ، فالحضارة تراث الانسانية الباهر ، تضيف اليه كل يوم جديدا ، وتطوره كل يوم الى الغاية المرجاة من كمال الحياة ، غير أن بعض الأمم تسبق غيرها فى مضمار

---

(١) أحمد لطفى السيد . قصة حياتى ص ١٦٨ .

التقدم والارتقاء وعلى الأمم التى تخلفت أن تلحق بالسابق منها فى هذا المضمار ، ولا سبيل لها فى هذا السباق الذى تغذ فيه الحياة سيرا الى الكمال ، الا أن تلم بالعلوم والفنون التى فاتتها .

وفى الترجمة ما يسد حاجة الأمة الى نوع من المعرفة ، وفيها ما يهديها الى الرشد من سبيلها . وبهذا المعيار المنطقى الدقيق لفضل الترجمة على النهضة ، أقبل على ترجمة أرسطو ، ورأى فى ترجمة فتحى زغلول لبعض روائع الغرب نشرا لمبادىء الحرية « حرية الفرد ، وحرية الأمة ، وتنبيه أطماع الأفراد والأمة جميعا الى اتخاذ مثل أعلى قبلة لهم فى آمالهم الوطنية » .

فالترجمة فى نظر لطفى السيد وسيلة لا غاية ، وكانت وسيلته كما كانت وسيلة فتحى زغلول الى تحقيق غاية معينة يشرحها فى تعليقه على ترجمات فتحى زغلول [١] بقوله :

« منذ سنة ١٨٨٢ كان يرى الأمة تتقلب فى أحوال متناقضة مبهمة ، فكانت تسوءه هذه الأحوال ، ويود لو أن الشعور الوطنى الذى كان وقتئذ فى حذر مستمر ولى وجهه قبل الاستقلال على نحو منتج .. كان يود لو تدرك الأمة أن ابهام الغرض وعدم ادراكه بوضوح يجعله مستحيل المنال ، لذلك أراد

---

(١) ترجم فتحى زغلول « أصول الشرائع » لبنتام ، « وخواطر وسوانح فى الاسلام » للكونت هنرى دى كلتزى ، «وروح الاجتماع» « وسر تطور الأمم » لجوستاف لوبون ، و « سر تقدم الانجليز السكسون » لريمون ديمولان ، و « الفرد ضد المملكة » لسبنسر وغير ذلك من روائع الفكر الغربى » .

أن يقدم للجمهور « العقد الاجتماعى » لروسو حتى يتبين الجمهور حق الأمة وما يجب أن يكون لها من السلطان » .

« وللأسف لم يظهر هذا الكتاب مع أنه بلغ من ترجمته مبلغا كبيرا ، ولكنه أصدر بعد ذلك ترجمة بنتام فى أصول الحقوق والواجبات ، حتى جاء الزمن الأخير فظهر الشعور الوطنى بمظهر جميل ، ولكنه لا يزال فى مقاصده بعض اللبس حتى فيما هو مكتوب من المبادىء فى الصحف وما الصحف الا ترجمان الرأى العام » .

« ولعل فتحى باشا أمام هذه المشاهد أشفق على حرية الأفراد وتربية الأمم من الميل الظاهر الى ما يشبه الاشتراكية ، فان الناس لم يقتصروا فى طلبهم على حقوق الأفراد من الحرية وحق الشعب من السلطة ، بل أخذوا مع ذلك يطالبون الحكومة أن تقوم لهم بكل شىء ، ومهما كان فى أساليب هذه المطالب من الانتقاد الضمنى الا أن مثل هذه الحركة من شأنها أن تجعل الحكومة هى كل شىء والفرد لا شىء ! » .

« الاشتراكية قد تكون معقولة اذا كان للشعب شأن فى تنصيب الحكومة ، والا فهى اشتراكية معكوسة النتائج » فأخذ فتحى زغلول عن بعد يهدى الأفراد الى وجوب الاستمساك بشخصيتهم ، ويبين لهم أن التربية الشخصية هى التى كانت سر تقدم الانجليز السكسون ، فطلب الى المصريين أن يتشبهوا بهؤلاء ، وألا يفنوا شخصيتهم ، فيفنى وجودهم » واستطرادا فى هذا النظر تصدى لترجمة (الفرد ضد الأمة) و (روح الاجتماع)

و (سر تطور الأمم) — كل ذلك لينشر فى الجمهور الأسس العلمية للرقى حتى يطبق الناس حالهم على هذه الأصول فينتفعوا بتجارب الأمم » .

« ان توفيق فتحى باشا فى اختيار مترجماته يدل فوق ما قدمت على أنه كان يعتنق مذهب الاشتراكيين الديمقراطيين سواء أكان ذلك فى التربية والتعليم أم فى الأصول الاجتماعية والسياسية بل الاقتصادية أيضا » .

ولابد أن لطفى السيد قد اجتاز نوعاً من الحيرة العقلية قبل أن يقدم على ترجمة أرسطو حتى أيقن أن الترجمة أنفع من التأليف فى بداية النهضة ، فالتأليف لابد وأن يستند الى فكر ومعرفة ، وما من سبيل اليهما فى مراحلهما المتقدمة الا عند الأمم السابقة الى الحضارة والتمدين ، الا أن يكون احياء للماضى ، ومهما يكن فى الماضى من حياة وغناء ، فليس هناك غنى عن متابعة التطور والتقدم ، والا وقف العقل البشرى عند حدود القديم وحده مما ينتهى به الى الجمود ولا يدفعه نحو التطور ، أو يحمله على التقدم ، فاذا كان التقدم سمة النهوض والارتقاء ، فليس من سبيل اليه الا متابعة الأمم المتقدمة فى نهوضها وارتقائها بترجمة آثارها وما وصلت اليه من ارتقاء علمى وفنى وفكرى .

ويصف لطفى السيد تلك الحيرة عند فتحى زغلول وكأنما يصفها فى نفسه فيقول :

« لا أكاد أبرىء فتحى من الوقوع فى حيرة اختيار الطريقة

التى يجب عليه اتباعها لخدمة العلم فى مصر : التأليف أو الترجمة وأيهما أنفع . واذا كانت الترجمة فعلى أى نوع يقع الاختيار ؟ حيرة لابد منها لشاب خارج من المدرسة تتضرم بين ضلوعه نار الشوق الى مجد الوطن العلمى ، خلو من التجارب لا يملك الا كفاءته العلمية » .

« نظر فتحى نظرة صادقة الى حال الأمة المصرية وحكومتها ، فرأى أننا أحوج ما نكون الى معرفة المثل الأعلى الذى ينبغى الوصول اليه من نظاماتنا السياسية والاجتماعية حتى تتحد أطماعنا الوطنية على طريقة عامة واضحة : ورأى فوق ذلك أن أول خطوة يخطوها المصلحون العلميون هى نقل العلم الى أوطانهم بالترجمة . ان هذه الطريقة كانت هى ألف باء النهضة فى كل أمة وفى كل زمان » .

ويتحدد واجب الأستاذ أو المفكر أو الباحث فى الأمم الناهضة على هذا السبيل فى نظر لطفى السيد بنقل آثار الأمم المتقدمة اليها ، فاذا استوفت صنوف المعرفة وارتقت معارج الكمال حق لها أن تبتكر وأن تبنى حياتها على طراز جديد من طرز السبق والتفوق على غيرها ، وتصبح من بعد هديا لغيرها من الأمم الناهضة التى تقتفى آثارها ، ولعله لم يفكر هذا التفكير البعيد فما كان يعنيه حينذاك الا أن يضع منهاجا سويا للحياة فى مصر يدنيها من الأمم المتقدمة ويوفى بها على الغاية من أمل المصلح فى الاصلاح المنشود ، لذلك كانت دعوته وكانت تعاليمه تعريفا للناس بخط جديد للحياة يقوم على أسس ومبادىء أثبتت نجاحها

فى الأمم المتقدمة . ولم يكن فى كل ما كتب الا ناقلا لأفكار سادت وتأصلت فى مجتمع متقدم ، وكان فيلسوف الديمقراطية الليبرالية هو بعينه مترجم أرسطو فلم يختلف الاثنان فى الخطة أو المنهج المرسوم ، فمترجم أرسطو لم يقصد أكثر من أن يعرف النـــاس بمبادىء (المعلم الأول) فى السياسة ، فالسياسة « عند أرسطو هى أشرف العلوم ، لأنه يعرفها بأنها تدبير المدينة ليكون سكانها فضلاء ،، ومن هذا التعريف ترجع الى السياسة سائر العلوم ، أو كما قال أرسطو ان السياسة تبين ما هى العلوم الضرورية لحياة فضلاء ، ومن هذا التعريف ترجع الى السياسة سائر العلوم ، أى حد ينبغى أن يعلموها » وفيلسوف الديمقراطية الليبرالية لم يقصد أكثر من أن يهدى الناس الى أقوم وسائل الحكم التى تحقق حرية الفرد وحرية المجتمع ، فهو كأرسطو يبحث فى تدبير شئون الدولة ليكون (سكانها فضلاء) . مما يقتضى النظر فى كافة ما يتصل بالدولة والمجتمع من مسائل السياسة والاقتصاد والتربية الخلقية والاجتمــاعية والعلم والتعـــليم حتى تتحقق (المنفعة) للجميع [١] .

فاذا انتهى الأستاذ من ترجمة أرسطو بعد سنوات طوال [٢] من الجهد الذى استوعب دون شك كل أوقات فراغه ، لا نجد له

(١) قصة حياتى ص ١٦٩ .

(٢) صدر كتاب « الأخـــلاق الى نيقوماخوس » عام ١٩٢٤ و « الكون والفساد » عــام ١٩٣٢ و « الطبيعـــة » عام ١٩٣٥ و « السياسة » عام ١٩٤٧ فكأنه استغرق فى هذا العمل قرابة ربع قرن منذ بدأه حتى أتمه .

ما يؤثر عن مفكر أجمع الكل على أنه (أستاذ الجيل) دون منازع . وكانت أستاذيته للجيل هى المرقاة التى تسنم بها غارب المجد فى سجل الخالدين .

ولقد مد الله فى عمره حتى أوفى على التسعين ، وما كان فى حياته على طولها الا كل عمل جليل ، ولكنها أعمال لا ترقى بصاحبها الى الخلود ، وان أضفت عليه من النباهة وعلو الذكر ما تضفيه أمثالها على غيره من النابهين الذين يتصدون للخدمة العامة ، ولكنها قل أن تحملهم الى مرقاة الخلود ، فكان موظفا نابها ووصل فى سلك الوظيفة الى أعلى مراتبها ، وشارك فى الأعمال العامة وكان من الرعيل الأول فى كل عمل قومى أو سياسى أو وطنى ، فكان من مؤسسى الوفد المصرى عام ١٩١٩ وكان مديرا للجامعة ومن مؤسسيها ووزيرا وعضوا بمجلس الشيوخ ومفاوضا فى وفد المفاوضات المصرى مع الانجليز ، وكان فى كل هذا شخصية متميزة لها دورها التاريخى الذى يذكر به كما يذكر به غيره من النابهين الذين شاركوه أو شاركوا مثله فى تلك الأعمال العامة . ولكنه لم يخلد بهذا وانما خلد لأنه كان صاحب فكرة تمثلت حاجيات جيله وكان الناطق الحقيقى باسان عصره ، فلما حمل تلاميذه دعوته وقدر لهم أن يكونوا قادة هذا البلد ومعلميه استوت فكرته حقيقة واقعة ، وأثمرت على حياته أبدع الثمر فى نهضة مصر الفكرية والسياسية والاجتماعية ، وظل يرقب استواء الثمر راضيا قريرا حتى فارق الحياة وهو مطمئن

الى جيل الغـد ، والى مستقبل هذا البلد كما كان يقول لنـا رحمه الله . وان حلا لنا أن نحاوره وأن نشكك فى رضائه .

ولا شك أن الفكرة التى نادى بها وتمثلتها دعوته قد بدأت غامضة لا تستوى على قرار ، فلما استوت وقر عليها قراره غدت نبراس حياته ، واجتمع عليها رواده وتلاميذه يبشرون بها ولتستوى على يديه وأيديهم حقيقة واقعة فى حياة الجيل وفى حياة مصر ، ويصبح « أستاذ الجيل » دون منازع وتحمله أستاذيته الى سجل الخالدين .

وتبدو حيرة الأستاذ فى صدر شبابه ، حيرة تحدوها الرغبة فى خدمة مصر ، ولكن أى سبيل يختار لخدمة بلاده ؟ كيف يدركها وكيف يتعرف عليها ؟ ولابد لكل حيرة من جذور نفسية ولكنها تستوى فى النهاية عند الأذكياء على هدى العقل والمنطق ، وان ظلت عند الكثيرين ممن تنقصهم النباهة تحملهم على التردد وتقعد بهم عن الأقدام .

والحيرة ككل ظاهرة نفسية هى من نبت التربية والبيئة ، وكانت التربية المصرية حينذاك بمـا تحمل من بذور القدرية والتواكل مما يبث الحيرة فى نفوس النشء من الأطفال فى البيت أو المدرسة وتضفى عليها الغيبيات ما يضاعف منها ، ومن قبيل هذه الغيبيات ما يرويه الأستاذ فى « قصة حياتى » حين كان عضوا بمجلس مديرية الدقهلية عام ١٩١١ وأخذ يمر على القرى ليقف على حالة التعليم الأولى ويقترح ما يراه لاصلاحه ، فكان مما زاره كتابا وجد فيه قلة من التلاميذ « فقلت للشيخ — أظن أنك

صرفت الأطفال لتنقية الدودة . فقال — ليس فى بلدنا دودة لأنى أذنت الآذان الشرعى فى الجهات الأربع ، فامتنعت الدودة باذن الله تعالى — قال هذا وكنا نشم رائحة الدودة حولنا فى المزارع » .

وبقيت بعض هذه الغيبيات حتى جيلنا تحملنا على الخوف وتقف بنا عند الحيرة فى تعليلها ، وتجعلنا أسرى أفكار بالية تؤثر فى سلوكنا ونزعاتنا .

وعانى لطفى السيد ما عاناه جيله منها ، فقد ضاق بالمدرسة الابتدائية التى التحق بها بمدينة المنصورة وعبر عن ضيقه لأبيه بأنها ستنسيه القـــرآن الكريم الذى حفظه فى كتاب الشيخة فاطمة ، وسيعاقبه « الله بالنسيان ، وقد قال تعالى (وكذلك أتتك آياتنا فنسيتها وكذلك اليوم تنسى) لولا أن قال له أبوه — وانت تنسى القرآن ليه ؟ اقرأ كل يوم جزءا منه وأنت لا تنساه ، وخليك فى المدرسة — وحين أتم دراسته الثانوية وكان يزمع الالتحاق بمدرسة المهندسخانة ، لولا أنها قبلت ساقطى البكالوريا فلم يجد من كرامتـــه أن يلتحق بها ، وأسر بضيقه الى أبيه قائلا : أنا لا أرغب فى المهندســخانة ، ولا أعــرف أية مدرسة توافقنى ، وأجدنى فى حيرة من ذلك — واقترح أبوه القرعة ، وأجرياها مرتين فخرجت على مدرسة الحقوق — هذا وكان لطفى السيد فى السابعة عشرة من عمره ، وهى سن لا تتجاوز فيها الحيرة الى التصميم مالم تستند الى المنطق والاقتناع دون القدرية والغيبيات التى تبرز فى مثل هذا السلوك الذى ينزع فيه الانسان الى قوى خفية تعينه على أمره أو تقرر له مصيره .

وكان المجتمع فى مصر حينذاك فى حيرة هو الآخر من نفسه لم يستقر بعد على خطة فى مواجهة الاحتلال البريطانى ، والفكر يتأرجح بين نزعتى التجديد والمحافظة ، والحياة فى القرية والمدينة تتطور تطورا وئيدا ولكنه يعنف أحيانا حين تختلف حياة بعض الأسر المصرية من الفقر الى الثراء ، وينزع الثراة الى قيم وتقاليد جديدة تصطدم مع القديم الذى ألفوه ويحملهم أحيانا على التنكر لصلات الرحم والقربى بذويهم الفقراء ، والتشبه بذوات الترك والتقرب من السلطان ، فيقعون فى الحيرة التى يقع فيها كل من يتنصل من محيطه القديم أو ينفصل عنه .

ولم تبق هذه الحيرة طويلا عند لطفى السيد فسرعان ما تغلب عليها وبدأ فكره يستقر على معالم ثابتة بدت أول مرة ، أو على الأقل تتبينها لأول مرة عندما أدى امتحان السنة الثالثة وكان موضوع الامتحان مقالا فى « حق الحكومة فى معاقبة الجانى » . فتناول الموضوع من كافة نواحيه ثم انتهى به « الى أن الحكومة ليس لها حق معاقبة الجانى ، لأن كل حكومة نشأت بالقوة ، والقوة لا تعطى الحق ، وانما الذى يعطيه هو العقد فقط ، وليس هناك عقد بين أية حكومة وبين أمتها » [1] ، وكان الشيخ محمد عبده فى لجنة الامتحان فقال له « أنى أهنئك بما كتبت وقد أعطيناك أعلى درجة لا على ثورتك على الحكومات ، ولكن على الانشاء » .

---

(١) المصدر السابق ص ٢٦ .

ولا يدل ذلك على التخلص من الحيرة الفكرية فحسب ، وانما يدل على استواء فى التفكير ، كما يدل على نزعة فكرية جديدة كانت غريبة على التفكير المصرى بله الشرقى حينذاك ، وكانت تلك البادرة من التفكير الجديد عند طالب الحقوق هى التى راد بها فلسفته السياسية بعد ذلك ، ولا شك فى أن طالب الحقوق قد قرأ فكرة « عقد الحكم » و « العقد الاجتماعى » وتأثر بها حتى أوحت له بتلك الاجابة فى مقال الامتحان ، وانه ليقص علينا كيف قرأ فى أول سنى الدراسة الثانوية « أصل الأنواع » لداروين ترجمة « شبلى شميل » كما قرأ معلقات العرب ودواوين كبار الشعراء ومثل هذا القارىء لابد وأن يقبل على قراءة آثار الفكر الغربى أنى يجدها .

ولكن يبدو أنه لم يتخلص بعد من تلك الحيرة التى ألمت بالمصريين حينذاك فى مواجهة الاحتلال البريطانى ، فما أن زايلتهم غاشية الذهول التى انتابتهم بعد فشل الثورة العرابية حتى أجمعوا أمرهم على مقاومة الاحتلال ، دون أن يجمعوا على خطة للمقاومة أو يتبينوا طريقا سويا لها . فما كان لهم قبل بالثورة بعد أن فشلت ثورتهم ضد الخديو ، وما كان لهم قبل بالعنف وهم عزل أمام جبروت الاحتلال وقوته الضارية .

وهكذا نشأت فكرة مقاومة الاحتلال عند الجيل الجديد — جيل ما بعد الثورة . مبهمة غامضة ولكنها أخذت تتبين طريقها حثيثا بمواجهة الواقع ذاته ، أو اقتناص مناسبة تدعو للحديث عن المسألة المصرية وابداء الرأى فيها ، وكان مصطفى كامل الزعيم

الناشيء أقدر المصريين على المبادرة وأكثرهم استعدادا لاقتناص مناسبة عارضة يدلى فيها برأى المصريين فى الاحتلال وموقفهم منه ، وكانت تلك المناسبات هى البداية الحقيقية لنهج الوطنيين فى اثارة المسألة المصرية ومطالبة بريطانيا بالجلاء مصداقا لوعودها المتكررة ، وتأييدا لاتفاقية لندن عام ١٨٤٠ التى أقرتها اعترافا بمركز مصر السياسى .

ومن الخطأ أن ندعى أن المصريين قد قعد بهم اليأس بعد فشل الثورة العرابية عن مقاومة الاحتلال ، بل ان الحيرة وحدها فى اختيار وسيلة المقاومة هى التى حالت بينهم وبين أن يسفروا عما تجيش به نفوسهم من رغبة فى تحدى الاحتلال ومقاومته ، فقد كانت تلك الرغبة بادية فى أحاديث الناس وأسمارهم وفى المنتديات الأدبية الصغيرة التى كانت تجمع بينهم ، وفى هذه المنتديات نضجت فكرة الدعوة الوطنية عند مصطفى كامل من أحاديثه مع البارزين من رجال العصر من أمثال لطيف باشا سليم الذى تزعم حركة الضباط ضد وزارة نوبار عام ١٨٧٩ فى أواخر حكم اسماعيل عندما أحالت ٢٥٠٠ ضابط على الاستيداع وغمطت حقهم فى المعاش ، وأمثال الشيخ على الليثى ، واسماعيل باشا صبرى الشاعر المعروف ، وعلى بك فخرى ، وأمين باشا فكرى ، ومحمود بك سالم ، واسماعيل بك شيمى من أعضاء مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية .

وبدت تلك الرغبة فى انشاء الجمعيات الأدبية ، ففى مثل تلك الجمعيات تسفر النوازع المكبوتة عن حقيقتها ، فكانت

هناك جمعية « الاعتدال » التى تعقد جلساتها الأسبوعية فى مدرسة الأمريكان ، وكانت هناك جمعية الصليبية الأدبية التى كونها مصطفى كامل وهو تلميذ بالمدرسة الخديوية . « وكانت تضم الصحفى والخطيب والقاضى والضابط وكلهم من خيار الرجال »[1] وانضم مصطفى كامل الى هذه الهيئة فقد كان زميلا وصديقا لفؤاد سليم (بك) ابن لطيف باشا سليم .

ولا يدل تكوين تلك الجمعيات الا على حيرة تنتاب الراغبين فى العمل الوطنى دون أن يتبينوا طريقا أكثر ايجابية ، كما تدل أحاديث الندوات والسمار على الرغبة فى مقاومة الاحتلال دون أن تسفر الرغبة عن عمل ايجابى .

ولعلنا نستجلى تلك الرغبة فى فرحة المصريين بتولية الخديو عباس الثانى ، ولعلها فرحة لا تسفر عن التعلق بالخديو الشاب قدر ما تسفر عن الفرحة بذهاب أبيه الذى وقف الى جانب الاحتلال وسلبه الاحتلال كل حقوق الولاية الفعلية ، ولعل الشعب قد أدرك باحساسه المرهف أن الخديو الشاب لا يمالىء الاحتلال ولا ينوى التنازل عن سلطانه له فأقبل عليه يعلن فرحته به ، وتظهر تلك الفرحة ، ولما تمض بضعة أيام على توليته ، حين توجه لصلاة الجمعة فى المسجد الحسينى « فقد حدث أثناء سير الموكب الخديوى مظاهرة مؤثرة ، اذ تقدم الطلبة وغيرهم من المحتشدين بالسكة الجديدة نحو العربة الخديوية ، وأقصوا جيادها ، وجروها بأنفسهم ، وأبدى الشعب المحتشد داخل

(١) الرافعى : مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية ص ٣٣ .

المسجد وخارجه حماسة لا توصف ، وقد ظهر على سموه عميق تأثره وارتياحه لهذا الروح » [1] .

وتلك بعض مظاهر التناقض فى طبيعة الشعب المصرى ، وقد لا تدل على التناقض قدر ما تدل على التوافق والاستواء ، فانه ليدرك أن ولاء الشعب للحاكم مما يحمل الحاكم على الثقة به والتضامن معه للخير العام ، وكأنه يقول له : ها نحن معك فسر فى طريق الخير العام مستندا الى ثقتنا ومستمدا ارادتك من ارادتنا .

وتكررت تلك الظاهرة عند تولية الملك فاروق ، فعلى قدر ما كره الشعب أباه على قدر ما فرح باعتلائه العرش واحتفى بتوليته أعظم الحفاوة ، فلما أخلف ظن الشعب فى الثقة به لقى من كراهيته والسخرية منه مالم يلقه أبوه من قبل ، وكان الفرق بين أوله وآخره كالفرق بين الملك الوسيم الشاب الذى ترمقه الجماهير بالحب والاعجاب ، والملك البدين التافه الكريه المنظر الذى خلعه الشعب ، وشيعه الى الخارج بكل ما يليق باكرام من كان ملكا على مصر ، وتلك ظاهرة هى الأخرى ان دلت على شىء فلا تدل الا على طيبة هذا الشعب وعراقته وأصالته ، ولا يستغرب ذلك من أمة بزغ فجر الضمير على ضفاف واديها .

« ولعلك ان طلبت — كما يقول الدكتور هيكل — مثلا أعلى بين بلاد العالم لشعب وديع هادىء لا ترى خيرا من مصر محققة لهذا المثل . ثم لعلك ان طلبت مثلا أعلى لشعب طموح لا تفتأ

(١) مذكراتى فى نصف قرن الجزء الثانى ١٨٩٢ ـ ١٩٠٢ .

أحشاؤه تضطرب بأسباب الثورة على الحاضر تطلعا الى الكمال والى العظمة والمجد لا ترى خيرا من شعب مصر محققا لهذا المثل . فقل أن عرفت مصر وسائل العنف فى السعى الى أغراضها ولم يقع أن ذلت مصر واستكانت ويئست من تحقيق هذه الأغراض » [1] .

فمصر لم تيأس أبدا من فشل الثورة العرابية ، ولم يقعد بها اليأس عن مواجهة الاحتلال وانما كانت تتبين طريقها وتتلمس سبيلها الى المقاومة كما قلنا ، وكما قام مصطفى كامل بتكوين جمعية الصليبة الأدبية واصدار مجلة المدرسة وما زال بعد فى دور التعليم ، نرى لطفى السيد يشترك مع زميله ورفيق عمره عبد العزيز فهمى عام ١٨٩٦ فى تكوين جمعية سرية غرضها (تحرير مصر) .

ويقول لطفى السيد ان هذه الجمعية تألفت منه ، ومن « عبد العزيز فهمى ، وأحمد طلعت رئيس النيابة (أحمد طلعت باشا فيما بعد) وحامد رضوان وكيل النيابة ، ومحمد بدر الدين وكيل النيابة ، والدكتور عبد الحليم حلمى ثم ضممنا اليها على بهجت بك ، ومحمد عبد اللطيف الذى كان صيدليا بطنطا » [2] .

وبقيت تلك الحيرة تسود هذا الجيل الناشىء من الشباب الذى تصدى لحمل لواء المقاومة ضد الاحتلال بعد أن قعد عنها

---

(١) تراجم مصرية وغربية — من ترجمة بطرس باشا غالى .

(٢) قصة حياتى ص ٣٥ .

جيل العرابيين ممن استنفدت الثورة العرابية حيويتهم وقدرتهم على المواجهة ، حتى راد بها مصطفى كامل الطريق الذى اختطته على يديه ، وخرج بها من الابهام والغموض الى الخطة المحددة والمبادىء الثابتة .

ففى الوقت الذى أتم فيه هذا الجيل الناشىء دراسته وأخذ يستعد لمواجهة معارك الحياة ، كان الخديو عباس قد اعتلى أريكة مصر خلفا لأبيه توفيق فى يناير سنة ١٨٩٢ ، وهى السنة التى انتقلت فيها الحركة الوطنية من السلبية الى الايجابية وأخذت تسفر عن مقاصدها وتعلن عن أهدافها .

وحتى تكشف الوثائق الدفينة [1] عن الحلقة المفقودة فى هذا الانتقال من السلبية الى الايجابية ، ومن الحيرة الى الثبات لا نرى غير قلة من الشـباب النابه يؤودها أمر مصر ويفكر فى عمل ما لمقاومة الاحتلال فيهديه التفكير الى مثل ما قام به الطالب مصطفى كامل من انشاء جمعية الصليبية الأدبية واصدار مجلة «المدرسة» ، وما قام به لطفى السيد [2] وبعض زملائه فى مدرسة

---

(١)و(٢) قام صديقنا الدكتور محمد أنيس أستاذ التـاريخ الحديث بجامعة القاهرة بجهد مشكور فى هذه الناحية نرجو أن يوفق لاتمامه فنشر بعض الخطابات المتبادلة بين مصطفى كامل وعبد الرحيم أحمد بك أحد موظفى المعية مما يكشف عن علاقة الخديو عباس بحركة مصطفى كامل الوطنية ، كما نشر الجزء الأول من المراسلات السرية بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى سكرتير عام لجنة الوفد المركزية ، وصدرت الأولى تحت « صفحات مطوية من تاريخ الزعيم مصطفى كامل » وصـدرت الثانيـة بعنوان « دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ » .

الحقوق من اصدار مجلة الشرائع وتكوين جمعية سرية غرضها « تحرير مصر » ، وان كنا لا نرى فى كل هذا خطة مرسومة للعمل الوطنى وان دلت على نزعة جياشـة للكفاح الوطنى ، ولعلها لا تعدو نزعة من نزعات الشباب الثائر لم تستو بعد على خطة ثابتة وان كانت تحمل بذرة الاتجاه الذى سلكته الحركة الوطنية فيما بعد ، فمؤسس جمعية الصليبة ومحرر المدرسة قد اتخذ من الخطابة والكتابة وسيلة للكفاح الوطنى ، ومؤسس جمعية « تحرير مصر » ، قد اتخذ من التنظيم الحزبى وسيلته اليه .

وكان مصطفى كامل أنشط هذا الشباب النابه جميعا وأكثرهم حيوية وحماسا ، وما من شك فى أن نشاطه وحيويته قد لفتا اليه أنظار الخديو عباس ، فعندما زار مدرسة الحقوق فى أول سنى حكمه كان الطالب مصطفى كامل فى طليعة المرحبين به ، ثم كان على رأس المظاهرة التى قام بها طلبة الحقوق والمدارس العليـا الأخرى لتأييد الخديو ضـد كرومر فى اقالة الوزارة الفهمية عام ١٨٩٣ ، ونستطيع أن نؤكد أن رحلة مصطفى كامل الى أوربا عام ١٨٩٥ بعد أن نال اجازة الحقوق بعام واحد ، للدعاية للقضية المصرية كانت بايعاز الخديو وعلى نفقته الخاصة مما تثبته الرسائل المتبادلة بينه وبين عبد الرحيم أحمد وكيل الادارة العـربية بالمعية السنية .

ويبدو أن الاشارة التى وردت فى حديث مصطفى كامل الى صحيفة « جازيت دى تولوز » عن الشخصية التى يحترمها والتى من أجلها درس عامين فى عام واحد كانت الى الخديو وليست

الى أخيه « حسين واصف باشا » كما يقول الرافعى [1] . فليس مما يحبه الأخ لأخيه أن يرهقه بمثل هذا الجهد الذى تنوء به صحته على ما يعرفه عن أخيه من اعتلال الصحة وهو ما خشى منه أساتذته فى مدرسة الحقوق الفرنسية حين نصحوه بالعدول عن ذلك [2] . ولكن الخديو عباس كان يعنيه أن ينتهى مصطفى كامل من دراسته حتى يبدأ كفاحه الوطنى سريعا .

ولا ننكر أن الخديو عباس كان عاملا قويا فى الانتقال بالحركة الوطنية من دورها السلبى الى دورها الايجابى ، ولا ريب فى أنه قد شارك مشاركة فعالة فى الخطة التى انتهجها من بعد مصطفى كامل ، وان كان لكل من الرجلين حوافزه الذاتية ، فالخديو عباس تحركه أطماعه الشخصية فى الاستئثار بالحكم الذى يستبد به دونه عاهل قصر الدوبارة وممثل الاحتلال كرومر . ومصطفى كامل تحركه وطنيته الجياشة وغرامه الذى سلب لبه بمصر بلاده التى وهبها حبه وفؤاده وحياته ووجوده ودمه ونفسه وعقله ولسانه ولبه وجنانه فهى الحياة له ولا حياة الا بها . والتى يبلغ من اعتزازه بها أن يقول « لو لم أولد مصريا لوددت أن أكون مصريا » [3] . أو هو كما يقول فيه لطفى السيد « كان شعاره

(1) كانت الاشارة الى ذلك فى العبارة الآتية من الحديث كما أوردها الرافعى وعلق عليها فى الهامش بأنها تعنى أخاه « حسين واصف باشا » وهى (أما السبب فى تمضيتى سنتين فى سنة واحدة فهو أنى وعدت شخصا أحترمه بذلك) انظر « مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية » ص ٣٦ .

(2) الرافعى : مصطفى كامل . ص ٣٤ .

(3) من خطبة مصطفى كامل بالاسكندرية عام ١٨٠٧ .

الوطنية وغرضه الوطنية وكلماته الوطنية وكتابته الوطنية وحياته الوطنية ، حتى لبسها ولبسته ، فصار بينهما التلازم الذهنى والعرفى فاذا ذكرت مصطفى كامل بخير فانما تطرى الوطنية ، واذا قلت الوطنية فان أول ما يتمثل فى خيالك شخص مصطفى كامل ، كأنما هو والوطنية شيء واحد » .

وقد بدأ عباس ولايته بما لا يدع مجالا للشك فى وطنيته ، وكانت له مع الاحتلال وقفات حملت المصريين على حبه وحملت مصطفى كامل على الثقة فعملا سويا ، هذا من وراء ستار وهذا سافرا حتى تنكر عباس للحركة الوطنية فجفاه مصطفى كامل ، وكانت الحركة الوطنية قد حددت معالمها واهتدت طريقها وسارت فيه دون حاجة الى تأييد الخديو بل أخذت تقف ضده وتحمل عليه بين حين وآخر .

وكان تفكير عباس السياسى على بساطته لا يخلو من الشطارة ان لم يكن من التعقيد والالتواء ، فمما لا شك فيه أنه لم يكن يقصد جلاء الانجليز تماما عن البلاد ، فما كان للخديوية أن تستغنى تماما عن سلطة الاحتلال التى يمكن أن تحميها من انتفاضة الشعب كما حمتها من انتفاضة العرابيين ، والتى يمكن أن تصون حقوقها من افتئات السلطنة العثمانية . وكل ما يرمى اليه عباس فى الواقع لا يعدو استخدام قوة يستند عليها فى مساومة الاحتلال على السلطة ، وهو بين من يستند عليهم ومن يساومهم يلعب على حبلين . وقد طوحت به هذه الشطارة عن العرش فى النهاية وأقصت ذريته عنه .

وقد عمد عباس فى البداية الى التمسك بحقوقه الشرعيـة قبل الاحتلال ، فلما لم يجد سندا يشد من أزره ويقف معه ، عمل على أن يستعدى عليه الدول الأجنبية التى تنفس على بريطانيا احتلالها مصر ، وأن يجذب الرأى العام اليه بادعاء الوطنية ، وكانت خطته لتحقيق ذلك بسيطة غاية البساطة ، ولا تعدو اعداد النابهين من الشباب الوطنى لتأليب الرأى العام العالمى — وخاصة فى الدول التى يعنيها أمر مصر كفرنسا — على الاحتلال ، واعداد الرأى العام المحلى للوقوف بجانبه ضد سلطات الاحتلال انتصارا للوطنية التى يدعيها ، لذلك سارت الحركة الوطنية على يد مصطفى كامل فى هذا الاتجاه ، ولعل مصطفى كامل كان من المؤمنين بأن يوم الجلاء قريب ، وهو ما كان يؤمن به الخديو أيضا استنادا الى وعود بريطانيا بذلك ، ولأن الاحتـلال باعتراف بريطانيا نفسها لا يقوم على أساس شرعى أو قانونى ، ولأن مركز مصر الدولى قد حددته اتفاقية لندن عام ١٨٤٠ ، وقد ذكر مصطفى كامل فى تقرير رفعه الى عباس عام ١٨٩٥ مدى اهتمام الرأى العام الأوربى بالمسـألة المصرية حتى « تنبأ بعض الكتـاب والمشـتغلين بالسياسة بأن الشتاء القادم سيكون آخر شتاء للجنود الانكليزية فى وادى النيل » (١) .

« ولم يكن مصطفى كامل هو وحده الشاب الذى اصطفاه عباس الثانى ، ولا كان هو وحده الذى أثر ارتباطه به فى حياته ، بل لقد اصطفى كثيرين من الشبان يومئذ ممن توسم فيهم الذكاء

---

(١) صفحات مطوية من تاريخ الزعيم مصطفى كامل ص ٧٨ .

والاقدام فعاونهم فى دراستهم وعاونهم بعد الدراسة وأوفدهم الى أوربا لمهمات سياسية يؤيد بها سلطته ومركزه كحاكم مصر الشرعى » [1] .

وكان عباس الثانى يتلمس مواطن الاقدام فى هذا الشباب النابه فيعمل على اعداد من يصطفيه منهم للدور الذى يتوسمه فى خدمة طموحه الى السلطة عن طريق الوطنية ، فعندما سمع بتكوين جمعية « تحرير مصر » سعى اليها عن طريق مصطفى كامل الذى اتصل بلطفى السيد وأخبره بأن « الخديو يعلم كل شىء عن جمعيتكم السرية وأغراضها وأظن أنه لا تنافى بينها وبين أن تشترك معنا فى تأليف حزب وطنى تحت رئاسة الخديو » « فأجبته — لا مانع عندى من ذلك — وأبلغ مصطفى الخديو هذا القبول واستأذن لى فى مقابلة سموه ، وذهبت اليه فتحدث معى سموه عن أغراض الحزب الذى يريد تأليفه ، وطلب منى أن أسافر الى سويسرا ، لكى اكتسب الجنسية السويسرية ، ثم أعود الى مصر لأحرر جريدة تقاوم الاحتلال البريطانى . والسبب فى اختيار سويسرا دون أية دولة ، أن التجنس بجنسيتها قريب المنال لا يكلفه الراغب فيه الا اقامة سنة واحدة بها » [2] .

وهكذا انتقلت الحركة الوطنية من السلبية الى الايجابية ، وان سارت فى طريقين مختلفين تماما ، كان أحدهما — الى ما قبل الوفاق بين الخديو والاحتلال — موضع رضاء الخديو

(1) تراجم ص ١٣٣ .
(2) قصة حياتى ص ٣٥ .

وتأييده وهو الطريق الذى سار فيه مصطفى كامل ، وكان الآخر موضع نقمته وغضبه وهو الطريق الذى سار فيه لطفى السيد .

فكيف سار لطفى السيد فى هذا الطريق الآخر وقد اصطفاه الخديو لدور معين يكتمل به الدور الذى اصطفى من أجله مصطفى كامل ؟ .

لقد كان الخديو يأمل كما قلنا أن تجلو بريطانيا عن مصر فى وقت قريب ، ولعل بطانته الفرنسية قد بثت فيه هذا الأمل ، فقد اصطفى من بين الفرنسيين فى مصر من كون منهم جمعية أو لجنة سرية « للدفاع عن مصالح مصر ضد الغاصبين » [1] ، ولعل تلك الجمعية هى التى هيأت لزيارة النائب الفرنسى « فرنسوا دلونكل » مصر عام ١٨٩٥ وكان قد حمل على الاحتلال فى البرلمان الفرنسى تأييدا لموقف الخديو من الوزارة الفهمية ، ولعلها هى التى رسمت له خط سيره واقامته وأحاديثه وخطبه والتقائه بالمصريين خلال مدة الزيارة التى استغرقت عشرين يوما [2] ، ولعلها هى التى دفعت مصطفى كامل اليه ليكون فى صحبته ، ولعلها كانت أيضا صاحبة الرأى فى سفر مصطفى كامل الى فرنسا للعمل مع « دلونكل » لتأليب الرأى العام فى فرنسا ضد الاحتلال ، وكان الخديو « يظن وقتئذ ان فرنسا تستطيع أن تؤلب الدول على انجلترا لتجلو عن مصر » [3] .

---

(١) مذكراتى فى نصف قرن جـ ٢ ص ١٩٠ .

(٢) استمرت الزيارة من ٢١ مارس الى ١٣ ابريل ١٨٩٥ .

(٣) قصة حياتى ص ٣٦ .

واصطفى الخديو مصطفى كامل لهذا الغرض ولعله فكر فى أن يقسم العمل بين مصطفى كامل ولطفى السيد حين قبل لطفى السيد العمل معه فتكون مهمة مصطفى كامل تأليب الرأى العام الدولى على الاحتلال فى الخارج ، وتكون مهمة لطفى السيد تهيئة الرأى العام فى الداخل ضد الانجليز والدعوة لمقاومة الاحتلال بين المصريين .

وبدأ العمل المشترك بعد مقابلة لطفى السيد للخديو حين اجتمع نخبة من الشباب النابه فى منزل محمد فريد وألفوا « الحزب الوطنى كجمعية سرية رئيسها الخديو وأعضاؤها مصطفى كامل ومحمد فريد وسعيد الشيمى ياور الخديو ، ومحمد عثمان ، ولبيب محرم [1] وأنا (أى لطفى السيد) . ومن طرائف ما يذكر عن هذا الحزب أن الخديو كان اسمه بيننا (الشيخ) ومصطفى كامل (أبو الفداء) وأنا (أبو مسلم) [2] .

وسافر لطفى السيد الى سويسرا لاكتساب الجنسية السويسرية كاتفاقه مع الخديو ، وقد حمل توصية من « على بك بهجت » الى « ماكس فان برشم » والأستاذ « ناقيل » الأثرى المعروف ، ويسر له « الأستاذ ماكس » الاقامة فى سويسرا وكان « مكلفا من الحكومة الفرنسية بجمع الآثار الاسلامية فى مصر

---

(١) محمد عثمان والد أمين عثمان (باشا) الذى اغتيل عام ١٩٤٦ عقب تأسيسه جمعية (نهضة مصر) لتوثيق الصلات بين مصر وبريطانيا ولبيب محرم هو شقيق المهندس عثمان محرم وزير الأشغال فى حكومة الوفد .

(٢) المرجع السابق ص ٣٦ .

والشام ودراستها وكتابة مؤلف عنها . وعاونه لطفى السيد فى هذا العمل ، وحين قابل الأستاذ ناقيل جرى حديث طويل — كما يقول لطفى السيد — انتهى بقوله :

— لا تظن أن أوربا تساعدكم على انجلترا .. وأرى أن لا يحرر مصر الا المصريون .

وكان ناقيل من المتصلين برجال السياسة فى سويسرا وفى خارج سويسرا ، ومن المؤكد أنه كان يرى من منطق السياسة الأوربية ما يهدم فكرة اعتماد المصريين على فرنسا وأوربا فى حمل انجلترا على الجلاء عن مصر . وكان صريحا مع لطفى السيد حين أخبره بما يعتقد .

ويبدو أن كلمة الأستاذ ناقيل قد تركت أعمق الأثر فى اتجاه لطفى السيد السياسى وفى الخطة التى انتهجها بعد ذلك ، ونبذ من أجلها الخطة التى اتفق عليها مع الخديو .

وما من شك فى أن مصطفى كامل ولطفى السيد كانا نبع ذاتهما ، وحين اتفقا مع الخديو كان اتفاقهما معه يقوم على ايمانهما الذاتى بما يراه من أسلوب الكفاح الوطنى للاحتلال البريطانى ، وكان الخديو يدرك ذلك تماما ويعيه ، فلم يصدق أبدا أنه يستطيع أن يتخذ منهما آلة لتحقيق طموحه ، وكل ما عمله انه استغل فيهما حماسهما الوطنى لاتخاذ أسلوب لا ينكرانه ويحقق فى نفس الوقت طموحه الشخصى ، واعترف بذلك فى مذكراته

فنفى أن مصطفى كامل كان صنيعته وقال انه لا ينتمى الا لذاته[1].

وظل مصطفى كامل يؤمن بتلك الخطة فلم يكن له هدف غير الجلاء ، وحين يتحقق الجلاء تصبح الأمانى الأخرى للمصريين يســيرة ، وما دامت بريطانيا تعترف بالجلاء وما دامت الدول الأوربية وفى مقدمتها فرنسا تصر على جلاء الانجليز فان يوم الجلاء لا شك قريب ، وعلى المصريين أن يفرغوا لهذا العمــل ولن يضيرهم تأخير أمانيهم الأخرى بعض الوقت ، بل لعل تلك الأمانى تغدو يسيرة بعد خروج الانجليز اذ أن وجودهم مما يعوق تنفيذها .

ولم يخرج مصطفى كامل على تلك الخطة التى كان يراها كفيلة بتحقيق الجلاء من غير أن يكلف المصريين نصب المقاومة ، ومجابهة الاحتلال مجابهة قد تجر الى العنف الذى يخشاه ويخشى منه على المصريين ، كما يخشاه غيره ممن أدركوا مأساة الثورة العرابية ، فلما نفضت فرنسا يديها من المسألة المصرية بعد الاتفاق الودى عام ١٩٠٤ ، بدأ يتجه الى تهيئة المصريين للكفاح الوطنى وان ظل على خطته فى تأليب الرأى العام الأوربى على الاحتلال .

وما من شك فى أن مصطفى كامل كان سيغير من خطته لو قدر له أن يعيش طويلا ليدرك ما تنطوى عليه من خيال ، فقد بدأ

---

(١) مذكرات الخديو عباس حلمى الثانى . جريدة المصرى فى ١٨ مايو ١٩٥١ .

وقد جاء فيها « ليس هناك ما هو أشد بعدا عن الحقيقة من هذا الذى قيل ، فان مصطفى كامل لا ينتمى الا الى نفسه » .

يولى المسائل الأخرى اهتمامه ، وأخذ يتحدث عن الدستور والنهوض بالتعليم وتقدم المصريين ، وان ظلت مسألة الجلاء هى التى تستوعب كل اهتمامه .

وفى الوقت الذى بقى فيه مصطفى كامل على ايمانه الذى لا يتزعزع فى أسلوب الكفاح الوطنى ، وفى الهدف الذى ينشده ويعمل على تحقيقه وهو الجلاء قبل أى شىء آخر ، نرى لطفى السيد يختار طريقا مختلفا يقوم على نظرة للمسألة المصرية تغاير تماما نظرة مصطفى كامل اليها ، أساسها أن « مصر للمصريين » .

ولم يكن مبدأ « مصر للمصريين » جديدا على الوجدان المصرى ، ولم يكن لطفى السيد أول من ابتدعه وأخذ به وأشاعه ، بل جاء على لسان عرابى من قبل ، وتبلور لديه فى هدف بسيط غاية البساطة هو مساواة المصريين بغيرهم من الترك والجركس ، وأن يكون للمصريين نصيب فى حكم أنفسهم وسياسة بلدهم ، وهو هدف يستمد وجوده من الواقع الفعلى لمصر والمصريين حينذاك .

ولا يبدو أن المعنى يختلف كثيرا لدى لطفى السيد عنه لدى عرابى ، الا بقدر ما انتاب واقع مصر والمصريين من تغير من جيل عرابى الى جيل لطفى السيد . بل ان المعنى اللفظى للعبارة لا يعنى أكثر من أن يكون « كل خير مصر وبرها لأبنائها وأن يكون حكمها لهم وحدهم ، فليس لعثمانى أو انجليزى أن يحكمها ، وليس لأسرة غريبة عليها أن يكون لها ولاء على أبنائها » [1] .

(١) انظر لطفى السيد والشخصية المصرية للمؤلف ص ٧٩ .

ويأخذ هذا المعنى اللفظى مضمونه الواقعى وفقا للظروف القائمة التى تجتازها البلاد » وان ظل يحمل كل ما يتضمنه من معنى ، فان فكر عرابى فى خلع توفيق ، ولعله قد فكر فى خلع الأسرة العلوية من الحكم » فان لطفى السيد لم يراوده هذا التفكير وان كان من الممكن أن يراوده فى ظروف أخرى غير هذه الظروف التى تخضع مصر فيها للاحتلال الذى دخل البلاد بحجة حماية العرش الخديوى وتأمين البلاد من غوائل الفتنة التى أثارها عرابى . واذا كان لطفى السيد قد فكر فى استقلال مصر على أساس الغاء السيادة العثمانية وتنصيب الخديو ملكا ، فان عرابى لم يفكر هذا التفكير حتى لا يتهم بالعصيان والخروج على الولاء للدولة صاحبة السيادة ، ولئن قبل لطفى السيد تنظيم العلاقة بين مصر وبريطانيا على أساس رعاية المصالح البريطانية فى وادى النيل ، فقد رفض العرابيون مبدأ التدخل الأجنبى فى شئون المالية المصرية وان لم ينكروا استحقاقهم للديون التى تحملهم على التدخل فى تلك الشئون والاشراف عليها .

ومن الطبيعى ألا تكون الحوافز الذهنية والعقلية فى الرجلين واحدة ، فعرابى تسيطر عليه نزعته العسكرية وثقافته المحدودة ، ولطفى السيد يحفزه منطقه الفلسفى وثقافته الغربية الواسعة ، وعرابى ينتمى الى فئته العسكرية بتقاليدها وأساليبها ، ولطفى السيد ينتمى الى طبقته الاجتماعية بطموحها ، ووضعها الحقيقى فى ظل الاحتلال .

ولهذا يختلف الشكل والمضمون فى عبارة « مصر للمصريين »

وتأييده وهو الطريق الذى سار فيه مصطفى كامل ، وكان الآخر موضع نقمته وغضبه وهو الطريق الذى سار فيه لطفى السيد .

فكيف سار لطفى السيد فى هذا الطريق الآخر وقد اصطفاه الخديو لدور معين يكتمل به الدور الذى اصطفى من أجله مصطفى كامل ؟ .

لقد كان الخديو يأمل كما قلنا أن تجلو بريطانيا عن مصر فى وقت قريب ، ولعل بطانته الفرنسية قد بثت فيه هذا الأمل ، فقد اصطفى من بين الفرنسيين فى مصر من كون منهم جمعية أو لجنة سرية « للدفاع عن مصالح مصر ضد الغاصبين » [1] ، ولعل تلك الجمعية هى التى هيأت لزيارة النائب الفرنسى « فرنسوا دلونكل » مصر عام ١٨٩٥ وكان قد حمل على الاحتلال فى البرلمان الفرنسى تأييدا لموقف الخديو من الوزارة الفهمية ، ولعلها هى التى رسمت له خط سيره واقامته وأحاديثه وخطبه والتقائه بالمصريين خلال مدة الزيارة التى استغرقت عشرين يوما [2] ، ولعلها هى التى دفعت مصطفى كامل اليه ليكون فى صحبته ، ولعلها كانت أيضا صاحبة الرأى فى سفر مصطفى كامل الى فرنسا للعمل مع « دلونكل » لتأليب الرأى العام فى فرنسا ضد الاحتلال ، وكان الخديو « يظن وقتئذ ان فرنسا تستطيع أن تؤلب الدول على انجلترا لتجلو عن مصر » [3] .

---

(١) مذكراتى فى نصف قرن ج ٢ ص ١٩٠ .

(٢) استمرت الزيارة من ٢١ مارس الى ١٣ ابريل ١٨٩٥ .

(٣) قصة حياتى ص ٣٦ .

محمد عبده فى جنيف وأفضى اليه مصطفى كامل عند التقائه به بغضب الخديو منه لأسباب « منها اتصاله بالشيخ محمد عبده » كما أفضى اليه بأننا « لم ننجح فى الحصول على موافقة الباب العالى على تجنسك بالجنسية السويسرية » [1] .

وبذلك انتهت مهمة لطفى السيد فى سويسرا وعاد الى مصر ليقدم تقريرا الى الخديو يقول فيه « ان مصر لا يمكن أن تستقل الا بجهود أبنائها وان المصلحة الوطنية تقضى أن يرأس سمو الخديو حركة شاملة للتعليم العام » .

وكان هذا رأى الشيخ محمد عبده ، فقد جعل من التربية والتعليم بعد عودته من المنفى خطته للاصلاح ، وما من شك فى أن لطفى قد أخذ هذه الفكرة عنه وهى اعداد الأمة بالتربية والتعليم اعدادا يمكنها من النهوض والتقدم حتى تستطيع أن تحرر نفسها بنفسها .

ويقف لطفى السيد عند ابداء فكرته للخديو ليعود الى وظيفته بالفيوم ويبقى بها حتى عام ١٩٠٠ لينقل منها وكيلا للنيابة بميت غمر ، ثم يعود الى الفيوم مرة أخرى ثم ينقل الى المنيا حتى يستقيل منها عام ١٩٠٥ لخلاف فى الرأى بينه وبين « كوربت بك » النائب العمومى ، ويقول لطفى السيد انها « لم تكن استقالته الأولى من النيابة بل استقلت قبل ذلك مرة أخرى لخلاف قانونى أيضا ولكنى لم أنجح فى الاصرار عليها ،

---

(١) قصة حياتى ص ٣٨ ـ ٣٩ .

والشام ودراستها وكتابة مؤلف عنها . وعاونه لطفى السيد فى هذا العمل ، وحين قابل الأستاذ ناقيل جرى حديث طويل — كما يقول لطفى السيد — انتهى بقوله :

— لا تظن أن أوربا تساعدكم على انجلترا .. وأرى أن لا يحرر مصر الا المصريون .

وكان ناقيل من المتصلين برجال السياسة فى سويسرا وفى خارج سويسرا ، ومن المؤكد أنه كان يرى من منطق السياسة الأوربية ما يهدم فكرة اعتماد المصريين على فرنسا وأوربا فى حمل انجلترا على الجلاء عن مصر . وكان صريحا مع لطفى السيد حين أخبره بما يعتقد .

ويبدو أن كلمة الأستاذ ناقيل قد تركت أعمق الأثر فى اتجاه لطفى السيد السياسى وفى الخطة التى انتهجها بعد ذلك ، ونبذ من أجلها الخطة التى اتفق عليها مع الخديو .

وما من شك فى أن مصطفى كامل ولطفى السيد كانا نبع ذاتهما ، وحين اتفقا مع الخديو كان اتفاقهما معه يقوم على ايمانهما الذاتى بما يراه من أسلوب الكفاح الوطنى للاحتلال البريطانى ، وكان الخديو يدرك ذلك تماما ويعيه ، فلم يصدق أبدا أنه يستطيع أن يتخذ منهما آلة لتحقيق طموحه ، وكل ما عمله انه استغل فيهما حماسهما الوطنى لاتخاذ أسلوب لا ينكرانه ويحقق فى نفس الوقت طموحه الشخصى ، واعترف بذلك فى مذكراته

بداية الطريق

لم يكن اعتزال لطفى السيد وظائف الحكومة لينم عن اتجاه جديد يبتغيه ، ولم يكن عمله بالمحاماة ليدل على ميل اليها يحمله على الرضا بها ، فما لبث أن اعتزلها هى الأخرى ، ليبدأ طورا جديدا من أطوار حياته العديدة ، هو أحفلها دون شك بالخصب والنماء ، ففيها عرف طريقه واهتدى الى ذاته ، وأخصب فكره ، وتتلمذ عليه ناشئة الجيل ممن حملوا لواء الفكر والثقافة بعد ذلك وتصدوا لمقادير البلاد السياسية والاجتماعية والفكرية فكان بينهم المعلم الأول وكان أستاذ الجيل .

ولعله لم يرض بالمحاماة الا كارها تحت الحاح زميله وصديقه عبد العزيز فهمى ، وكانت بين الاثنين صداقة دائمة وزمالة فى كثير من أطوار حياتهما استمرت طوال حياتهما لا ينتابها وهن أو فتور ، ثم تركها بعد بضعة أشهر ناقما « لينصرف — كما يقول — للعمل بالسياسة وتحرير الجريدة » .

« وقد بقى لطفى السيد فى المحاماة فترة قصيرة ثم تركها كارها واشتغل بالسياسة راغبا ...

أما كرهه للمحاماة فله قصة [1] يرويها عبد العزيز فهمى :

---

(١) قصة حياتى ص ٥١ .

يولى المسائل الأخرى اهتمامه ، وأخذ يتحدث عن الدستور والنهوض بالتعليم وتقدم المصريين ، وان ظلت مسألة الجلاء هى التى تستوعب كل اهتمامه .

وفى الوقت الذى بقى فيه مصطفى كامل على ايمانه الذى لا يتزعزع فى أسلوب الكفاح الوطنى ، وفى الهدف الذى ينشده ويعمل على تحقيقه وهو الجلاء قبل أى شىء آخر ، نرى لطفى السيد يختار طريقا مختلفا يقوم على نظرة للمسألة المصرية تغاير تماما نظرة مصطفى كامل اليها ، أساسها أن « مصر للمصريين » .

ولم يكن مبدأ « مصر للمصريين » جديدا على الوجدان المصرى ، ولم يكن لطفى السيد أول من ابتدعه وأخذ به وأشاعه ، بل جاء على لسان عرابى من قبل ، وتبلور لديه فى هدف بسيط غاية البساطة هو مساواة المصريين بغيرهم من الترك والجركس ، وأن يكون للمصريين نصيب فى حكم أنفسهم وسياسة بلدهم ، وهو هدف يستمد وجوده من الواقع الفعلى لمصر والمصريين حينذاك .

ولا يبدو أن المعنى يختلف كثيرا لدى لطفى السيد عنه لدى عرابى ، الا بقدر ما انتاب واقع مصر والمصريين من تغير من جيل عرابى الى جيل لطفى السيد . بل ان المعنى اللفظى للعبارة لا يعنى أكثر من أن يكون « كل خير مصر وبرها لأبنائها وأن يكون حكمها لهم وحدهم ، فليس لعثمانى أو انجليزى أن يحكمها ، وليس لأسرة غريبة عليها أن يكون لها ولاء على أبنائها » [1] .

(١) انظر لطفى السيد والشخصية المصرية للمؤلف ص ٧٩ .

عقب ذلك قال لى لطفى :

— هل هذه هى المحاماة ؟ .. أنا فى غرفة المحامين أسمع من البعض فحش القول وهجره ، وأجد من بعض القضاة غلظة .

وها هم أولاء أرباب القضايا يمثلهم (عم عزام) ..

فالوسط من أوله لآخره لا يعاش فيه ولذلك صممت على تطليق المحاماه بتاتا ..

ومن ذلك الحين كان أكثر اشتغاله بالسياسة وتحرير الجريدة » .

ولم يكن يقصد حين هجر المحاماة أن يشتغل بالسياسة ، ولكن ما حدث حينذاك هو الذى حمله اليها ، ففى عام ١٩٠٦ ثارت مسألة حدود مصر الشرقية من جديد بين مصر وتركيا ، وكانت قد أثيرت لأول مرة عند تولية الخديو عباس الثانى عام ١٨٩٢ وعرفت باسم مشكلة العقبة (١) ، فقد وجد الباب العالى فى تولية الخديو فرصة لاقتطاع شبه جزيرة سيناء من مصر وضمها الى مناطق السيادة العثمانية الخالصة فى سوريا والحجاز ، وكانت حجة تركيا فى ذلك أن هذه المنطقة كانت تابعة فى الأصل لولاية الحجاز ثم أعارتها للخديو اسماعيل بقصد وضع حاميات من الجند فى الوجه والمويلح وضبا والعقبة وسيناء لتأمين قوافل الحج التى تسلك الطريق البرى الى الحجاز ثم استعادت الوجه. وضبا والمويلح وتريد أن تستعيد ما بقى من المنطقة لولاية الحجاز .

وتأخر اصدار فرمان التولية بسبب ذلك ، فقد علم السفير

---

(١) انظر : السياسة والاستراتيجية فى الشرق الأوسط للمؤلف حـ ١ ص ٢٦١ .

بين عرابى ولطفى السيد وان كانت فى الحقيقة لا تعنى غير شىء واحد هو أن تكون مصر لبنيها .

واذا كانت مصر لا تعنى فى الواقع غـير بنيها ، فان عليهم وحدهم يقع عبء استقلالها ، وهذه هى الحقيقة البسيطة التى يعرفها ويعيها لطفى السيد وان حجبتها عنه الحيرة العقلية التى ألمت بجيل ما بعد الثورة العرابية كما قلنا . فاذا كانت مصر « لا يحررها الا المصريون » كما يقول الأستاذ ناقيل ، فأولى بالمصريين ألا يعتمدوا على غيرهم فى تحرير بلادهم .

ولكن كيف يتأتى للمصريين تحت وقر الاحتلال وجبروته أن يحرروا بلادهم ، وأى السبل يسلكونها لتحقيق ذلك ؟

ويبدو أن لطفى السيد لم يصل فى هذا الى رأى يتبناه أوخطة يصطفيها ، ولا تبدو منه بادرة لعمل فى هذا السبيل — ولعدة سنوات بعد ذلك — يمكن أن توحى لنا باتجاه معين ، فقد عاد من سويسرا بعد عام قضاه بها فى الدراسة والرياضة التى هوى منها المبارزة بالسيف (الشيش) ، ويلتقى فيها بالقادمين اليها من المصريين كسعد زغلول وقاسم أمين وأحمد فريد باشا والد الزعيم محمد فريد والشيخ محمد عبده ، ويختلف الى دروس الفلسفة والآداب بجامعة جنيف وكانت قد أعدت دراسة صيفية لها ، التحق بها ، واختلف معه اليها الشيخ محمد عبده ولما يستقر على خطة معينة للعمل الوطنى أو بمعنى أدق لا يعرف كيف يبدأ وعلى من يعتمد .

ويقول لطفى السيد أن الخديو غضب من صحبته للشـيخ

من طابا ، وسويت مسألة حدود مصر الشرقية وتم الاتفاق على أن تمتد من رفح على البحر المتوسط الى موقع يقع الى الغرب من العقبة بثلاثة أميال ، وبقيت طابا ضمن حدود مصر والعقبة من أملاك تركيا .

وكان للأزمة أصداؤها عند المصريين فقد وقفوا ينتصرون لتركيا ويؤيدون موقفها من حدود مصر الشرقية ، كما كان موقفهم عند احتلال الفرنسيين فاشودة عام ١٨٩٨ . واحتجت بريطانيا على احتلال فاشودة باعتبارها من أملاك مصر وسيرت قوات من الجيش المصرى بقيادة ضباط من الانجليز لاجلاء الفرنسيين عن فاشودة ، ووقف الرأى العام فى مصر الى جانب الفرنسيين . مما « لا يمكن تفسيره — كما يقول لطفى السيد — الا بأن البلاد ثقل عليها الاحتلال فأصبحت تبغضه وتبغض معه كل ما يأتى به ولو كان فيه الخير لمصر » .

الا أن المصريين كانوا يرون أن المسألة أكبر من أن تكون اقتطاعا لبعض أملاك مصر ، ففى مسألة فاشودة كانوا يظنون أن فرنسا ترمى الى فتح باب المسألة المصرية برمتها مما يؤدى الى مناقشة وضع الاحتلال البريطانى للبلاد وحمل بريطانيا على الجلاء » ويقول الرافعى فى ذلك أن « الأزمة السياسية اشتدت بين انجلترا وفرنسا على اثر هذه الحادثة ، وكان الظن أن تتمسك فرنسا بموقفها ، وتفتح باب المسألة المصرية ، وتضطر انجلترا الى الجلاء عن مصر مقابل جلاء الفرنسيين عن فاشودة ، وقد استيقن المصريون أن آمالهم فى الجلاء ستتحقق ، اذ كانوا

فلما وقع هذا الخلاف بيني وبين النائب العمومي » أصررت على الاستقالة على الرغم من أنه نزل عن رأيه الذى كونه من خطأ وقع فيه وكلاؤه فى تكييف الوقائع ، لأنى ضقت باحتمال جو خانق بالنيابة اذ كنا مكلفين بألا نتصرف فى الجنايات الكبرى الا بعد أخذ رأى النائب العمومى » .

ويعتزل لطفى السيد الوظيفة الحكومية وليس فى فكره شىء الا أن يعيش فى بلدته برقين متأثرا فى ذلك بما قرأه من مؤلفات تولستوى [1] ، وكان تولستوى حينذاك يتسنم الذروة بين أدباء العالم ومفكريه . ثم يقنعه صديقه عبد العزيز فهمى وكان قد اعتزل خدمة الحكومة هو الآخر بالعمل فى المحاماة فيعملان بها سويا ولكنه لا يزاولها غير فترة قصيرة ، ليبدأ مرحلة جديدة من مراحل حياته ، مرحلة حافلة بالعمل والنشاط .

---

(١) تولستوى مفكر وقصاص روسى من طبقة النبلاء نزل عن أرضه للفلاحين وعاش بينهم يكتب ويؤلف ومات سنة ١٩١٠ ، ومن رواياته « الحرب والسلام » و « أنا كارنينا » وترجمت آثاره الفكرية الى اللغات الأجنبية ومنها اللغة العربية كما أخرجت السينما أشهر رواياته ، وحين مات رثاه لطفى السيد فى الجريدة ونوه به وبفضله على الفكر العالمى والانسانية جمعاء .

العثمانية من جديد حقيقة واقعة ، فاننا لا نعتقد أن فرنسا كانت صادقة فى نواياها ، وكل ما كانت تبغيه أن تفتح باب المساومة الاستعمارية لتظفر ببعض الغنم فى افريقية أما التعلل بالمسألة المصرية فلم يكن الا ستارا لنواياها الحقيقية التى أسفرت عنها فى الاتفاق الودى عام ١٩٠٤ .

ولكن المصريين كانوا يتعلقون بأوهام جسام حين علقـوا أملهم فى الجـلاء على تركيا أو فرنسا ، ففى ميدان السـياسة لا تثمر العواطف والنوايا الطيبة ولكنها المصلحة هى التى تسوق الدول وتهدى سياستها الخارجية .

وهذا ما أدركه لطفى السيد الذى يدين بمذهب المنفعة فى السياسة بل فى كل ما تدور به أفكار الناس وما تنطوى عليه أعمالهم « فحب المنفعة هو الدافع النفسى الذى يدفعنا الى العمل أو يلزمنا بالترك » وما لفرنسا من اهتمـام بالمسألة المصرية الا لمنفعة تنشدها ، وما لتركيا من منفعة فى مصر بحكم السـيادة والتبعية انما تحجبها قوة الاحتلال ولو استطاعت قهره منذ البداية لفعلت ، فاذا كانت قد عجزت دونه فما من منفعة يجنيها المصريون من التعلق بها أو الاعتماد عليها فى تحقيق الجلاء . واذا كان المصريون قد أوغلوا فى الثقة بتركيا وفرنسا وان أخلفت الأحداث ثقتهم ، فانهم بعد لم يفيدوا من عبرة الأحداث ، وظلوا سادرين فى الاعتماد على غيرهم ، وأولى بهم أن يعتمدوا على أنفسـهم ويحملوا الأمر على عاتقهم ولن يكون ذلك الا اذا تبينوا حقيقة مصالحهم وأنى وكيف يتأتى لهم تحقيقها .

البريطانى فى الاستانة بمضمونه وبما تم الاتفاق عليه بين الخديو والباب العالى من انتزاع سيناء من أملاك مصر ، فأبرق بما تم الاتفاق عليه الى الحكومة البريطانية وأبرقت تلك بدورها الى معتمدها فى مصر لتأخير تلاوة الفرمان حتى يصدر عن السلطان ما يؤكد ترك ادارة شبه جزيرة سيناء لمصر ، وكانت بريطانيا ترى فى برية سيناء حاجزا طبيعيا لحماية قناة السويس.ويعرض اقتطاعها أمن الشريان الرئيسى للمواصلات الامبراطورية للخطر وخاصة بعد أن تفاقم النفوذ الألمانى فى الدولة العثمانية واقترب من المراكز الحساسة للمواصلات الامبراطورية فى الخليج العربى وقناة السويس .

وتراجعت تركيا عن موقفها لما رأت تشدد الحكومة البريطانية فى المحافظة على الوضع القائم لسيناء ، وأرسل الصدر الأعظم برقية الى وزير الخارجية المصرية بترك شبه جزيرة سيناء للادارة الخديوية المصرية كما يحدها الخط المستقيم الذى يمتد شرق العريش الى رأس خليج العقبة ، على أن تكون طابية العقبة الواقعة الى الشرق من الخط المذكور من ملحقات ولاية الحجاز . واعتبرت البرقية الأخيرة ملحقا للفرمان وجزءا منه ، وتلى الفرمان على هذا الأساس الذى انتهى اليه الطرفان فى ١٤ أبريل سنة ١٨٩٢ ، وانتهت الأزمة عند هذا الاتفاق .

ولكن تركيا ما فتئت تتطلع الى سيناء فاحتلت قواتها « طابا » عام ١٩٠٦ مما أثار بريطانيا وحملها على الاحتجاج على تركيا . وانتهت الأزمة كما انتهت أول مرة بتراجع تركيا وانسحاب قواتها

محمد عبده ، وان لم يتخذ فيها رأيا بيّنا ، أو خطة يصطفيها الا أن يرفع رأيه للخديو ويقترح عليه أن يتزعم حركة للتعليم العام كما قلنا ليعود بعد ذلك الى وظيفته والى حياته العادية دون بادرة الى العمل العام حتى فكر حين اعتزل الوظيفة عام ١٩٠٥ أن يعود الى بلدته برقين ليعيش حياة الريف البسيطة .

وحين عاد الى العمل العام وفكر فى اصدار الجريدة لم تتغير فكرته عما انتهت اليه قبل ذلك ، ولم يكن هناك ما يبدو أنه يعوق تلك الفكرة ويمنع من الدعوة اليها بعد أن وضع الشيخ محمد عبده بذرتها الأولى وصدر فيها بنفسه وعمل على تحقيقها بين مريديه وفى كل عمل اضطلع به ، الا أن يعتقد أن الرأى العام لن يشايعه فيها أو يقتنع بها ، بعد أن التف المصريون حول مصطفى كامل وتحمسوا لدعوته وللأمل الذى يراوده بقرب الجلاء .

ومن الطبيعى أن تستجيب الأمة للأمل القريب دون البعيد ، وتأخذ باليسير دون العسير ، وتؤمن بالمحسوس دون المجرد .

ولم يكن أمل المصريون فى الجلاء خيالا ، أو مجافاة للواقع الذى رضيته بريطانيا واعترفت وهو ان الاحتلال موقوت وان لم تسلم بحقيقة ذلك فى الواقع ، ثم ان انجلترا نفسها لا تطمئن لسلامة مركزها فى مصر بعد أن وجدت نوعا من المعارضة الأوربية له وخاصة من جانب فرنسا — وان كانت معارضة لا ترقى الى الأصرار والمقاومة الفعلية — فأقامت احتلالها على أساس مرن من الوعود التى لا تبغى من ورائها غير التسويف

يعتقدون أن فرنسا لا تقدم على هذا التحدى لانجلترا الا وهى مصرة على المضى فى سياستها الى النهاية ، وكاد الخلاف بين الدولتين يصل الى امتشاق الحسام بينهما ، فعظم بذلك شأن المسألة المصرية وقويت آمال المصريين فى الاستقلال ، ولكن فرنسا تخاذلت وتراجعت آخر الأمر ، وخشيت مغبة الحرب اذ لم تتقدم حليفتها الروسيا لمعاونتها ، فسلمت بوجهة نظر انجلترا . وأمرت مرشان بالجلاء عن فاشودة وتم جلاؤها عنها يوم ١١ ديسمبر سنة ١٨٩٨ ، فكان هذا التسليم أكبر صدمة أصابت الحركة الوطنية ، لأنه دل على أن فرنسا لا تنوى معارضة انجلترا فى احتلال مصر والتصرف فيها كما تشاء ، ودل على نية الانجليز فى دوام احتلالهم لمصر والسودان فزلزل هذا الحادث أمل المصريين فى الاستقلال » .

وكتب مصطفى كامل الى أخيه على فهمى كامل يقول « ان الأحوال السياسية سيئة للغاية بعد مسألة فاشودة وقد أظهر بعض الكبراء الجبن وكادوا يخونون بلادا أحسنت اليهم بما لا يحلم به غيرهم » [1] .

وظن المصريون أيضا أن تركيا برغبتها فى اقتطاع سيناء ثم احتلالها طابا بعد ذلك بسنوات انما ترمى الى فتح باب المسألة المصرية ، واذا كنا نعتقد أن تركيا كانت ترمى حقا الى فتح باب المسألة المصرية واخراج بريطانيا لتجلو عن مصر وتعود السيادة

---

(١) الرافعى : مصطفى كامل ص ١٢٠ ـــ ١٢١ .

هجر الحركة الوطنية وكان نقمة وشرا عليها ، والدول الأوربيــة نفسها ألم ترض انجلترا بأن تقتسم معها أملاك مصر فى أفريقية ، فماذا يعنيها من مقاومة الاحتلال واستنكاره ما دام يشركها فى الغنم ، فاذا عن لها أن تشجع الحركة الوطنية وتؤازرها فى مصر بقصد احراج الاحتلال وطلبا لمزيد من الغنم ، فانها لا تنسى أبدا أن نجاح الحركة الوطنية فى مصر يمكن أن يكون قدوة غير محمودة بالنسبة لها فى مستعمراتها هى الأخرى .

ومهما يكن من أمر هذه الأطراف المتباينة ، فقد ظهر من أمرها جميعا أنها تعارض الاحتلال وتقاومه وتمد يدها للحركة الوطنية ، وانجلترا نفسها لا تتمسك فى الظاهر بالاحتلال وتعلن منذ البداية أن احتلالها مؤقت ، ولا تنفى هذا الاعلان بعد ذلك وان أعلنت على لسان ممثليها أن بقاء الاحتلال رهن باســتقرار الأحوال فى مصر واطمئنان بريطانيا الى سلامة المصالح الأوربية فى البلاد .

وحين قام مصطفى كامل يطالب بريطانيا بانجاز وعدها بالجلاء لقيت دعوته حماسا من المصريين وتأييدا من الدولة العثمانية ومن فرنسا ، وعونا من الخديو الذى كان يظن كما ظن بقية المصريين أن يوم الجلاء قريب ، ولم يعد هناك مكان لدعوة أخرى تسلك سبيلا آخر لتحقيق الاستقلال ، فهذا دون شك أيسر سبيل ، وأنه لأقرب للواقع الملموس من أى سبيل آخر وان أعــوزه المنطق وحسن البصر بالسياسة الأوربية واليقين من قوة الدولة العثمانية على مؤازرة الحركة الوطنية مؤازرة ايجابية ، وانه لأقرب

وهذا ما أثارته مسألة العقبة فى نفس لطفى السيد ، فالمصريون يؤيدون تركيا فى انتهاب جزء من بلدهم » وهو ما تحدث به لطفى السيد الى محمد محمود وكان وقتئذ سكرتيرا لمستشار نظارة الداخلية ، ولكنه فوق ذلك ابن محمود باشا سليمان شيخ أعيان الصعيد . وتناول الحديث انشاء « جريدة مصرية حـرة تنطق بلسان مصر وحدها دون أن يكون لها ميل خاص الى تركيا أو الى احدى السلطتين الشرعية والفعلية فى البلاد » . وقد رأينا أن تكون الجريدة ملكا لشركة من الأعيان أصحاب المصالح الحقيقية الذين كان يصفهم اللورد كرومر وغيره من الانجليز بأنهم راضون عن الاحتلال ساكتون عن حقوق مصر ، وان الحركة المعارضة للاحتلال انما يقوم بها من ليس لهم مصالح حقيقية فى البلاد كالشبان الأفندية والباشوات الأتراك » [١] .

ودعا لطفى السيد الى اجتماع بفندق « الكونتننتال » عددا من أصدقائه هم محمد محمود ، وعمر سلطان ، وأحمد حجازى ، ومحمود عبد الغفار ، وتحدثوا فى الأمر ودار الحديث هذه المرة حول الحركة الوطنية واتجاهها نحو فرنسا وأمل المصريين الذى انهار فى الاعتماد عليها بعد عقد الاتفاق الودى عام ١٩٠٤ ، وما يجب على المصريين من الاعتماد على أنفسهم « فى المطالبة بالحرية والاستقلال » .

وكانت تلك فكرة لطفى السيد التى أخذها عن الأستاذ ناقيل قبل ذلك بعشر سنوات ورسبت فى وجدانه على يد الشيخ

---

(١) قصة حياتى ص ٤٤ .

يرهبونه ، وأبقى لهم نفوذهم التقليدى الذى يقوم على اصطناع الجاه فى بلادهم وبين عشائرهم ، وأضفى عليهم نوعا من اعتبار الذات أمام مواطنيهم حين جعل منهم نوابا فى الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين ، وهى ميزة اكتسبوها منذ عهد اسماعيل ، ولم تكن النيابة عن الأمة فى نظر الأكثرين منهم واجبا ومسئولية ، بل كانت مظهرا للجاه والنفوذ بين الأهل والعشيرة وبين الناس فى الاقليم ، وظلت تلك الروح سائدة الى عهد قريب مما أفسد الحياة النيابية وأودى بثروات بعض الأسر التى حرصت على هـذا المظهـر فتكلفت لنيله فوق ما تطيقه ماليتها وانحرفت بالانتخابات أحيانا الى ابتياع أصوات الناخبين وخاصة اذا لم يكن بين المرشحين من يعنى به الناخبون أو يتشيعون لمبادئه الوطنية وكثيرا ما جر تعطيل الحياة النيابية بعد أن أصبح للبلاد دستور وحياة نيابية ، الى اجراء انتخابات لم تستهو الجمـاهير وان وجدت فيها سبيلا للكسب المادى على حساب المرشحين المتكالبين على النيابة .

فعلام يقاوم الأعيان الاحتلال وقد نمت مصالحهم فى ظله ، وعلام يؤيدون الحركة الوطنية التى يؤيدها الخديو ، وما يبغى الخديو من تأييدها الا استعادة سلطانه الذى يخافونه ويخشون استبداده ، وعلام يفضلون استبدادا على استبداد ، واستبداد الاحتلال أرفق بهم من استبداد الخـديو . ومصالحهم تقتضى ما لا تقتضيه مصالح العامة من تنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم تنظيما يكفل لهم حماية مصالحهم ويتيح لهم نوعا فى المشاركة فى

الذى يسكن ثائرة الدول الناقمة على الاحتـلال ومن الابهام الذى لا يفقد معه أى فريق ممن يعنيهم أمر الاحتلال سواء من الأجانب أو المصريين أمله فى زواله أو فى خير يرتجيه منه اذا قدر له أن يبقى ، ومن الاستجابة الهينة للأطراف المتباينة والمتعارضـة أحيانا ، والتى تعنيها مصالحها أكثر مما يعنيها بقاء الاحتـلال أو زواله والتى يمكن أن تقف من الاحتلال موقفا عسيرا اذا رأت فى بقائه ما يضير مصالحها ، كالدولة العثمانية التى قنعت من الاحتلال ببقاء سيادتها الشرعية على البلاد بكل ما كان لها من مراسم وحقوق لا تؤثر فى وجوده ولا تنتفى معها مصالحه الحقيقية فى البلاد ، والجاليات الأجنبية التى لا يهمها غير الامتيازات التى تتمتع بها ولا يعنيها من أمر الاحتلال الا نواياه نحو الامتيازات ، لذلك يؤكد كرومر أن « زوال الامتيازات سوف يصحبه انشاء ضمانات للأجانب » [١] ، والخديو الذى ينشد ممارسة سلطاته الشرعية فاذا حرمه الاحتلال منها عارضه بقدر ما تمنحه حقوقه من قدرة على المعارضة السافرة ، كما كان موقفه من الوزارة الفهمية سنة ١٨٩٣ ومن أزمة الحدود عام ١٨٩٤ حين وجه بعض النقد لنظام الجيش المصرى وتدريبه مما أغضب الضباط الانجليز وحمل كتشنر سردار الجيش على الاستقالة احتجاجا على مسلك الخديو ، وان انتهت الأزمة ببقاء كتشنر وتراجع الخـديو ، أو قاومه خفية كما كان فى تأييده للحركة الوطنية ، فلما أفسح له الاحتلال فى بعض سلطاته وقام الوفاق بينه وبين المحتلين

(١) . شفيق غربال : تاريخ المفاوضات ص ٢٠ .

الكفاح الوطنى وان لم يغفلوا الاهتمام به . فلم يكونوا كالأعيان الذين بقى اهتمامهم قاصرا على نفوذهم بين ذويهم وفى بلادهم وعلى مصالحهم الخاصة التى تعنيهم أكثر مما يعنيهم أى شىء آخر ، بل كانوا بحكم ثقافتهم ، وما نالوا من فرص التعليم فى الخارج والاغتراف من ينابيع الفكر الأوربى واختلاطهم بالأجانب أكثر ادراكا للحركة الوطنية ولحقيقة الاحتلال من آبائهم ، ولكنهم فى حيرتهم هم الآخرون لا يعرفون طريقا سويا للكفاح الوطنى ، ولم تترك لهم الوظيفة ما يحملهم على العنـاية بغيرها الا فى أحاديثهم وندواتهم الخاصة ، فلما بدأت الحركة الوطنية رأوا فيها ما يخالف اتجاهاتهم الوطنية والقومية والدستورية التى اقتبسوها من الغرب ومن المذاهب الفكرية والسياسية فى أوربا ، وكان رائد هؤلاء المثقفين فى هذا هو لطفى السيد دون منازع .

فالاعتماد على أوربا أو الدولة العثمانية لم يكن مما يروق المثقفين وأولى بمصر أن تعتمد على نفسها فى تحقيق استقلالها ، ولم تكن السيادة العثمانية مما تستهويهم كثيرا فقد عجزت الدولة العثمانية عن حماية أملاكها وتركت الدول الاستعمارية تنتهب من هذه الأملاك ما تشاء ، كما عجزت عن حماية مصر من الاحتلال البريطانى ، وكان من ترددها ما مكن له منذ البداية ، وقد رفضت العرض الذى تقدمت به بريطانيا عام ١٨٨٧ للجلاء عن مصر (١) ،

(١) عرضت الحكومة البريطانيـة عام ١٨٨٧ الدخول فى مفاوضات لتحديد تاريخ الجلاء عن مصر وشروطه وكانت حكومة المحافظين برئاسة « سالسبيرى » التى خلفت حكومة الأحرار فى الحكم راغبة فى ازالة ماتركه الاحتلال البريطانى من توتر فى علاقات =

أيضا للواقع القريب من انتظار اعداد المصريين للاعتماد عـلى أنفسهم فى نيل الاستقلال ، وهو ما أدركه لطفى السيد حين قعد عن تحقيق الفكرة التى آمن بها من قبل .

ولم يكن لطفى السيد زعيما شعبيا ولم يتصد طوال عمره للجماهير ، وحين تصدى لها فى معركة انتخابات الجمعية التشريعية باء بالفشل وغلبه فيها رجل من صغار الأعيان لا يقاس اليه فى الثروة أو الذكر وبعد الصيت ولا يدنو منه ثقافة أو فكرا ، وكل ما كان يتسلح به ذكاء ريفى بسيط والتصاق بالجماهير التصاق الأنداد ، وهو ما كان يعـوز لطفى السـيد ، فعلى الرغم من ديمقراطيته ومن حبه للجماهير هذا الحب الانسانى الذى ينزع اليه الفيلسوف ظل بعيدا عن الجماهير ، يطل عليها من عل ويخاطبها بلغة لا تدركها تماما ان لم تبهم عليها تماما ، والجماهير لا تستهويها لغة العقل والمنطق كما تستهويها لغة القلب والوجدان ، وهى اللغة التى غزا بها مصطفى كامل قلوب المصريين وأفئدتهم فاكتسحت دعوته كل دعوة أخرى أمامها .

وهؤلاء الأعيان ممن ألفوا معه حزب الأمة عام ١٩٠٧ ، أين كانوا من قبل ؟ فاننا لا نرى لهم يدا فى حـركة مصطفى كامل ولا نحس لهم دبيبا فى الحركة الوطنية ، ولم يصدروا عن بادرة توحى بأن لهم حتى اتجاها وطنيا معينا وكل ما قيـل عنهم انهم يؤيدون الاحتلال راضون عنه غاية الرضى . وكان هناك ما يؤيد هذا الرضى فقد اتسعت مصالحهم ونمت ثرواتهم فى ظل الاحتلال ، وحد الاحتلال من سلطة الخديو التى يخشونها واستبداده الذى

لذلك بقى الخاصة من الأعيان والمثقفين بعيدين عن الحركة الوطنية ، فأما الأعيان فلا يستهويهم تأييد الخديو للحركة الوطنية ولا تستهويهم ملاحاة الاحتلال ملاحاة تصل الى العنف الذى يفقدهم عطفه ، وقد يجر عليهم مضرة لا يجدون عنها عوضا لدى السلطة التى تحكم بعد الجلاء ، وأما المثقفون فكانوا أكثر من غيرهم فهما لأساليب السياسة الأوربية وما كانوا يؤمنون بجدوى الاعتماد فى تحقيق الجلاء عليها ، كما كانوا أكثر وعيا لمعنى الاستقلال المجرد من التبعية والسيادة وان كانت التبعية لدولة الخلافة أو التسليم بسيادة خليفة المسلمين .

فلما وقع حادث طابا وتحطم على صخرته آخر أمل يعقده الوطنيون على دولة الخلافة ، أدرك لطفى السيد أن الوقت قد حان للاعلان عن فكرته التى آمن بها من قبل والتى قعد عنها لا يصدر بها الى الرأى العام قرابة عشر سنوات ، فكان هذا الحديث بينه وبين محمد محمود ، وكان التفكير فى اصدار جريدة يصدرون فيها عن رأيهم ، وكان الاجتماع الذى دعا اليه «بالكونتنتال» حيث وضعت الخطة التى يسيرون عليها «والمبادىء التى تقوم عليها جريدة مستقلة غير متصلة بسراى الخديو ولا بالوكالة البريطانية » [1] .

ويقول لطفى السيد « أننا أخذنا نسعى فى اقناع أصدقائنا ومعارفنا من أعيان البلاد ، وألفنا فى بيت « محمود باشا سليمان » شركة الجريدة وانتخبت أنا مديرا لها ورئيسا لتحريرها لمدة

(۱) قصة حياتى ص ٤٥ .

الحكم يحــول دون استبداد الحاكم بهم والغض من نفوذهم والافتئات على مصالحهم ، وقد تنكروا من قبل للحركة العرابية وسارعوا الى تأييد الاحتلال حماية لهذه المصالح ، بل كان فيهم من قارف الخيانة الوطنية فى سبيل ذلك « كسلطان باشا » وكان فيهم من غالى فى تقربه من الاحتلال وكسب وده فى أول أيامه حين دعا محمد سلطان باشا ومحمد بك السيوفى (باشا) الى تقديم هدايا فاخرة الى قواد جيش الاحتلال بعد احتلال القاهرة وشــاركهم فى تلك المداهنة محمد بك الشواربى (باشــا) وعبد الشهيد افندى بطرس ، وعبد السلام بك المويلحى (باشا) ومحمود بك سليمان (باشا) . كما ذكرنا من قبل .

وقد وقف هؤلاء الأعيان الى جانب الاحتلال يؤيدونه فعلا ، ونأوا عن الحركة الوطنية وأغفلوا الاهتمام بالمسائل العــامة الا ما يتصل بمصالحهم ، وحين خيل اليهم أنهم كونوا حزبا سياسيا هو دون شك أول الأحزاب السياسية فى مصر ، فشلوا من حيث الجوهر وان نجحوا من حيث الشكل حين انتظمت صفوفهم هيئة واحدة فقد « بقى عملهم مقصورا فى دائرة نفوذ الأعيــان فى بلادهم أو فى الهيئات العامة التى اشتركوا فيها » (١) وعجزوا عن أن يتحولوا الى حزب سياسى قومى .

وكان المثقفون الا نفرا قليلا كآبائهم الأعيان — فقد كانوا فى الغالب من أبناء الأعيان القادرين على نفقات التعليم — بعيدين عن الحركة الوطنية ، اذ طوتهم الوظائف الحكومية فنأت بهم عن

(١) المصدر السابق ص ٢٨ .

والجمـود ومن نما نحوهم من غمار العامة . أما لطفى السيد فقد كان مفكرا قبل أن يكون صحفيا ، وكان صاحب دعـوة ومذهب قبـل أن يكون سـياسيا ، ونجح فى أن يصـل بفكره الى خاصـة المثقفين ، وأن يكون صـاحب مدرسة سياسـية قدر لها من بعد أن تقرر مصير ثورة سنة ١٩١٩ ، ولكنه لم ينجح فى أن يكون سياسيا عمليا ولم ينجح رجال حزب الأمة فى أن يكونوا حزبا قوميا . أما مصطفى كامل فقد كانت الخطابة والصحافة وسيلتاه لكفاح سياسى محدد المعالم واضح الاتجاهات والأهداف وكان له نشاط فى المحافل الدولية لم يكن لمصرى مثله من بعد ومن قبل ، وغدا عنوانا لحركة ايجابية فعالة استهوت الجماهير ونفذت الى وجدان الأمة دون أن يستند الى حزب أو هيئة ، فقد كانت الأمة كلها ما عدا الخاصة من الأعيان وبعض المفكرين من ورائه وكانت حزبا واحدا اجتمع تحت لوائه ، وكان الحزب الوطنى حقيقة فى ضمائرهم قبل أن يكون حقيقة قائمة وقبل أن يتكون فعلا فى ديسمبر عام ١٩٠٧ ، وكان كرومر يشير اليهم دائما بأنهم « أولئك الذين انتحلوا لقب الحـزب الوطنى » .

ويقال ان فكرة اصدار صحيفة تنطق بلسان تلك الجماعة من أعيان الأمة لم تكن جديدة عليهم فقد فكروا فيها عام ١٩٠٣ [(١)] ، وان لم يقوموا بما فكروا فيه ، ولعلها كانت فكرة عرضت لبعضهم أو أوحى بها اليهم الشيخ محمد عبده ، ثم أهملوها وان ظلت

---

(١) الشعب عدد ١٣٤ فى ٢٦ مايو ١٩١٢ .

وفرنسا لا يهمها من أمر مصر الا أن تفوز بها لنفسها دون انجلترا ، أو تساوم بها على غنم استعمارى فى منطقة أخرى ، وقد أهملت المسألة المصرية برمتها بعد أن ظفرت ببغيتها فى الاتفاق الودى عام ١٩٠٤ .

ولم يكن الاستقلال ليكتمل فى نظر تلك الطائفة من المثقفين مالم يستند الى الدستور والحكم النيابى الذى يحدد العـلاقة بين الحاكم والمحكوم ويحمى الأمة من استبداد الحاكم .

= انجلترا بالدولة العثمانية وفرنسا . ولعلها كانت ترجو تصحيح مركزها فى مصر وأضفى عليه صفة شرعيـــة ولو ضحت باحتلالها للبلاد ، فأرسلت بعثة « درمند ولف » لمفاوضة الباب العالى فى هذا الشأن ، واتفق الطرفان بعد مفاوضات جرت فى القاهرة والأستانة فى مايو سنة ١٨٨٧ على جلاء القوات البريطانية عن مصر بعد ثلاث سنوات من تاريخ التوقيع على الاتفاق ، على أن تؤجل هذا الجلاء اذا ما ظهر خطر داخلى أو خارجى يهدد أمن البلاد وســلامتها ، ونص الاتفاق على حق كل من الدولتين فى احتلال البلاد اذا ما دهمها أى خطر على أن تجلو بعد زواله كما نص على أن يطلب الى باقى الدول بعد اقرار الحكومتين للاتفاق أن تنضم اليه مع ضمان حيدة الأراضى المصريه وسلامتها .

وما أن وصل الاتفاق الى علم الدول حتى عارضته كل من روسيا وفرنسا واحتجتا لدى الباب العالى وأكد السفير الروسى اعتراضه بان الاتفاق تضحيـــة بحقوق السلطان والنزول عنها دون مقابل لانجلترا ورأت فرنسا أن الاتفاق يكسب انجلترا من الحقوق الشرعية فى البلاد ما تصبح بها شريكة لتركيا فى مصر وجعلت الدولتان تشددان فى الضغط على السلطان حتى رفض الاتفاق بعد أن أقره مندوبه .

وهكذا ضيعت السلطه العثمانية فرصة ذهبية على مصر .

أنظر السياسة والاستراتيجية فى الشرق الأوسط للمؤلف ص ٢١٧ .

كثيرة رضاء مساهمى شركة الجريدة وأعضاء الحـزب الذى تكون منهم .

وبقيت الجريدة تمثل فكرة ودعوة وبقى رجال الحزب داخل الدائرة التى أغلقوها على أنفسهم من رعاية مصالحهم الخاصة والعناية بكل ما يتصل بنفوذهم وكيانهم الطبقى .

ولا نعتقد ان محاولة تركيا اقتطاع جزء من الأملاك المصرية كان مما يهم طبقة الأعيان أو يعنيهم كثيرا ، فان تركيا ما زالت دولة الخلافة وللخلافة جلالها وقداستها فى نفوس المسلمين ، وما زالت صاحبة السيادة على مصر ، ولا ينكر سيادتها الا من ينكر ولاءه للخلافة ، وقد ينكر المصريون كغيرهم من المسـلمين عربا أو غير عرب الولاء لتركيا كدولة علمانية ، أما وهى دولة الخلافة فان الولاء ينبعث عن عاطفة دينية بقيت قوية الأثر فى نفوس المصريين وغيرهم بالرغم مما انتاب تركيا من الوهن وسوء الادارة وما اتسم به حكمها من عنت واستبداد ، ولا ينم هـذا الاتجاه — اذا افترضنا انه اتجاه الأعيان — الا عن نزعة قومية لا نعتقد انهم أدركوها بالمعنى الذى أراده لطفى السيد وصدر به عنه . وليس هناك ما ينم عن اتجاه الأعيان من محاولة تركيا اقتطاع جزء من الأراضى المصرية ، ولا نجد فى افتتاحية الجريدة التى كتبها لطفى السيد عن « أغراضها ومبادئها » ما ينم عن رأى فى هذا الأمر ، مما يحملنا على الاعتقاد بأن حديث طابا لم يكن مما دار بين الأعيان وان تناوله خاصة المثقفين ممن اشتركوا معهم فى اصدار الجريدة ، واذا افترضنا أنه دار وكان للأعيان رأى فيه

عشر سنوات ، وكان رئيس الشركة محمود باشا سليمان ووكيلها حسن باشا عبد الرازق الكبير » .

ويبدو من هـذا أنهم لم يفكروا فى انشاء حزب سياسى أو القيام بحركة ذات هدف محدد مما ما يدور فى أذهانهم على الأقل ، وكل ما عملوا له أن يخاطبوا الرأى العام ويتجهوا اليه بأفكارهم ومبادئهم الجديدة ، واذا قيل ان الحركة الوطنية لم تتعد هذا الاطار من الكتابة والخطابة والاتجاه بهما الى الرأى العام حتى عده بعض المؤرخين طورا مستقلا من أطوار الحركة الوطنية اتسم بهذا الأسلوب من الكفاح الوطنى ودعوه لهـذا « بالطور الصحفى » [1] ، فان هذا لا يصدق على مصطفى كامل وان صدق على لطفى السيد والشيخ على يوسف صاحب المؤيد ومؤسس « حزب الاصلاح على المبادىء الدستورية » ، فقد وقف الاثنان عند الكتابة الصحفية وكان الشيخ على يوسف صحفيا قبل أن يكون مؤسس حزب ، ونجح فى ميدان الصحافة حتى غدا المؤيد من أوسع الصحف انتشارا ، ولم يصب نجاحا فى ميدان الحزبية فلم يضم اليه غير عـدد قليل من دعاة الرجعية

---

(١) نعتقد أن استاذنا الدكتور عبد اللطيف حمزة هو أول من قال بهذه التسمية وأن نسبها الى المؤرخين . فقد قسم الحركة الوطنية الى ثلاثة اطوار : الطور الصحفى ، والطور الذى اقترن بثورة سنة ١٩١٩ والمفاوضات ، والطور الذى اقترن بثورة الجيش وزوال الملكية وجلاء الانجليز — انظر خطاب الدكتور حمزه فى مهرجان الذكرى الأولى لوفاة أحمد لطفى السيد الذى اقامته محافظة المنصورة فى مارس ١٩٦٣ لمناسبة مرور العام الأول على وفاته .

وحددت الجريدة خطتها « بالاعتدال الصريح » ، وأهدافها بأنها « أرشاد الأمة المصرية الى أسباب الرقى الصحيح والحض على الأخذ بها واخلاص النصح للحكومة والأمة بتبيين ما هو

= عطية . سالم سالم خربوس بك . ساويرس بك ميخائيل . سعيد بك عبد المسيح . سلطان بك محمود . سليمان بك أحمد أباظة . سيف النصر باشا محمد الريدى . شاكر بك غزالى . صالح أفندى زكى . طلبه باشا سعودى . عبد الحميد بك السيوفى . عبد الخالق بك ثروت . عبد الرحمن بك السيد نصير . عبد الرحمن بك النميس . الشيخ عبد الرحيم الدمرداش . عبد العزيز بك فهمى . عبد المجيد بك أبو نصير . عبد الواحد بك الطوبى . عثمان بك سليط . الخواجة عزيز حنا صالح نسيم . على بك أبو الفتوح . على شعراوى باشا . على بك طراف . عمر بك سلطان . الخواجة فخرى عبد النور . قطب بك قرشى . محمد بك أبو نافع . محمد بك أحمد حماد . محمد بك الأتربى . محمد بك الحفنى الطرزى وأخيه . محمد بك الحناوى . محمد بك الشريعى . محمد بك الشريف . محمد بك الشندويلى . محمد بك المليجى . محمد بك تمام . محمد بك توفيق شهاب الدين . محمد بك حجازى . محمد بك صادق أباظة . محمد طلعت بك حرب . محمد بك عثمان أباظه . محمد بك علوى الجزاز . محمد فؤاد بك الشناوى . محمد لبيب بك محمود . محمد متولى بك . محمد محب باشا . محمد بك محمد عبد الله . محمد بك محمود خير . محمد بك موسى . محمود بك أبو النصر . محمد أبو حسين باشا . محمود بك شوشه . محمود بك عبد الغفار . محيى الدين بك فؤاد . مصطفى بك خليل . مصطفى بك رشيد . مصطفى أفندى عمر . مصطفى بك كامل الغمراوى . مقار عبد الشهيد باشا . مهران بك خلاف . مهران بك محمد . ناشد أفندى حنا . همام حمادى باشا . يوسف بك جعفر ؟

وقد راجعنا هذه الأسماء على ملف الجريدة بادارة المطبوعات فوجدناها مسجلة باللغة الفرنسية دون أى خلاف بينها وبين ما ذكرته الجريدة .

قابعة فى ضمائرهم حتى أسفروا عنها عام ١٩٠٧ . ولا يحملنا على هذا الظن الا ما جاء عنهم على لسان كرومر فى مجال المقارنة بينهم وبين « أولئك الذين انتحلوا لقب الحزب الوطنى » من أنهم « فئة صغيرة متزايدة من المصريين الذين لم يسمع غير القليل عنهم ، فرجال هذه الفئة يستحقون ذلك اللقب قدر ما يستحقه مناظروهم الذين يختلفون عنهم فى آرائهم وأفعالهم ، وهم رجال الحزب الذين أسميهم حبا فى الاختصار أتباع المرحوم المفتى السابق الشيخ محمد عبده » (١) .

وسواء كانت الفكرة قديمة مما لا ينكره لطفى السيد (٢) ، أو وليدة حادث طابا ، فان هذا لا ينفى ان لطفى السيد هو الذى بعثها الى الوجود ودعا اليها وعمل على تنفيذها بعد حادث طابا . وبهذا الأسلوب السائد حينذاك من الكتابة والخطابة فحسب ، فلم يفكروا فى خطة للكفاح الوطنى أو حتى فى تكوين حزب يمكن أن ينم عن تنظيم سياسى من نوع معين ، وحين فكروا فى تحويل شركة الجريدة الى حزب سياسى (٣) عجزوا عن أن يكونوا حزبا بالمعنى القومى والسياسى للحزبية ، وبقيت الجريدة كما كانت قبل تكوين الحزب صحيفة للتنوير والترشيد تحمل لواء دعوة فكرية وسياسية يصدر بها محررها ولا تنال فى أحيان

---

(١) كرومر : تقرير ١٩٠٦ ص ١٥ ، ١٦ .

(٢) الجريدة عدد ٢٦٧ فى ٢٦ يناير ١٩٠٨ .

(٣) أعلنت شركة الجريدة فى اجتماع عقدته جمعيتها العمومية فى ٢١ سبتمبر ١٩١٤ أنها حزب سياسى وأن اسمه « حزب الأمة »

«مرسومة بأدق مما ذكرنابيانا فى المادة الثالثة من قانون الشركة و نصها» :

« الجريدة مصرية بحتة غرضها الدفاع عن الصوالح المصرية على اختلاف أنواعها بارشاد الأمة بأسرها الى منافعها الحيوية الصحيحة ونشر ما فيه فائدة مادية أو أدبية ، ونقد كل عمل له مساس من أى جهة كانت بتلك المنافع والصوالح سواء كان ذلك العمل عاما أو خاصا ، مهما كان مصدره » ومهما كانت صفة القائم أو الآمر به ، وبيان صالح ذلك العمل من فاسده ، وقول الحق فى الحالتين حتى بهذا يتكون رأى عام قائم على أساس متين من صدق النظر وحسن التفكير يقول قوله بلسانها ولا تنطق هى الا عنه ليتأيد حينئذ جانب المنفعة للأمة كلها ، ويصل هذا الصوت الصادر من نظر مجرد من كل غرض الى الهيئة الحاكمة فيحل محل الثقة منها ، وتتضافر الهيئتان على خدمة تلك الصوالح والمنافع لا فرق فى ذلك بين الأديان ولا تمييز بين الأجناس » هذا مع نبذ الشخصيات وعدم الخوض فى المنازعات الدينية المحضة ، وأن لا تستأجر فى غرض ، وأن لا تستخدم لأحد مع التزام الاعتدال فى جميع الأحوال » .

وعاشت الجريدة سبع سنوات وبضعة أشهر يديرها ويحررها لطفى السيد وحين هجرها لم تعش طويلا اذ احتجبت عن الصدور فى أول يوليه عام ١٩١٥ [1] ، وكان قد ترك تحريرها فى

(١) كان آخر الأعداد التى صدرت من الجريدة العدد ٢٥٣٤ بتاريخ ٣٠ يونية ١٩١٥ ، وفى ١٨ أغسطس من العام المذكور بيعت أدواتها ومطبعتها فى مزاد علنى ورست الماكينة الكبرى من مطبعتها على جبرائيل بك تقلا صاحب جريدة الأهرام .

فان هذا الرأى لم يكن ليصدم ولاءهم للخلافة أو علاقاتهم الودية بالوكالة البريطانية أو نفاقهم للخديو بالرغم من كراهيتهم لاستبداد الخديوية وخوفهم من أن تؤكد الدولة العثمانية اذا انتهت اليها أمور مصر ثانية » استبداد الخديوية وحكمها المطلق .

وأيا كان رأى الأعيان من حادث طابا فقد تكونت شركة الجريدة من مائة وثلاثة عشر عضوا يمثلون جل أعيان القطر المصرى وخاصة مثقفيه » وبعد ستة أشهر صدر أول عدد من أعدادها فى ٩ مارس سنة ١٩٠٧ . مصدرا بافتتاحية كتبها لطفى بخطة الجريدة وأهدافها وذيلها بأسماء الأعضاء الذين ساهموا فى انشائها (١) .

---

(١) أسماء مساهمى شركة الجريدة نقلا عن العدد الأول :
صاحب العطوفة محمود سليمان باشا رئيس الشركة وصاحب السعادة حسن عبد الرازق باشا نائب الرئيس وأصحاب السعادة والعزة الأعضاء :
ابراهيم بك رمزى . ابراهيم سعيد باشا . ابراهيم بك عبد العال . ابراهيم عبده باشا . ابراهيم مراد باشا . أبو زيد بك على . أحمد بك الهلالى . أحمد بك حبيب . أحمد رفعت باشا . أحمد بك عبد الرازق . أحمد بك عفيفى . أحمد أفندى على الدمنهورى . أحمد بك فتحى زغلول . أحمد لطفى السيد . أحمد بك محمود . أحمد يحيى باشا . أدريس بك راغب . أديب بك وهبه يوسف . السيد بك أبو حسين . السيد بك أبو على . السيد حسن بك الطروبى . السيد على بك الرفاعى . أمين بك محمد العارف . الخواجة اندراوس بشارة . باسيلى تادرس باشا . بسيونى بك الخطيب . الخواجات بشرى وسينوت حنا . تمام بك كساب . حسين بك صبرى . حسن بك عبد القادر جمجوم . حسن بك فودة . حسين بك عابدين . حمد بك الباسل . الخواجة حنا صالح سليم . خالد بك لطفى . راغب بك عطية . رضوان بك

فى أن يستهوى الجماهير اليه قد حملت وزرة الجريدة ومحررها ، وحين يئس رجال الحزب من تحقيق خطتهم انفضوا عنها وصدوا عن تمويلها وانفضوا هم بدورهم كل الى حاله ومصالحه ، وانتهى حزب الأمة فى هدوء لم يحس به أحد ، وانتهت الجريدة وسط حسرة النابهين والمثقفين من تلامـذة لطفى السيد ، ولم يكن فيما انتواه لطفى السيد من هجر السياسة بعد أن يئس من تحقيق مطلبه فى الاستقلال حين سعى اليه لدى الانجليز ولدى المسئولين المصريين فى أوليات الحرب العالمية الأولى كما يقول فى « قصة حياتى » ، ما يتعارض وما انتهى اليه حزب الأمة نفسه حين انفض أصحابه عن السياسة وصدوا عن تمويل الجريدة ، ولم يعد أمام لطفى السيد حين قر قراره على هجر السياسة الا أن يقدم استقالته من الجريدة ويهجرها هى الأخرى .

فاذا كان ثمة خلاف بين بعض أعضاء حزب الأمة ولطفى السيد فانه الخلاف الذى تقع فيه الجماعة من الجماعات حين تفشل فى أمر ما فيبرر كل فريق منها فشله بفشل غيره . أما ما حدث قبل ذلك من معارضة بعض أعضاء الحزب للطفى السيد فلم يكن من قبيل الخلاف فى الرأى بل صدر عن الهوى مدفوعا برغبة الخديو فى أقصاء لطفى السيد عن تحرير الجريدة وهو اللسان الناطق باسم حزب الأمة ، فاذا أقصى عن مكانه لم يعد للحزب وجود فعلى وفقد لطفى السيد منبره الذى يخاطب منه الجماهير ، فقد كان الخديو ممن يعلمون حقا أن تأثير حزب الأمة هو فى تأثير لطفى

خير وأولى » ثم قالت « لا يكون أهل الوطن الواحد أمة الا اذا ضاقت دائرة الفروق بين أفرادها واتسعت دائرة المشابهات بينهم ، وان أظهر المشابهات فى حال الأمة السياسى هو التشابه فى الرأى بين الأفراد وهذا ما يسمونه بالرأى العام » .

« والناس بطبائعهم أشتات فى الرأى كما قيل (للناس عدد رءوسهم آراء) وهم فى البلاد الحديثة العهد بالرقى ينصرف كل منهم غالبا عن التفكير فى الأمور العامة الى تدبير حياته الخاصة حتى ترشدهم الصحف كل يوم الى أن لهم فوق وجودهم الخاص وجودا عاما هو غير الأول ، وان لهذا الوجود العام كمالا يجب أن يرقى اليه بعمل الأفراد » .

وتخلص الافتتاحية من هذا العرض المنطقى للمقدمات التى أوردتها الى عدة نتائج ومن ثم الى حكم تقرره .

فأما النتائج فهى أن الأرشاد أدعى الى تقريب الآراء المتباينة مما يؤدى الى تكوين الرأى العام ، والصحافة اليومية هى « الآلة الكبرى للارشاد والرقابة » ، والصحافة أقوم سبيلا اذا انتقلت من يد الفرد الى أيدى الجماعة « لأن الجمع المتضامنين أحكم من الفرد أمرا وأثبت رأيا وآمن هوى وأعسر على عواصف الأيام متقلبا » .

وأما الحكم الذى تقرره فهو أن أولى الجماعات قياما بذلك ، هم « جماعة أولى الرأى وهم الذين نبهوا ذكرا بعلو المنصب أو بالعلم أو الفضل » .

ويستطرد لطفى السيد فى الافتتاحية فيقول ان خطة الجريدة

« تأجيل الدعوى الى أجل غير مسمى » . وانتهت القضية عند هذا الحد [1] .

---

(1) نشرت الجريدة فى ٥ مايو ١٩٠٩ عريضة الدعوى التى أقيمت ضدها متضمنة أسماء المدعين وهى كما جاءت فيها :

١ ــ الخواجة اندراوس بشارة صاحب ملك . رعية الحكومة الايطالية . قاطن بالقاهرة .

٢ ــ الخواجة فخرى عبد النور . صاحب ملك . رعية الحكومة الألمانية . قاطن بجرجا .

٣ ــ باسيلى بك تادرس .

٤ ــ مقار باشا عبد الشهيد .

٥ ــ أحمد باشا رفعت .

٦ ــ محمد شريعى باشا .

٧ ــ محمد بك عثمان أباظه .

٨ ــ ناشد بك حنا .

٩ ــ تمام بك كساب .

١٠ ــ محمد بك موسى .

١١ ــ حسن بك جمجوم .

وجميع المذكورة أسماؤهم من نمرة ٣ الى ١١ أصحاب أملاك قاطنون بالقاهرة ومن رعايا الحكومة المحلية .

١٢ ــ أمين باشا الشمسى .

١٣ ــ محمد بك صادق أباظه .

١٤ ــ سليمان بك أحمد أباظه .

١٥ ــ محمود باشا أبو حسين .

١٦ ــ السيد باشا أبو حسين .

والثلاثة من ١٣ الى ١٤ أصحاب أملاك قاطنون بالزقازيق من رعايا الحكومة المحلية ونمرة ١٥ و ١٦ من أصحاب الأملاك من كفر ربيع من رعايا الحكومة المحلية .

١٧ ــ همام باشا حمادى .

١٨ ــ أمين بك العارف .

نمرة ١٧ و ١٨ من أصحاب الأملاك من رعايا الحكومة المحلية بسوهاج .

سبتمبر ١٩١٤ ،وأن ظلت تحمل اسـمه كمدير للتحـرير حتى ٢٠ نوفمبر ١٩١٤ ، اذ صدرت بعد ذلك خالية من اسمه ولم يشأ عبد الحميد حمدى الذى قام على تحريرها من بعده أن يضع اسمه فى المكان الذى خلا باستقالة لطفى السيد .

وكانت أعواما حافلة فى تاريخ مصر ، وكان للطفى السيد رأى فى كل حدث من أحداثها ، ولم يجد الأعيان فى آراء لطفى السيد ما يتعارض ومصالحهم التى اجتمعوا من أجلها فى هيئة شركة تصدر صحيفة تكون لسانا لهم ، وحين تحولت الشركة الى حزب سياسى له خطته وأهدافه لم تفترق عمـا أعلنته الجريدة من خطتها وأهدافها حين صدورها ، بل اننا لنحس أسلوب لطفى السيد وتفكيره فى الخطاب الذى ألقاه حسن باشا عبد الرازق فى اجتماع الجمعية العمومية لشركة الجريدة فى سبتمبر عام ١٩٠٧ والذى أعلن فيه قيام « حزب الأمة » .

وحين وقع ما يشبه الخلاف بين لطفى السيد وأعضاء حزب الأمة فى أخريات أيام الجريدة لم يكن خلافا على الرأى بقدر ما كان خلافا على الخطة ، فقد اتهم لطفى السيد بأنه لم ينجح فى جذب الجمهور الى مبادىء حزب الأمة وان فلسفته ومبادئه وآراءه السياسية لم تجد لها صدى فى الرأى العام ، وانه فضلا عن ذلك غير قادر على ادارة الجريدة مما جرها الى الافلاس وحملها تلك الخسائر الباهظة (١) ، ويبدو أن فشل حزب الأمة

---

(١) تقرير سرى باللغة الانجليزية فى ملف الجريدة رقم ١٩٠٧/٧/٧ بادارة المطبوعات عن استقالة لطفى السيد من الجريدة .

الحـزب يحددون اتجاهاتهم بمصالحهم ونفوذهم كان هو يحدد اتجاهه وفقا لمبدأ يؤمن به وعقيدة يدين بها ، فالدستور فى نظر حزبه وسيلة للمشاركة فى الحكم ، والدستور فى نظره ضمان للحرية وتحقيق للديمقراطية ، والفرق بين الاتجاهين أن الديمقراطية بالنسبة لحزبه وسيلة وبالنسبة له غاية ، ومن الطبيعى أن تثبت الغاية عـلى المبـدأ والعقيدة ، وتتغير الوسيلة بتغير الهـدف والمصلحة . ولم يكن جيله لينشد غير التقدم والارتقاء ، فان اهتدى اليهما فى اليسير دون العسير من الوسائل وفى العاطفة التى تستهويه دون المنطق الذى يؤوده ادراكه ، فما كان لينكر فى غده ما اهتدى اليه الرواد السابقون فى أمسه وان أنكره حينذاك ، وما ينكره الا لأنه يحذر التغيير ويخشى الفكرة الجديدة حتى تستقيم له ويدرك جدواها فيؤمن بها ويتبناها .

وكان موقف لطفى السيد من أحداث عصره متسقا مـع وجدانه وارادة عصره ومصالح طبقته ، وان خالف رأى المجموع ، وان وجد البعض فيه خروجا على المألوف ، فما كان لأحد مهما خالفه الرأى ، ليجد فيما يقول شذوذا على المنطق أو افتئاتا على الحقيقة أو مجافاة للصالح العام أو المصلحة الوطنية .

ويبدو ذلك جليا فى موقفه من استقالة كرومر ، أو عزله — كما قيل على لسان الصحف الوطنية — دون أى موقف آخر من مواقف حياته فى تلك الفترة التى عاشها حزب الأمة ، فقد كان لرجال حزب الأمة صلات ود مع كرومر ، لعله الود الذى تقتضيه المصلحة ، أو تقتضيه جفوتهم للخديوية والخوف من

السيد على الرأى العام بتلك الآراء التى تغضبه ولا يرضى عنها ومنها المطالبة بالدستور والحكم النيابى .

ومما يذكر فى هذا الصدد أن حافظ عوض وهو من رجال الخديو كان يصدر جريدة باسم « خيال الظل » لشرت أبياتا من الشعر ينسبها البعض الى الشاعر أحمد شوقى جاء فيها :

مافى الجريدة من نرجيه سـوى
« لطفى » فردوه لنـــا وكلوها .

وقصة هذا الخلاف أن الخديو عن طريق بطانته أفلح فى اقناع بعض الشركاء عام ١٩٠٩ فى الخروج على شركة الجريدة وطلب حلها وأقاموا الدعوى بذلك أمام المحكمة المختلطة ، وأنابوا عنهم محامى الخاصة الخديوية ويقال انها هى التى قامت بنفقاتها أيضا ، وأنعم الخديو على المدعين بالرتب ، وكتب لطفى السيد مذكرة بذلك قدمها الى محامى الشركة .

ويقول لطفى السيد ان الأمير حسين كامل كان رئيسا لمجلس شورى القوانين وقتذاك فدعاه اليه كما دعا أيضا محمود باشا سليمان وعلى شعراوى باشا وكانا من أعضاء المجلس وقال لهم الخديو :

— أنا لا أفهم أنكم ترفعون دعوى على خديو البلاد .

ورد لطفى السيد بقوله :

— وأنا كذلك .. ولكن سمو الخديو هو الذى رفع علينا الدعوى .

وأخذ يسرد عليه حقيقة ذلك ، وتم الاتفاق بينهم وبحضور بطرس باشا غالى رئيس الحكومة عـلى أن يطلب المدعـون

الأمة المصرية الى أسباب الرقى الصحيح » ، ولا يستطيع محرر الجريدة نفسه أن يميل مع الهوى أو يجور على القصد أو يتحيف على رجل لم يعد له فى شئون مصر أمر الا من قبيل النصح لحكومته أو ابداء الرأى اذا عن له أن يبدى فى أمر مصر رأيا ، وكل ما يعنيه من أمره أن يستخلص العبرة الوطنية التى تفيد قومه من سياسته فى مصر ومن رحيله عنها ، لذلك تصدر الجريدة ملحقا عن حياة كرومر وأعماله فى مصر فتقسمها الى قسمين : أعمال مالية واقتصادية وأعمال سياسية .

ويستطرد لطفى السيد فى ذكر أعماله المالية والاقتصادية فيثنى عليه وينوه بما حققه لمصر من خير فى هذه الناحية ، ثم يتناول أعماله السياسية فيقول انه عمل كل ما فى وسعه « لارساخ قدم دولته فى وادى النيل » ويخلص من هذا العرض التاريخى الى النتيجة التى يرمى اليها وهى أنه « اذا نظرنا اليه بعين انجليزى فلا يسع الناظر سوى الثناء عليه ، اما اذا نظرنا اليه بالعين التى يجب على المصرى أن ينظر بها الى مصلحة وطنه ، فلا يمكننا أن نصوغ له شيئا من الثناء على عمله السياسى فى مصر ، فانه حرم مصر من حياة سياسية تطمح اليها كل أمة حية » . ثم يأخذ فى تعداد مثالبه من حرمانه الموظفين المصريين من حقوقهم والقائها فى أيدى الموظفين الانجليز ، ومن اتهامه المصريين بالتعصب الدينى وهو ما تريد المصلحة البريطانية أن « تمثله هائلا مخيفا » ومن خذلانه التعليم الصالح خذلانا يراه موافقا لمصلحة بريطانيا « لأن اللورد كان ينظر فى كل أمر الى مصلحة دولته قبل كل

وفيما عدا ذلك ظل لطفى السيد المعبر الحقيقى عن ارادة حزب الأمة من ناحية والناطق اللاشعورى من ناحية أخرى بارادة عصره مما لم يكن يعنى كثيرين من أعضاء الحزب الذين لا تعنيهم تلك الفلسفة — كما كانوا يسمونها — ما دامت لا تتعارض مع مصالحهم . ولم يجد هؤلاء الأعيان وغيرهم من المثقفين فى الحزب ما يأخذونه على لطفى السيد فى موقفه من أحداث تلك الفترة فلم يكن هناك ثمة فارق أو خلاف فى الرأى بينه وبينهم حولها . ولم يكن هناك تناقض بين الناحيتين لا فى وجدان لطفى السيد ولا فى وجدان جيله ، فمن ناحية لطفى السيد لم يكن فى فلسفته وأفكاره ما يناقض اتجاهه فى تأييد حزبه ، فانه قبل كل شىء أحد أفراد تلك الطبقة التى يتكون منها الحزب الذى يمثله وينطق بلسانه » وما كانت فلسفته وأفكاره وأن اتسمت بطابع التجديد الا تأييدا لاتجاهات حزبه ، واتجاهات الطبقة التى ينتمى اليها ومصالحها ، فاذا كان ثمة فارق فهو الفارق بين العرض والجوهر أو بين المصلحة والعقيدة أو الرغبة والمبدأ » فبينما كان رجال

١٩ — سيف النصر باشا محمد .
٢٠ — مهران خلاف باشا . ١٩ و ٢٠ من أصحاب الأملاك من رعايا الحكومة المحلية بملوى .
٢١ — عبد الرحمن بك نصير (جمجرة شرقية) .
٢٢ — سيد بك حسن الطروبى (منيا القمح شرقية) .
٢٣ — سالم بك خربوش (شبلنجة شرقية) .
٢٤ — محمد بك صنصو عمدة كفر العمر منوفية (وعلقت الجريدة على هذا الاسم بقولها هكذا ورد فى عريضة الدعوى) .
٢٥ — مصطفى باشا خليل (فاقوس غربية) .

للمصريين مثلا بالقدوة الصالحة للخدمة الوطنية ، وأن يضع أمام الانجليز الفائدة التى يجنونها من التعاون مع المصريين وكسب ودهم .

ويحمل لطفى السيد على الذين يضخمون من أسباب استقالة كرومر أو عزله ويرون فيها تغييرا فى خطة السياسة البريطانية نحو مصر فيقول ان الذين يدعون ذلك « لا يقــولون بأن الوزارة الانكليزية قررت مبدأ جديدا للاحتلال غير مبدئه القديم فى أنه مرجع كل الأمور ، ولا يقولون بأن الوزارة الانكليزية كلفت العميد الجديد أن يترك مصر لسمو الأمير يتصرف فيها بما يشاء » ثم يقول ان ليس فى الأمر شيئا الا أن « انكليزيا يخلف انكليزيا » ، ومعنى ذلك أن علاقة مصر ببريطانيا يجب ألا تقوم على اعتبار شخصى ، بل على مبادىء محددة واضحة تنشد مصلحة مصر ، فليس مما يسر له المصريون أن ينقل كرومر ليخلفه جورست فكلا الرجلين خادم لدولته وكلا الرجلين انجليزى أولا وأخيرا .

وتبقى الجريدة على خطة أصــحابها فى مهادنة الاحتــلال فلا يشتط لطفى السيد فى الحملة على كرومر حين نشر تقريره الأخير عن مصر واتهم فيه الشرقيين عامة والمصريين خاصــة بالغموض والتناقض حتى ليصعب تحديد مقاصدهم ومعرفة كنه أفكارهم كما اتهم المصريين بالتعصب الدينى وان الحركة الوطنية حركة الى الجامعة الاسلامية ، ويكتفى بتفنيد آرائه والرد عليها فيقول عن اتهام كرومر للمصريين بالغموض والتناقض وانهم راضون بنتائج الاحتلال دون الاحتلال ذاته ، أن الاحتــلال

استئثارها بالسلطة اذا انفردت بالحكم ، ولعله الود الذى يقتضيه تنظيم العلاقة بين مصر وبريطانيا بما يحقق رغبة المصريين فى الاستقلال ويضمن للانجليز مصالحهم فى وادى النيل ، أو يقتضيه التعاون المشترك مع السلطة الفعلية لتحقيق الحكم الذاتى للمصريين والاشتراك فى الحكم والقيام بحركة اصلاح عامة تتناول التعليم والزراعة والصناعة والتجارة فهى « المقدمات التى تنتج الاستقلال » وهى « أيضا أغراض يجب السعى اليها بادىء الأمر » حتى اذا تحققت أمكن « الوصول بسهولة الى غرض الأغراض ومناط الآمال وهو الاستقلال » (١) .

ولم يكن هذا الود نحو كرومر الا بوصفه ممثلا للسلطة الفعلية القادرة وحدها على تحقيق الاصلاح والنهوض بالبلاد وتوسيع نطاق الحكم الذاتى ، فاذا شيعته الصحف الوطنية فرحة أو شامتة فى رحيله الأخير عن البلاد ، فما كان لهؤلاء الذين يرجون التعاون مع السلطة الفعلية أن يودعوه هذا الوداع الذى ودعته اياه الصحافة الوطنية وصحافة الخديو ، وما كان لجريدة حزب الأمة أن تحمل على كرومر عند رحيله وأقطاب الحزب ممن شاركوا فى حفل وداعه وعلى رأسهم محمود باشا سليمان رئيس الحزب ، ولكنها لا تستطيع أن تكيل له آيات المدح والثناء الذى كالته له المقطم أو غيرها من صحف الاحتلال ، فانها « صحيفة مصرية شعارها الاعتدال الصريح ومراميها ارشاد

(١) من خطاب حسن باشا عبد الرازق فى اجتماع تأليف حزب الأمة . الجريدة عدد ١٦٥ فى ٢١ سبتمبر ١٩٠٧ .

دائما أن يعيـــد الحديث فيها فى كل مناســـبة تعرض له حتى ولو لم يكن لها علاقة بالموضوع الذى يتناوله .

وليس ما يسميه كرومر تعصبا دينيا فى الحقيقة الا نوعا من التبرم والقلق لحرمان الأمة من حقوقها الدستورية لأن الأمـــة « متى أبعدت عن ادارة حكومتها وجهلت مقاصد حكامها ، أو ظهر لها منهم عين الاستئثار بالمنفعة دونها ، وحملها عـــلى ما تهوى وما لا تهوى من غير أن تستشار ، كل ذلك يدعوها الى أن تتبرم بحكومتها اذا كانت حكومة وطنية ، فاذا كانت حكومة أجنبية يكون التبرم والمقاطعة من باب أولى » .

وأخيرا يوجه لطفى السيد الحديث الى المعتمـــد البريطانى الجديد فهو لا يقصد كما قال فى مستهل مقاله التشهير بكرومر ، بل يرمى الى توجيه أنظار غورست الى دعوتهم وخطتهم ويمحضه النصح فتقول :

« وانا فى هذا المقام نمحض النصيحة لجناب السير غورست أن يعتمد فى معلوماته على كبراء الأمة الذين تربطهم به رابطة العمل بالضرورة ، وأن لا يسمع قول القائلين بأن فى الأمة المصرية تعصبا ، اذ الواقع أن تلك الأمة ليست كذلك ، كما أثبتنا بالدليل ، بل هى عطشى الى أن يعترف لها بوجود سياسى كأصغر الأمم ، ولا يكون هذا الاعتراف الا اذا أخذ الاحتلال فى أن يؤيد دعواه بأن يجعل لأفرادها الموظفين منها ارادة وحرية فى عملهم ، وأن يعطى الأمة شيئا من التداخل الجدى فى ادارة شـــئونها

شيء : سنة الوطني الغيور على وطنه » . ثم يقول وكأنه يرسم للمعتمد البريطانى سبيل التعاون مع المصريين بما يحقق مصلحة مصر ومصلحة بلاده بأن اللورد كان فى وسعه « أن يحصل لدولته على أكثر من الفوائد التى حصل عليها ، لو أنه صرف همته أيضا الى ولاء المصريين الذين وصف نفسه بأنه صديقهم ، ولو أنه وضع للتعليم العام قواعد تجعله منتجا مفيدا للأمة ، ودفع عن المعارف العمومية من كان يناهضها ، واعتمد فى الاصلاح على أكفاء المصريين ، ورشحهم بحرية العمل الى حسن الادارة ، ورغب عن محو الجنسية المصرية الصميمة بما قال من الشاء جنسية دولية لمصر [1] . لا شك أنه بذلك كان يكسب لدولته صداقة الأمة المصرية ، ولشخصه ثناء من المصريين يعادل ثناءهم عليه لعمله على نمو الحرية الشخصية واحترام الحق والمساواة بين طبقات الأمة » .

فاذا مدح لطفى السيد كرومر فلغاية ينشدها ، واذا حمل عليه فلغاية ينشدها أيضا ، مع المحافظة فى الحالين على روح الانصاف والاعتدال التى تفيد منها الأمة أكثر مما تفيد من روح التجنى والمغالاة ، والغاية التى ينشدها كما نرى هى أن يضرب

(١) كان كرومر يرمى الى تكوين مجلس تشريعى يتكون من نواب من الأجانب المقيمين فى مصر تعين الحكومة بعضهم من موظفيها الأجانب وينتخب البعض الآخر ، ويقوم هذا المجلس بالنظر فى كل ما يتعلق بشئون الأجانب المقيمين فى مصر من سن القوانين والتشريعات الى غير ذلك من الشئون القضائية ، تمهيدا لالغاء الامتيازات الأجنبية وبهذه الوسيلة تستطيع بريطانيا أن تنفرد بشئون مصر .

وتزداد عنفا فى الحملة عليه كلما عن له أن ينشر ما يسىء به الى مصر والمصريين ، فحين وقف فى مجلس اللوردات فى يوليــة عام ١٩٠٨ يحمل على الرأى العام فى مصر ، ويبدى ندمه على أنه ترك للصحافة المصرية من حرية التعبير ما جعلها توجه الرأى العام فى مصر توجيها خاطئا ، ويقول ان تعليم الشعوب الشرقية تعليما عاليا من شأنه خلق القلاقل السياسية ، وان مبادىء الحرية التى سما بها الغرب لا يصح تطبيقها على الشرقيين فارغى الأدمغة من ملكة الابتكار ، ممتلئى القلوب بالتعصب الدينى مفعمى الصدور برذائل نكران الجميل ، وحينئذ ينبرى له لطفى فيتناول نشأة الرأى العام فى مصر منذ عهد اسماعيل ، وكيف كانت مطالبه يومذاك هى مطالبه اليوم من « التطلع الى الدستور وأن تكون خدمة بلدهم خالصة لهم دون الأجانب ســواء كانوا شراكسة أم انكليز » .. واذا كان لورد كرومر قد ترك للصحافة حريتها فلأن بعضها كان مشمولا بحمايته والبعض الآخر مشمول بحماية الخديو ومهما كان من ضعف الصحافة المصرية بسبب انحيازها الى جانب ذوى الأغراض ، الا أنها لم تخلق رأيا عاما كاذبا كما يدعى كرومر ، فليس هناك من يقول أن الرأى العام المصرى منحرف عن حقيقة مصلحة البلاد ، فاذا نقدت الصحافة الادارة الانكليزية وقالت أنها تقف فى سبيل العلم والارتقاء العقــلى للمصريين ، فان الصحافة لم تخترع هذا القول بل اخترع هــذا المذهب لورد كرومر اذ كان يشحن ميزانية المعــارف بمئات الألوف ثم يبنى بها مدارس بنفقات باهظة بعضها يقع على نفسه

الداخلية ، ومتى حصل ذلك كسب الاحتلال صداقة المصريين واعترافهم الخالص ، وأصبح ودهم له لا يخفى ، ولا تغير وجهه الحوادث ، وانتبذ القلق بالتعصب الدينى الموهوم مكانا قصيا » .

الا أن هذا الأسلوب الناعم فى مخاطبة الاحتلال سرعان ما تغير بتغير السياسة البريطانية فى مصر وانتهاجها سياسة جديدة هى التى عرفت « بسياسة الوفاق » وتذهب هذه السياسة الى ملاينة الخديو واطلاق يده فيما لا يمس مصالح الاحتلال من شئون مصر . ولقيت هذه السياسة من رضاء الخديو وترحيبه بها ما صرح به الى مكاتب « الديلى تلجراف » فى مايو عام ١٩٠٧ من أنه لا يعمل ضد الاحتلال واذا كان المعتمد البريطانى لا يستطيع حكم مصر وحده ، فانه مستعد للتعاون معه ، فليس ثمة فائدة للمصريين من استبدال احتلال باحتلال ، وان الاحتلال البريطانى خير من أى احتلال آخر .

ولا يرضى حزب الأمة عن هذا الوفاق الجديد بين الخديو والمعتمد البريطانى ، فمن شأنه أن يضاعف من استبداد الخديو مما يقضى على طموح الأعيان الى المشاركة فى الحكم أو امكان التفاهم مع الاحتلال على مصلحة مصر ، وتشتد لهجة الجريدة ضد الاحتلال وتعنف فى نقد كرومر عندما أصدر كتابه « مصر الحديثة » فتتهمه بالجهل ، ويقول لطفى السيد فى حملته عليه وبأسلوبه المهذب « أن اللورد عالم بالقراءة والكتابة بحكم القانون ، ولا يصح أن يكون عالما بالشريعة الاسلامية بحكم القانون أيضا « وانه قد أساء الى نفسه وأساء الى العلم بذلك » ،

القوانين المصرية » وتذكر له كيف عمل على تأليب أوربا على المصريين وكيف شوه الوطنية المصرية وعمل على تعطيلها « والقاء العقبات فى وجهها » وعلى عكس ما يدعى لم ينهض بالتعليم « ولم يكن يقصد من ورائه الا تخريج موظفين » .

ولم يكن لطفى السيد فى هذا الا ممثلا لحزبه عن ايمان حقيقى بسلامة الأهداف التى يسعى اليها ويعمل على تحقيقها ، والنهج الذى يسير عليه الحزب فى ذلك ، ولم تكن الملاينة فى البداية الا أملا فى تحقيق بعض الأمانى القومية ، وما كانت الملاينة فى نظرهم خضوعا أو استسلاما للانجليز ، وانما كانت من قبيل التسليم بالواقع الفعلى ، فطالما كان الانجليز يملكون القوة التى لا يقدر عليها المصريون ولا يستطيعون مواجهتها ، فلا بأس على المصريين من أن ينالوا عن طريق الملاينة ما يعز عليهم عن طريق القوة ، وطالما كان الانجليز يرفضون التسليم بكل الأمانى القومية للمصريين ، فلا ضير عليهم من أن ينالوا بعضها مما لا يتعارض مع المصالح البريطانية ، ولا يرى الانجليز فى قبوله ضيرا عليهم ، ولا شك أن سبيل المعاندة — كما يقول لطفى السيد فى الجريدة — لا يثمر غير المعاندة .

ولكن الملاينة وان قامت على منطق الواقع الفعلى لا تثمر مع الانجليز ، فانهم بدورهم يرون أن منطق الواقع الفعلى يحملهم على ألا يفرطوا فيما يملكون من أمور مصر ما داموا لا يسلمون به قسرا ، وليست القوة المادية وحدها هى السبيل الى مواجهة الانجليز ، فان شعورهم وحده بأن مصالحهم تتعرض للخطر ، هو

قبـل أن يتم بناؤه ، وبعضها ينعق فيه البوم ثم يصرف كثيرا مما بقى لشبان انكليز وكل اليهم خنق الملكات العلمية » .

ويستطرد لطفى السيد فى الحملة عليه فيقول « انه يريد أن يجعل من مصر مستعمرة لأبناء التاميز » ولكن مصر لم « يعـد يهمها وعد أو وعيد فقد عرفت دخيلة مقاصد الانكليز وعـلى المصريين أن ينظروا لجميع المشروعات الانكليزية بالنظر الدقيق وأن لا تخدر أعصابهم سياسة الوفاق الجديدة فان لورد كرومر قد كشف اللثام عن مقاصد هذه السياسة الجديدة فى خطبته هذه القصيرة » :

وفى مقال آخر فى هذا الموضوع يؤكد لطفى السيد أن الصحافة لم تخلق رأيا عاما كاذبا كما يقول لورد كرومر ، بل على النقيض من ذلك ساعدت على انماء رأى عام حقيقى ينبنى على حسن التفكير فى مصلحة مصر ويقول بسلطة الأمة ، ولم تقل « الصحافة غير ما يقول الأعيان الذين طالبوا بالدستور الكامل والتدرج اليه من الآن » وليقل الانجليز ما شاءوا فان المصريين قد « عقلوا تماما مضار الحكم الشخصى وازدادت كراهيتهم له يوما بعد يوم لاستبداد الحكومة وتفردها بالأعمال العامة » .

ويذهب لطفى السيد الى أبعد من ذلك فيتهم كرومر بأنه لم يكن كريما فى موقفه من انشاء الجامعة المصرية ، وانه كان يتدخل فى كل كبيرة وصغيرة حتى فى تعيين مأمورى المراكز ، وانه كان يضع سلطة الموظفين الانجليز فوق كل سلطة ولو كانوا مرءوسين ، وكان يتـدخل فى شئون الادارة بأكثر مما تجيزه

بينهم وبينه الى طلب الاستقلال وأن تكون صداقة المصريين للانجليز صداقة الحر للحر لا العبد للحر ، أخذ يداورهم ويبدى لهم أن المصريين ليسوا أهلا للاستقلال ، وان مركز مصر « الحربى والجغرافى » يجعلها « عرضة لاستيلاء كل دولة قوية عليها وقد تكون غير انجلترا » [1] .

ولم تسلم بريطانيا لمصر عام ١٩٢٢ بما سلمت به من المطالب المحدودة الا بعد أن واجهت تلك الثورة العنيفة من المصريين عام ١٩١٩ ، وجاء تسليمها مقترنا بتحفظات تؤمن كافة مصالحها ولا تعوق حريتها من العمل فى مصر وفقا لتلك المصالح وتحت ضغط الثورة وحدها .

ولا يجهل لطفى السيد تلك الحقيقة ولا ينكرها حزب الأمة بدوره ، ولكنهم كانوا يرون كما يرى لطفى السيد أن اعداد الأمة « بمقومات الاستقلال » يتطلب وقتا لا بأس من أن تنال فيه الأمة بعض الحقوق التى تنشدها والتى يرتضيها الانجليز ، ووجدوا من كرومر تشجيعا يحفزهم اليه علة يخضد بهم من شوكة الحركة الوطنية ويضعف من تأثيرها ، وقد أشار فى تقريره عام ١٩٠٦ الى جدوى التعاون مع هذه الفئة من المعتدلين أتباع الشيخ محمد عبده ، ولن يعوقهم رضاؤهم بهذا القليل دون السعى وراء غاية الغايات وهى الاستقلال التام .

ولكن السياسة البريطانية تتحول بعد عزل كرومر عن هذه

---

(١) هذه حياتى ص ٨٠ .

الذى يحملهم على التسليم ببعض ما يرضى به المصريون سببا للمهادنة بينهم وبين المصريين ، وما دام المصريون تتفرقهم أهواء عديدة وينقسمون شيعا ، لكل شيعة خطتها وأهدافها الوطنية التى يختصمون عليها ، ولا يستطيعون توحيد صفوفهم لمواجهة الاحتلال ، فلا بأس على الاحتلال من أن يضرب بعضهم ببعض ليملك ويحكم ويستبد ما شاء له الاستبداد ، ولا يسلم للمصريين حتى بما يقتضيه الوئام بينه وبينهم من أمور يعتقد هذا الفريق المعتدل من المصريين أنها لا تضير مصالحه العليا فى شىء ، كتوسيع نطاق الحكم الذاتى والنهوض بالتعليم ، فانه يعلم عن يقين أن التسليم للمصريين بهذه المطالب المتواضعة سيجر الى التسليم بغيرها ، حتى يأتى اليوم الذى يطلبون فيه الاستقلال التام ، وهو ما لا يريد أن يسلم به الاحتلال أو يسلم بغيره من المطالب المتواضعة ، الا أن يرى مصالحه العليا تتعرض للخطر ويكون تسليمه حينذاك بقدر ، فعلى قدر ما يسلم به ، على قدر ما يضمن تأمين تلك المصالح والمحافظة عليها .

ولم يحدث أن سلم الانجليز للمصريين فى أمر من الأمور الا كرها أو تحت ظروف قاهرة تحملهم عليه ، فقبل ثورة سنة ١٩١٩ ، كانوا ينوون ضم مصر الى الأملاك البريطانية ، وحين ذهب الزعماء الثلاثة : سعد زغلول وعلى شعراوى وعبد العزيز فهمى لمقابلة المعتمد البريطانى فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ يتحدثون اليه فى بعض المطالب التى تهم المصريين بعد انتهاء الحرب ، وزوال الآثار التى ترتبت عليها ، وتطور الحديث

يمثلون العصبيات الريفية الثرية » وكان بعضهم عضوا فى بعض الهيئات النيابية القائمة ، وفئة المثقفين وكانوا فى الحقيقة من هذه الفئة الأولى أو أبنائها وأن كانوا يمثلون الفئة المتعلمة من طائفة الأعيان ، وكان المتعلمون فريقين : فريق يرتبط بأحكام الوظيفة وقيودها » وفريق لا يرتبط بالوظيفة الحكومية ولا يخضع لقيودها ، وأفراده فى العادة من المحامين والأطباء أو المشتغلين بالصحافة ، وكان لطفى السيد أحد أفراد هذا الفريق الأخير منذ أن استقال من عمله الحكومى عام ١٩٠٥ وتفرغ للمحاماة ثم للصحافة كما عرفنا ، وحين كان مفروضا أن الجريدة وحزب الأمة سيكونان فى رعاية كرومر ، لم يبد أى مظهر للتباين بين هذه الفئات الثلاث ، فلما قامت سياسة الوفاق ولم يعد هناك أمل فى التعاون بين حزب الأمة والاحتلال » واتخذ حزب الأمة موقف المعارضة من السلطتين الشرعية والفعلية ، بدأ تباين النزعات والمصالح فى الظهور . ففريق الموظفين قد لاذ بالصمت ، ولم يظهر له أى نشاط لا على صفحات الجريدة ولا فى حزب الأمة ، فلم يكن من المعقول أن يقف الموظفون موقف المعارضة من الحكومة وليس هناك من يحميهم من بطشها ، وقد ارتبطوا بحزب الأمة منذ البداية على أساس التعاون مع الحكومة . بل أن من هؤلاء الموظفين من حمل على الجريدة ، ونقد سياستها كأحمد عفيفى المستشار بالاستئناف العالى وكان طامعا فى رتبة الباشوية » ومنهم من أنكر صلته بحزب الأمة وأبدى عدم ارتياحه لخطة الجريدة كفتحى زغلول ، مع أنه كان عضوا فى اللجنة التى وضعت

الفئة الى الخديو ، فليس للخديو من المطالب ما يعسر على الاحتلال أو يتعارض مع المصلحة البريطانية ، وكل ما يبغيه أن يمارس سلطاته التى حرمه الاحتلال منها ، ولا بأس على الاحتلال من أن يسمح له منها بما لا يعوق سياسته ، ويرضى الخديو بهذا القليل بعد أن يئس من الكثير فتنكر للحركة الوطنية ، واشتط فى الحملة على حزب الأمة الذى يطالب بالدستور والحكم النيابى ، ولم يكن يحمل لأصحابه من قبل ودا أو حبا ، ولم يكونوا هم بدورهم ممن يحملون له حبا أو ودا أو يثقون فى سلامة اتجاهاته نحو الحركة الوطنية .

وكان هذا الوفاق الجديد بين الخديو والاحتلال سببا فى تغير المعتدلين عليه وخاصة بعد أن أعلن جورست أن الأمة المصرية ليست أهلا للدستور ، وأخذ الخديو فى اضطهاد الحركة الدستورية ، وحمل لطفى السيد لواء المعارضة ضد الخديو والمعتمد البريطانى أو السلطة الشرعية والسلطة الفعلية كما كان يدعوهما . ويعنف فى حملته عليهما كلما بدر منهما ما ينكر على الأمة مطالبها الدستورية ، أو صدر عنهما ما يحد من الحرية الشخصية أو حرية الرأى ، أو الوقوف ضد الاصلاح .

وقد أثرت سياسة الوفاق الى حد ما فى تماسك حزب الأمة ، وان لم يؤثر ذلك فى موقف الجريدة ومحررها من الأهداف التى قامت عليها والتى يؤمن بها محرر الجريدة ، فمن المعروف أن حزب الأمة كان يضم منذ البداية فئتين مختلفتين من حيث نزعاتهما ومصالحهما ومن حيث ثقافتهما : فئة الأعيان وكبار الملاك وكانوا

يفتحى زغلول ، بالرغم مما أبداه من أعذار وما أبداه من معارضة لخطة الجريدة ، فصرح لأحمد شفيق رئيس الديوان الخديوى بأنه سيحمل هذا الخطاب الى جورست شاكيا اليه أن يتدخل موظف كبير « فى مسائل الجرائد والمسائل السياسية ويكون عضوا فى حزب » (١) مما يدل على التواء الخديو كما يدل على نوع الوفاق بينه وبين جورست ، فقد بقيت سلطة الاحتلال هى التى تحكم فى الواقع بالرغم من تسليمها للخديو فى الظاهر بما يرضيه من مظاهر السلطة دون واقعها ، ولم تفرد يده فى العمل الا فيما لا يؤثر على جوهر المصالح البريطانية كالرتب والنياشين والأوقاف والأزهر وبعض المصالح الشخصية .

وأما فريق الأعيان فقد انقسموا على أنفسهم ، فمنهم من رأى أنه يستطيع أن يفيد شخصيا من علاقته الطيبة بالخديو كما كان يفيد من كرومر ما دامت مثل هذه الأمور التى تهمهم قد آلت اليه فأخذ يترضاه ويتقرب اليه فانشق على الجريدة وهاجمها وطالب بتصفية الشركة وحلها كما عرفنا من قبل .

ويقى من بقى من الأعيان بعد ذلك يمولون الجريدة بأموالهم ويؤلفون حزب الأمة ، فقد كانوا يؤمنون تماما أن مصالحهم كطبقة لا تتفق مطلقا مع ما يرمى اليه الخديو من توسيع سلطاته ، لا سيما وان سياسة الوفاق قد كشفت تماما عن حقيقة العوامل التى دفعت الخديو من قبل الى مناصرة الحركة الوطنية ،

---

(١) مذكراتى : جـ٢ . م٢ ص ١٤٣ .

قانون شركة الجريدة وكانت تربطه بلطفى السيد صداقة وطيدة .
فحين استقبله الخديو فى ٩ يناير عام ١٩٠٨ ، وكان يعتقد أنه غاضب عليه بسبب الحكم الذى أصدره فى قضية دنشواى ، فأراد أن يعتذر عنه بأنه كان مسوقا اليه أجابه الخديو « بأنه لا يفكر فى ذلك ولا سيما انه لم يكن رئيس المحكمة المخصوصة ، وأنه اذا كان هنـاك انتقاد من هـذه الناحية فيكون عـلى بطرس باشـا غالى وهو من المخلصين لسموه » . وأما ما ينقده عليه قبـل كل شيء فهـو أنه « من حـزب الشيخ محمـد عبده الذى افتضحت نياته السيئة أخيرا » . واستشهد الخديو على ذلك بخطابين بعث بهما الشيخ محمد عبده الى مستر بلنت يرى فيه سحب كل سلطة من يد الخديو اذا أريد وضع نظم جديدة لادارة مصر ، وقال فيهما الشيخ انه استشار فى رأيه هذا كثيرا من المفكرين فوافقوا عليه ، وسأل الخديو فتحى زغلول عمن استشارهم فى هذا الأمر فأجاب بأنهم سعد باشا [1] ، والشيخ عبد الكريم سلمان ، والشيخ عبد الرحيم الدمرداش ، وأضاف الخديو : « ان مما ينقده عليه أيضا فهو أعماله فى حزب الأمة ، وفى الجريدة وقد أراد فتحى زغلول أن يعتذر عن ذلك فأبدى للخديو عدم رضائه عن خطة الجريدة ، وانه حرر لمديرها خطابا بذلك ، ووعد الخديو باحضار هذا الخطاب له » .

ورأى الخديو أن يتخذ من هذا الخطاب وسـيلة للايقاع

(١) يقصد سعد باشا زغلول .

البريطانى قد رأى فى محالفة الخديو خيرا للاحتلال من محالفتهم[1]، وكان لهذا نتيجة عكسية ظهرت على صفحات الجريدة وفى كتابات لطفى السيد ، فقد كان مفروضا أن هؤلاء الأعيان سيقفون حائلا دون اندفاع المفكرين وحماسهم ، الا أن هؤلاء الأعيان وقد انقطع بهم أمل التعاون مع الاحتلال قد تركوا ميدان الحرية فسيحا أمام المفكرين للتعبير عن آرائهم ، وكان هؤلاء المفكرون هم الذين يحررون الجريدة وينطقون بلسان حزب الأمة كلطفى السيد وطلعت حرب ومحمود عبد الغفار ، وكان هؤلاء المفكرون — كما قلنا — من الشباب المثقف ثقافة غربية وشرقية واسعة ، وممن هجر وظائف الحكومة الى العمل الحر ، الا أن عددهم كان قليلا لا يتجاوز أصابع اليد ، ولا يعنى ذلك أن أثرهم كان ضئيلا ، بل على العكس نجد أنهم هم الذين تركوا أعظم الأثر على صفحات الجريدة ، وكان أبعدهم أثرا لطفى السيد ، فقد كان أمة وحده ، وعلى يديه تتلمذ فريق من الشباب النابه حمل لواء القيادة الفكرية جديرا بحملها الى الأمل المرجى من غايتها .

ولم يكن هؤلاء المفكرون كالأعيان تدفعهم مصالحهم وتحدوهم منفعتهم الشخصية أو الطبقية بقدر ما كانت تدفعهم وتحدوهم مبادىء ومعتقدات تبلورت فى أذهانهم نتيجة لثقافتهم واتصالهم الفكرى بالغرب ، فحين كان لطفى السيد يدعو للجامعة المصرية « كان يدعو لها وهو متأثر بالفكرة القومية التى سادت

(١) Lord Lloyd : Egypt Since Cromer p. 70.

مما حمل الوطنيين على قطع علاقاتهم به ، فقد ظهر الخديو ابان سياسة الوفاق بمظهر من يهمه سلطان الحكم وجاهه فحسب ، فلم يكتف بالابتعاد عن الوطنيين والتنكر لهم ، بل ذهب فى اضطهادهم والتنكيل بهم الى أبعد مما كان يظن عنه .

لهذا كانت حملة لطفى السيد على سياسة الوفاق تمثل الى حد بعيد حقيقة موقف الأعيان من الخديو ، كما تمثل فى نفس الوقت اتجاهات المثقفين والمبادىء التى يؤمن بها لطفى السيد والتى جعل من نفسه داعية لها .

فالأعيان يرون أن الوفاق ليس الا وفاقا ضدهم وضد مصالحهم كطبقة ، كما رأوا أن أية زيادة فى سلطات الخديو انما تتم على حساب نفوذهم ورغبتهم فى مشاركة الخديو الحكم والفرق بين هؤلاء الأعيان والمنشقين عليهم ، أن المنشقين كانوا ينظرون الى مصلحتهم كأفراد ، أما الآخرون فكانوا ينظرون الى مصلحتهم كطبقة ، والمعروف أن المنافع الفردية ما هى الا منافع عاجلة تتعلق بذات الفرد ، أما المنفعة الجماعية فانها تتصل بالوضع الاجتماعى لطبقة ما فى مجموعها وليس لكل فرد وحده ، وهى فى هذا تخضع للتطور الاجتماعى للطبقة .

على أن هذه البقية الباقية من الأعيان فى حزب الأمة قد فتر حماسها عما كان عليه عند بداية تكوين شركة الجريدة واعلان قيام حزب الأمة ، فان حليفهم الطبيعى ضد الخديو وهو المعتمد

دستور » والانجليز مخطئون اذا كانوا يعتقدون « أن المصريين لا يريدون تغيير شكل الحكومة الشخصية » وهم مخطئون اذا ظنوا أن الحركة الوطنية « كاذبة » وان « مصدرها ذلك الخلاف بين الخديو والمعتمد البريطانى فعملوا على احلال الوفاق محل الخلاف كى يقضوا كما يتوهمون على هذه الحركة الوطنية ، ظنا منهم أن الأمـة لا تقدر غير الحكم الشخصى أو الحـكم الاستبدادى ، فأرادوا بسياسة الوفاق أن يظهروا للملأ أن السلطة الشرعية راضية عنهم فتموت الحركة الوطنية ، وتستسلم الأمـة للاستعباد والرضاء بالبقـاء تحت نير الحكومة الاستبدادية » فالحركة الوطنية ليس سببها سياسة الوفاق أو سياسة الخلاف ، بل هى حركة صادرة من أعماق الأمة وان سببها ليس الا كراهية الأمة للحكم الشخصى ، وستظل تقول « بسلطة الأمة وأن مقامها فوق كل مقام » .

والحكومة الشخصية ليست الا « أخس » أنواع الحكومات ، اذ انها تستمد وجودها من أصل واحد هو « عبادة البسالة » وليست عبادة البسالة الا وهما حطمه العلم الحديث الذى جعل من العالم لا الملك موضع الاعجاب والاكبار ، كما أنها تقترن دائما بصفات الذل والعبودية فى نفوس الأفراد ، فاذا « قبـل الناس حكومة الفرد — وهى أحط أشكال الحكومات — فى أزمنة الجهالة والتأخر ، فليس لهذا النوع من حكومة الفرد بقاء فى القرن العشرين ، ومصر بمدنيتها القديمة ونظمها الاجتمـاعية

العريقة أولى الأمم بألا يكون للحكومة الشخصية فى أرضها بقاء » .

والحكومة المصرية — كما يراها لطفى السيد — حكومة شخصية يسيرها الاحتلال ، لا فرق فى ذلك بين أن تظهر سافرة ، أو تتوارى وراء سياسة الوفاق ، فسلطة الاحتلال فى الحالين واضحة ، ويحمل لطفى السيد على الحكومة وينقد أعمالها بهذه « الصفة اللاصقة بها » صفة أنها أداة لتنفيذ أوامر الاحتلال ورغباته فكل وزير مصرى قد « رمى فى وزارته بمستشار ، عين ليستشار وليس له من التنفيذ شىء ، فاذا هو فى العمل كل شىء ، والناظر مهما كان علمه ومهما صحت رغبته أمام هذا المستشار المدرع بقوة الاحتلال ليس الا مرءوسا رضى الناظر بهذا الاعتداء أو لم يرض » .

ويتتبع لطفى السيد تغلغل الموظفين الانجليز فى الحكومة المصرية تغلغلا لم يترك للمصريين — من القاضى الى المهندس والمدرس وضابط البوليس — رأيا أو ارادة فى شئون بلادهم .

وهذه الحكومة الشخصية ، الحكومة المطلقة لا يهون عليها أن تعمل لتقدم أمتها فى جميع مقومات حياتها بنسبة واحدة ، فاذا عملت لنشر الأمن ، واشتغلت بتحسين وسائل المواصلات ، واهتمت بتنظيم حال الرى ، رجعت بالتعليم الى الوراء درجات وحالت بين الأمة وبين التعليم الصحيح ، الذى يذهب من قلوب الأفراد الخوف من الحاكم المطلق ، وينزع بها الى طلب الدستور ،

وهذا ما تصنعه الحكومة المصرية هربا من طلب الدستور .

وعلى الأمة بعد ذلك أن تظهر غضبها واستياءها واحتجاجها على كل ما من شأنه أن يطيل بقاء الحكومة الشخصية أو يوسع سلطاتها ، أو يبعد بين الأمة وبين الدستور ، وعليها أن لا تترك أعمال هذه الحكومة الشخصية تمر بها مموهة بالرواء الحسن ، ودواعى الاطمئنان ، وهى فى جوهرها ، تبعد بها عن الدستور ، فالأمة قد عرفت نتائج سياسة الوفاق وسياسة الخلاف ، ورأت أن عمل المحتلين فى السياستين عمل استعمارى يموهه الاستعمار بقوله انه لمنفعة مصر وتقدمها وتمدينها .

ويعرض لطفى السيد لفكرة الدستور بالتحليل فيقول ان « الدستور لا يخلق للأمة نظاما ديمقراطيا من العدم ، ولا يهبها القدرة على مراقبة الحكومة ، ولكن الدستور هو تدوين الواقع من قدرة الأمة على أمرها ، وأخذها بزمام مصالحها ، وهو الذى يخلق فى نفوس الأفراد والمواطنين صفات الحرية والاستقلال ، وهو الذى يحمى هذه الصفات وينميها ، ولا يجعل بعد ذلك للاستبداد عليها سبيلا .

والدستور لا يخلق حق مراقبة الأمة على حكومتها ، لأن هذا الحق طبيعى صرف موجود فى طبائع الأمم ، وفى طبائع الحكومات ، ولكن الدستور هو الذى يقر هذا الحق ويجعل الحكومة تعترف به اعترافا صريحا .

ويلى اهتمام لطفى السيد بالدستور والالحاح فى طلبه ،

اهتمامه بالتعليم والالحاح فى تقويمه ونشره ، ويحمل عـلى الاحتلال لاهماله التعليم حملته عليه لانكاره استحقاق المصريين للدستور ، فالتعليم — كما يعتقد لطفى السيد ويراه — هـو الدعامة الأولى للاستقلال ، ولا تستطيع أمة أن تحقق استقلالها مالم يتوفر لها مستوى لائق من التعليم ، ذلك التعليم الذى يكلف الشباب عناء وسهرا طويلا فى « تحصيل ضروب الكفاءة القومية من علمية الى تجارية الى صناعية الى قوة فى الأخلاق ، ويكلف نساءنا مراقبة جدية لأطفالهن وتمرينهم على حب الأقارب والوطن والصدق فى القول والعمل ، وتلقينهم أنهم ما خلقوا الا ليعملوا لخير بلادهم » .

وكانت تلك بداية الطريق التى كشفت عن مواهب لطفى السيد وفلسفته وآرائه ، تلك الآراء التى كانت هديا لجيله وأمته ، والتى قدر لها أن تكون نبراسا لكفاح أمة فى تطلعها الى الرقى والكمال — كما كان يقول — وفى نضالها الدائب للحرية والاستقلال .

أفكار جديدة

واستطاع لطفى السيد أن يتخذ من الجريدة منبرا لأفكاره وتعاليمه ، فكان منها تلك المدرسة الفكرية التى تركت آثارها البعيدة فى جيلها وفى الجيل الذى تلاها ، وأثمرت فى حياته كأغنى ما يكون الثمر ، وأكثر مما كان يأمله منها ، ولم تكن صحيفة الأعيان بقدر ما كانت صحيفته التى تصدر بفكره واتجاهاته وفلسفته ، فأقام منها وفيها مدرسة تبوأ على صفحاتها وفى ناديها مقعد المعلم والأستاذ ، وكان فى سمته وسلوكه كما كان فى علمه وفى كل ما يصدر عنه معلما وأستاذا جلت مكانته بين رواده وتلاميذه ، فكان خير قدوة ، وكان أخصب فكر ، وكان أستاذ الجيل غير منازع ، ووصل ما انقطع من رسالة الامام محمد عبده وجمال الدين الأفغانى ورفاعة الطهطاوى .

وأدرك لطفى السيد الأفغانى وتتلمذ على الشيخ محمد عبده فى مدرسة الحقوق واتصل به وعرفه بعد ذلك فى سويسرا ولم يدرك الطهطاوى ، ولم يتتلمذ على الأفغانى وان سعى اليه حين زار استانبول وهو طالب بمدرسة الحقوق صيف عام ١٨٩٣ .

وانه ليقص من خبر سعيه الى حكيم الاسلام ، وكأنه فى تلك السن الباكرة يخترق حجب المستقبل ليجد نفسه على نفس الطريق

الذى سلكه أولئك الهداة الأوائل ، ولعله أراد أن يصل نفسه بالحكيم وقد عز عليه أن يصل حياته به ، كما وصلها كل من سبقوه اليه ، فلا أقل من أن يكون فى حياته ما يذكر عن صلته بالأفغانى ، مما يعنى بتفصيله فى قصة حياته فيقول :

« مررت بأحد مقاهى الأستانة فلقيت فيها بعض المصريين ، وفيهم سعد زغلول بك (باشا) وكان وقتئذ قاضيا بالأستئناف ، والشيخ على يوسف ، وحفنى بك ناصف ، وقد تأهبوا لزيارة السيد جمال الدين الأفغانى ، فصحبتهم الى منزله ، وكنت أعرف طرفا من حياته ، ولكنى لم أكن قد اجتمعت به من قبل ، وكان قد ذاع صيته فى الشرق الاسلامى كمصلح دينى ، وفيلسوف جليل ، وسياسى خطير ، ونزل مصر سنة ١٨٧١ وأقام بها حتى اواخر سنة ١٨٧٩ ، وعلى يديه نبغت طائفة من العلماء وكبار الكتاب فى القطر المصرى ، وقد رحل الى الهند وايران والعراق واوربا ثم أقام فى أواخر حياته بالاستانة ، فنزل ضيفا على السلطان عبد الحميد فى منزل يدعى (المسافر خانة) موفور العيش ووسائل الأطمئنان ، وقد قوبل من العلماء ورجال السياسة الأتراك بالحفاوة ، والأكرام ، وكان يخرج عصر كل يوم للرياضة والنزهة فى أطراف المدينة على عربة سلطانية خاصة .

ولما ذهبت اليه مع اخوانى ، الفيته رجلا مهيب الطلعة ، قوى الشخصية لا نظير له بين أهل عصره فى علمه وذكائه وألمعيته ، وكان ابيض اللون ، ربعة ، ممتلىء البنية ، أسود العينين ، نافذ اللحظ ، خفيف العارضين ، مسترسل الشعر ، جذاب المنظر ، يلبس عمامة وجبة وسراويل على زى علماء الآستانة .

واظهر ما رايته فيه سعة الأطلاع ، وقوة الحجة والاقناع ، فكان يستوى فى مجلسه الطالب مثلى وأساتذته الحاضرون .

وفى اليوم الثانى ذكرت لسعد زغلول رغبتى فى التلمذة على السيد جمال الدين وسألته عن السبيل التى أسلكها لأكون تلميذا له ، فأجاب سعد :

ـ أذهب اليه وأطلب منه ذلك .

فقصدت اليه ، فما كدت أقبل عليه حتى قام لتحيتى كالمعتاد ، فقلت له :

ـ أنا لست زائرا ولكنى تلميذ ...

فسر رحمه الله بذلك ، وأخذ على عهدا بأن الازمه طول اقامتى بالأستانة .. وقد فعلت وأهم ما أظن أنى انتفعت به من السيد جمال الدين فى تلك المدة أنه وسع فى نفسى آفاق التفكير ، وهدانى الى أن المرء لا يستطيع أن يربى نفسه الا اذا حاسبها آخر كل يوم على ما قدمت من عمل ، وما لفظت من قول وما خطر لها من خاطر .

وكان جمال الدين ميالا للسياسة يتحدث عنها كثيرا ، وكأنه يريد أن يقيم فى الشرق دولة تضارع انجلترا فى الغرب .

وكان رحمه الله شديد النقمة على الانجليز لسياستهم فى البلاد الاسلامية ، وهدمهم لدول الاسلام ، ولما وجده من اعتداءتهم عليه ، واخراجهم له من الهند ، ودسهم له فى مصر حتى أخرج منها فى عهد الخديو توفيق ، وهو الذى كان يتمتع فى عهد الخديو اسماعيل بكرم الضيافة ، وكان يجرى له راتب شهرى .. وقد روى لى قصة سعيه الحثيث للافراج عن لطيف سليم باشا ومن معه من الحبس حينما قاموا بالثورة العسكرية فى مدة الوزارة المختلطة .

وكان رحمه الله يقدر تلميذه (الشيخ محمد عبده) واذا ذكر اسمه فى مجلسه أعرب عن احترامه له ، وتقديره لذكائه وعلمه ، وكان يعيب على المصريين تخاذلهم ومعرفتهم ونزاعهم وسط ما يلم بهم من الحوادث الجسام .. ويردد قوله (اتفق المصريون على الا يتفقوا) .

وكان طيب الحديث ، لطيف المعشر ، حلو الفكاهة ، واذكر من حوادث مزاحه الطريف أنه قدم لى يوما سيجارة فدخنتها ، فأعطانى الثانية ، فاعتذرت ، فقال لى :

الا ترى أن الانسان منذ نشأته الى الآن يأكل ويشرب ، ويلبس ، على خلاف فى الصورة فى العصور المتغيرة ، ولكن الجوهر واحد .. فما الذى جد عليه حتى علا نفسه فى القرنين الأخيرين ، فاستكشف البخار والكهرباء .. الخ . – لا اظن أنه جد عليه شىء الا شرب الدخان .. اشرب يا ولدى اشرب .. ! » .

وحين اهتدى لطفى السيد طريقه فى الحياة العامة ، رضى طريق الشيخ محمد عبده ، من الملاينة فى الدعوة والالحاح فى طلب الاصلاح ونبذ طريق الأفغانى من الملاحاة والعنف والثورة ، فقد كان الأفغانى رجل العالم الاسلامى الغاضب لعدوان أوربا على الشرق ، والثائر على الاستبداد الذى أدى الى تخلف أمة الاسلام ، أما محمد عبده ولطفى السيد فكانا رجلى مصر وحدها بظروفها التى حملتهما على القصد والاعتدال بعد فشل الثورة التى خاضتها .

وارتطم الثلاثة بموجة السياسة ، فخاضوا غمارها كل على طريقته وهدى زمانه ، السياسة بمعناها فى أمم الشرق التى تواجه موجة الاستعمار العنيفة أو التى اغتالها الاستعمار وقضى على استقلالها والتى تخضع لاستبداد الملوك وعبث السلاطين ، والسياسة فى أمم تصحو من غفوتها لترى دنيا غير دنياها التى غفت عليها ، دنيا من العلم والفكر والقوة ، وترى خيلا ورجلا يأتيها من الغرب مدلا بسلطان العلم وقوة الدولة يستذلها وينهب

مواردها ويحكمها بسـياط الظلم والاستعباد ، وترى حكامها أذلة مستضعفين أمام صـولة الاستعمار ، طغـاة مستبدين فى حكمهم ، فاذا عرفت طريقها للتقـدم والارتقاء وقف استبداد الحكم وطغيان الاستعمار عائقا لها عن التقدم والارتقاء ، وغدا على كل حركة للاصلاح فى تلك الأمم أن تواجه استبداد الحكام وطغيان المسـتعمر ، فكان هـذا الرباط الوثيق بين السـياسة والاصلاح فى أمم الشرق .

وحين أوغل حكيم الاسلام فى ميدان السياسة كان يرى فى القضاء على الاستعمار والحكومات الغاشمة أولى مراحل التقدم والارتقاء وتحقيق الاصلاح المنشود ، وحين ولج محمد عبده ميدان السياسة ، ولجها وهو ينشد من نجاح الثورة السياسية وسيلة لتحقيق ثورته الاصلاحية ، فلما فشلت الثورة السياسية ، رأى أن يستعين على خطته فى الاصلاح بملاينة السلطة الفعلية الحاكمة فجفا السياسة وان لم يهجرها ، وأبدى رأيه فى الطريقة التى تحكم بها مصر حين طلب « ولفرد بلنت » منه الرأى كما قدمنا ، وأعلن رأيه الفريد الذى عرفناه فى الأسرة العلوية حين ظهرت الدعوة للاحتفال بالعيد المئوى لولاية محمد على .

أما لطفى السيد فقد أوغل كالأفغانى فى ميـدان السياسة ولكن على طريقة الامام [1] وخطته وأسلوبه ، وقضى حيـاته

---

(١) هو الامام الشيخ محمد عبده وكان يدعى أحيانا بالأمام فحسب فلا يظن الا انه المعنى بها ، كما تعنى استاذ الجيل احمـد لطفى السيد .

كالامام يتنقل بين مقاعد السياسة ومقاعد الفكر والتعليم ، يهجر السياسة حين ينفر من مزالقها والتوائها طبعه ، ويثوب الى مقاعد العلم والتعليم حيث يجد راحة ضميره ومنشد نفسه ، وعاش طوال حياته سياسيا بفكره ، ومعلما بوجدانه وطبيعته ، وفى ميـدان السياسة كان معلما أكثر مما كان سياسيا ، فلم تكن السياسة لديه أسلوبا للحزبية والمناورة بقدر ما كانت فلسفة وعقيدة ومبدأ .

وحين ولج ميدان السياسة ولجه على مذهب وخطة كان فيهما ممثلا لطبقة وناطقا بلسان حزب ، فأقام من المذهب فلسفة سياسية متكاملة ، واتخذ من الخطة وسيلة للتعليم والترشيد ، وغدت الجريدة على يديه مدرسة فكرية تصدر بآرائه ومذهبه ، وفكرته فى النظر الى الأشياء جذبت اليها صفوة من الشباب النابه قدر لهم أن يقودوا حركة الفكر والسياسة فى الجيل الذى لحق بجيله .

فاذا غصنا فى مكامن فكره نجده خلاصة المزج بين مأثورات بيئته وأفكار عصره وكان عليه أن يطامن بين مأثورات بيئته وأفكار عصره ، وأن يحمل بيئته على تلك الأفكار الجديدة عليها ، والتى حملت أوربا من قبل على هذا الازدهار الذى بلغته الدولة القومية الحديثة ، وحملت الحضارة الأوربية والتمدين الغربى الى هذا التفوق الذى تدل به على أمم الشرق ، والذى يبهر أبصار

النابهين من أبنائها ، وتغشى منه أبصار الجامدين فلا يرون من فضائله ما يحملهم على التحرر والانطلاق .

فاذا جاء لطفى السيد بجديد فانما هو الجديد على الفكر المصرى ، وليس الجديد على الفكر العالمى ، ففى أولى مراحل النهضة يكون النقل والاقتباس أجدى من الخلق والابتكار الذى لا تأمن فيه الأمم الناشئة عثرات التجربة الجديدة ، وكان لطفى السيد ممن يؤمنون بهذا ، وبهذا تحدث الى أصدقائه حين فكر فى ترجمة أرسطو ، حين « رأى وجوب تأسيس نهضتنا العلمية على الترجمة قبل التأليف كما حدث فى النهضة الأوربية » ، وقد بهرته الحياة السياسية للدولة القومية فى الغرب ، فكانت وحياً لفلسفته السياسية التى أخذ يبشر بها بين المصريين ، كما بهرته الحياة الاجتماعية والعلمية فرد أسباب تفوقها الى التربية والتعليم ، فأخذ يدعو الى تعليم الأمة تعليما يصل بها الى الارتقاء والكمال ، وليس هذا النوع من التعليم المحدود الذى يصل بأبنائها الى مقاعد الوظيفة .

والدول لا تدين برقيها وتقدمها الا لتقدم حياتها السياسية والعلمية وارتقائها الفكرى ، فاذا كان الدستور هو نبع الحرية القومية والشخصية ودعامة الاستقلال ، فان المدرسة هى دعامة التقدم فى الأمة ، والتربية الصحيحة والتعليم الجيد هما أساس الارتقاء .

وعلى هاتين الدعامتين قامت مبادىء حزب الأمة ، فالاستقلال

كالامام يتنقل بين مقاعد السياسة ومقاعد الفكر والتعليم ، يهجر السياسة حين ينفر من مزالقها والتوائها طبعه ، ويثوب الى مقاعد العلم والتعليم حيث يجد راحة ضميره ومنشد نفسه ، وعاش طوال حياته سياسيا بفكره ، ومعلما بوجدانه وطبيعته ، وفى ميـــدان السياسة كان معلما أكثر مما كان سياسيا ، فلم تكن السياسة لديه أسلوبا للحزبية والمناورة بقدر ما كانت فلسفة وعقيدة ومبدأ .

وحين ولج ميدان السياسة ولجه على مذهب وخطة كان فيهما ممثلا لطبقة وناطقا بلسان حزب ، فأقام من المذهب فلسفة سياسية متكاملة ، واتخذ من الخطة وسيلة للتعليم والترشيد ، وغدت الجريدة على يديه مدرسة فكرية تصدر بآرائه ومذهبه ، وفكرته فى النظر الى الأشياء جذبت اليها صفوة من الشباب النابه قدر لهم أن يقودوا حركة الفكر والسياسة فى الجيل الذى لحق بجيله .

فاذا غصنا فى مكامن فكره نجده خلاصة المزج بين مأثورات بيئته وأفكار عصره وكان عليه أن يطامن بين مأثورات بيئته وأفكار عصره ، وأن يحمل بيئته على تلك الأفكار الجديدة عليها ، والتى حملت أوربا من قبل على هذا الازدهار الذى بلغته الدولة القومية الحديثة ، وحملت الحضارة الأوربية والتمدين الغربى الى هذا التفوق الذى تدل به على أمم الشرق ، والذى يبهر أبصار

وقد عرفنا كيف كانت تمثل هذه السياسة الحقيقة من مطالب هذه الطبقة من الأعيان والمثقفين المصريين ، وكيف كان يحددها واقع اجتماعى وسياسى يحملها عليها .

وحين أخذ لطفى السيد فى الدعوة الى هذه المطالب ، تجاوز حدود الدعوة الى وضع فلسفة سياسية واجتماعية متكاملة تبلورت فيها تلك الأهداف ، وخرج بها من اطار الدعوة الحزبية الضيقة الى اطار الأهـداف والمبادىء القومية العامة التى استقام عليها تفكيره واهتدى اليها عقله وتمثلها وجدانه .

فاذا رددنا بمطالب حزب الأمة التى يدعو اليها ويدافع عنها لطفى السـيد — وهى التى تمثـل الجانب العملى فى فلسفته السياسية والاجتماعية — الى الواقع السياسى والاجتمـاعى لتلك الطبقة التى ينتمى اليها ويمثلها وينطق بلسانها ، فاننا نرد جانبها النظـرى الى مكونات عقله التى زاوجت بين التأثيرين العـربى والغربى فى تفكيره ، كما مزجت بين الفكرة الفلسفية والاتجاه المنطقى فى نظرته الموضوعية المجردة .

ويستمد تكوينه العقلى أصوله من منابع ثلاثة تقوم على ميل واضح — كما يقول — الى « العلوم المنطقية والفلسفية » : الفلسفة العربية وقد تأثر منها بفلسفة ابن رشد وابن سينا من فلاسفة المشرق ، وابن حزم من فلاسفة الأندلس ، ثم الفلسفة اليونانية وقد تأثر منها بفلسفة أرسطو ، وعلى قدر ما كان اعجابه — كما يقول — بأرسطو من الفلاسفة الأقدمين ، كان اعجابه بالفيلسوف

الذى تنشده البلاد وتتطلع اليه لابد له من مقدمات تتمثل فى الحكم الدستورى والنهوض بالتعليم وترقية الزراعة وتقدم طرق الرى ونشر الصناعة ورواج التجارة ، وقيام ادارة أرقى تعمل على استتباب الأمن حتى يطمئن الناس على أنفسهم وأموالهم ، وتحقيق استقلال القضاء « ولسنا ننال شيئا من هذا الا اذا توفرت فينا الكفاءة التى تؤهلنا اليه ، وأعنى بها أنواع الكفاءات الأخلاقية والعلمية والزراعية والصناعية والتجارية والادارية والقضائية وهكذا .. ولا نحصل على هذه الكفاءات كلها ما دام التعليم على ما هو عليه سواء فى مدارس الحكومة أو فى المدارس الحرة اذ التعليم هو القوة التى توصل الى سعادة الأمم .. وأشرف ما تصبو اليه الأمم فى حياتها هو الاستقلال التام .. نعم هو الاستقلال التام ، غير أن الاستقلال لا يتحقق بمجرد الكلام ، ولا هو معنى من المعانى يحصل بمجرد الفكرة فيه ، أو الميل اليه ، ولكنه مرتبة لا تدرك الا بقوى متعددة تدفع اليه ، أعنى الكفاءات التى ذكرتها ، وتحقيق الآمال التى بسطتها من اشتراك الأمة مع الحكومة فى الأعمال العامة والقيام على التعليم العام » [1] .

ومهما قيل من أن لطفى السيد هو واضع سياسة هذا الحزب ، فقد اجتمعت على هذه السياسة كلمة أعضاء الحزب جميعا ، قبل أن يعلنها حسن عبد الرازق وكيل الحزب على الأعضاء عند تكوينه ،

---

(١) من خطاب حسن باشا عبد الرازق فى حزب الأمة .

لما أسماه « مذهب الحريين » للدولة ، نسبة الى الحرية مفضلا هذه التسمية على غيرها من المسميات الأخرى كقولنا مذهب « الحرية » أو مذهب « الأحرار » ، وكانت دعوته لهذا المذهب — فيما نعلم — أول دعوة من نوعها فى مصر حينذاك لفلسفة النظامين السياسى والاجتماعى .

ونراه يفصل مذهب الحريين فيقول ان الأمة تناوبتها فى أزمان التاريخ حكومات مختلفة متنوعة المقاصد متباينة المظاهر والنتائج ، كان من أثر اختلافها ايجاد المذاهب السياسية لكل مذهب فريق من الكتاب يؤيده ، وطائفة من الناس تنتصر له ، وكل يتعصب لمذهبه ويرى فى تحقيقه نفع الكافة .

ويقضى مذهب الحرية أو الحريين فى أصله بأن لا يسمح للمجموع فى البلاد الحرة ، أو للحكومة فى « بلاد مصر » بأن تضحى حرية الأفراد ومنافعهم لحرية المجموع أو الحكومة فى التصرف فى الشئون العامة ، هذا المذهب يقضى فى أصل وضعه بأن لا يكون « للحكومة سلطان الا على ما ولتها الضرورة اياه ، وهو ثلاث ولايات : ولاية البوليس ، وولاية القضاء ، وولاية الدفاع عن الوطن » وفيما عدا ذلك من المرافق والمنافع فالولاية فيه للأفراد والمجاميع الحرة » .

ويرى لطفى السيد أن القاعدة فى كل مذهب من المذاهب السياسية هو المنفعة ، فحب المنفعة هو الدافع النفسى الذى يدفعنا الى العمل » ويختلف الناس فى تقدير منفعتهم الشخصية كما يختلفون فى تقدير منفعتهم العامة ، ومن هذا الاختلاف فى

الألمانى « كانت » من الفلاسفة المحدثين ثم بڤولتير وروسو من المفكرين الفرنسيين ، والفيلسوف الانجليزى « جون ستيوارت مل » صاحب « مذهب المنفعة » ويقول لطفى السيد ان « ڤولتير » هو الذى أخذ من وقته أكبر نصيب فقرأ له مؤلفه الشهير « قاموس الفلسفة Dictionaire Phiolosophique وكان ذلك فيما بين عامى ١٩٠٠ و ١٩٠٥ ، وقرأ دارون وتولستوى وهو طالب ، وقد استهوته انسانية تولستوى وبساطته ، حتى نزع الى حياة الريف التى أحبها تولستوى ، وأراد أن يعيش فى بلده « برقين » حين استقال من وظيفته بالنيابة عام ١٩٠٥ ، كما قرأ لكانت وسينيك وسبنسر وجوستاف لوبون وقت اشتغاله بالنيابة وكان ذلك قبل أن يتجه الى السياسة والصحافة .

وتركت تلك المؤثرات الفكرية آثارها البينة فى تفكير لطفى السيد ، وغدا من النادر أن نقرأ له مقالا لا تلمس فيه تأثير هؤلاء المفكرين عليه ولا يستشهد فيه بأحدهم .

الا أن أعظم ما تأثر به — كما نرى — من هؤلاء الفلاسفة والمفكرين ، هو تأثره بجون ستيوارت مل فى مذهب المنفعة ، ونظريته فى الحرية ، وتأثره بأرسطو فى السياسة والأخلاق .

فمذهب المنفعة هو القاعدة فى تفكيره السياسى والاجتماعى ، فالمنفعة هى الحافز الأصيل للعلاقة بين الدول بعضها ببعض ، وبين الحكومة والأفراد ، أو بين الأفراد فيما بينهم .

أما مذهب الحرية Liberalism الذى نادى به جون ستيوارت مل أساسا للنظام الاجتماعى فقد اتخذه لطفى السيد أساسا

تأليف الحزب بزمن طويل [1] ، وكان اقتراحه أن يسمى حزب « الحريين الدستوريين » فهى الترجمة الصحيحة لكلمة « ليبرال » بالانجليزية والفرنسية ، والا فماذا نسمى المحافظين خصوم الأحرار ؟ هل نسميهم « بالعبيد » وهم لا يقنعون بالحرية وحدها دون السيادة على العالمين » وأصبحت دعابة أصدقائه له مناداته بالحري ، فيقولون « أهلا بالحرى .. سلاما على الحرى .. ذهب الحرى .. جاء الحرى » ولم يكن يغضب لذلك .

أما الأثر الذى تركه أرسطو فى تفكيره فيبدو بارزا فى دعوته للديمقراطية والحكم النيابى ونظرته العامة للأخلاق . فقد ذهب أرسطو على خلاف أستاذه أفلاطون الى اعتبار أن الدولة المثالية هى الدولة التى تقوم على الحكم الدستورى لا الاستبدادى ، حتى ولو كان ذلك الاستبداد المستنير الذى يصدر عن الملك الفيلسوف ، كما يتخيله أفلاطون فى « جمهوريته » ، ولهذا يرى أرسطو أن القانون فى أية دولة صالحة يجب أن يكون هو السيد الأعلى ، وليس أى شخص كائنا من كان ، فالعلاقة بين الحاكم الدستورى وبين رعيته تختلف عن أى نوع آخر من أنواع الخضوع الذى يفرض على الرعية للحاكم المستبد ، والعلاقة بين الحاكم الدستورى ورعيته لا تتنافى مع احتفاظ كل من الطرفين بحريته ، فالحاكم الدستورى يحكم رعاياه برغبتهم ويحكمهم بارادتهم ، ويختلف بذلك عن الحاكم الديكتاتور أو الطاغية . والحكم الدستورى كما يراه أرسطو

(١) رجال عرفتهم ص ٢٤٩ .

تقدير المنفعتين الشخصية والعامة يكون اختلاف المذاهب السياسية فى حكم الأمم ، فمن الناس من يرى المنفعة فى الملكية أو حكم الفرد على أى نوع من أنواعه ، ومنهم من يرى المنفعة فى حكم الأشراف أى فى حكم طبقة امتازت بالمولد والثروة ، رفعتها الأوهام على بقية طبقات الأمة ، فنسبت اليها أنها من طينة أخرى غير طينة المحكومين . ومنهم من يرى المنفعة فى الحكم الاشتراكى الذى يسلب الأفراد كل ما فى أيديهم ليسلمها الى المجموع أو الى من ينوب عن هذا المجموع ، ليتصرف هذا المجموع فى الحقوق والمرافق تصرفا عادلا بين جميع الأفراد ، ومنهم من يرى أن منفعة الأفراد ومنفعة المجموع لا تكون الا فى حكم الأمة بمقتضى مبادىء الحرية ، أو ما يسمى مذهب الحرية أو الحريين ويقضى بألا تضحى حرية الفرد ومنفعته لحرية المجموع ، وهذا المذهب « مذهب الحريين » هو دون غيره الذى يجب أن يكون أساسا للحكم فى مصر ، ولكل علاقة بين الفرد والمجتمع ، أو بين الفرد والحكومة .

وهذا الايمان بقداسة الحرية الفردية أو الحرية الشخصية كما كان يدعوها فى أغلب الأحيان هو الذى يحدد الاطار العام لمذهبه السياسى ونزعته الديمقراطية ، فكل ما كتبه لطفى السيد أو قاله فى خطبه أو أوحى به الى تلاميذه كان يتسم بهذا الايمان العميق بقداسة الحرية الفردية واحترامها .

وغدا لفظ « الحريين » لازمة له وسمة عليه حتى عارض تسمية حزب « الأحرار الدستوريين » وظل معارضا لها بعد

واحدة ، أو متقاربة الفروق جدا » وانهم جميعا قد فطروا على الحرية الشخصية ، والأنانية فى الاحتفاظ بمقومات شخصيتهم ، ولكن اذا كان لا يسلم بما ذهب اليه أرسطو تبريرا لنظرية الرق ، فانه قد سلم بأن الرذيلة لا ينميها غير الاستبداد وفقدان الحرية الشخصية وهى أثر من آثار الرق كما يراها أرسطو ، وأثر من آثار عبادة البسالة كما يراها هو » وعبادة البسالة كما يرى ليست الا نوعا من الاسترقاق يذهب بفضائل النفس البشرية، فليس الرياء والبغى والكذب ، وليست المباهاة بالجاه أو التقرب من ذوى السلطان ، والاستكانة والضعف وعبادة البسالة أو الخضوع للقوى القاهر الا رذائل تنمو فى ظل الاستبداد وفقدان الحرية الشخصية ، وقد بلغ من اعجابه بأرسطو أن كان يدعوه « سيدنا أرسطو رضى الله عنه » [1] وعمل على نقل كتبه كما قلنا الى العربية وقطع فى هذا العمل زهاء ربع قرن .

ويصدر هذا التكوين الفكرى عند لطفى السيد كما قلنا بفلسفة سياسية واجتماعية متكاملة ، تقوم من الناحية السياسية على قاعدتين متلازمتين : الدولة والحكم ، ومن الناحية الاجتماعية على مضمون واحد هو الارتقاء ، فالدولة التى ينشدها والتى تراود تفكيره هى الدولة القومية فى صورتها التى انتهت اليها فى أوربا فى القرن التاسع عشر ، والحكم الذى يؤمن به ويدعو اليه هو الحكم الديمقراطى فى صورته الدستورية التى لازمت

(١) رجال عرفتهم ص ٢٥٠ .

ويؤمن به لطفى السيد ، يستهدف الصالح العام أو صالح الجمهور وهو غير الحكم الطبقى أو الحكم الاستبدادى اللذين يستهدفان صالح طائفة معينة ، أو فردا بذاته ، والحكم الدستورى يقوم على القانون الذى ينظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم فلا يتعسف الحاكم ولا يستبد بالمحكومين ، بل ينزل على ارادة القانون فى سياسة المحكومين ، وهو غير الحكم الاستبدادى الذى يقوم على محض القوة .

ويستمد القانون قوته وصلاحيته من الدستور الذى يصدر عن الأمة وترضاه الأمة ، أما الحكم الاستبدادى فانه يقوم على وهم كبير يفسره لطفى السيد على أنه أثر من آثار عبادة البسالة أو القوة التى خلقها الماضى فى نفوس الناس يوم كانت البطولة تقاس بالقوة الجسدية أو الفتح والسلطان .

وتتأثر نظرة لطفى السيد للأخلاق أو مذهبه الأخلاقى بما ذهب اليه أرسطو فى تفسيره لرذائل الاستبداد وان اختلف معه فى تقسيم الناس الى سادة وعبيد أو حكام ومحكومين ، فالاستبداد أصل الرذائل ، ويفسر لطفى السيد ذلك بأن الرذيلة تستشرى تحت الحكم الاستبدادى الذى يتوقف نجاح الفرد فيه مهمـا كانت كفاءته على رضاء السلطان وأعوانه ، ولكنه لا يسلم مع أرسطو بتقسيم الناس الى سادة وعبيد ، ويقول ان أرسطو ذهب هذا المذهب من ملاحظته الشخصية لأخلاق قومه وأخلاق جيرانهم الأسيويين ، ويرى أن ملاحظته هذه لا تكفى وحدها لتقرير تلك القاعدة ، فان الله قد فطر الناس على فطرة

على الجامعة الاسلامية كما حدث حين وقعت الحرب بين ايطاليا وتركيا عام ١٩١١ وحملة ايطاليا على طرابلس » فقد دعا لطفى السيد الى حياد مصر وأخذ على المصريين انسياقهم وراء ما دعاه بالعاطفة فى مساندة تركيا ، وأنكر عليه رجال حزبه هذا الموقف كما أنكره المصريون جميعا .

ولا تتحقق حرية الدولة مالم تحقق استقلالها خالصا من كل شائبة ، وهذا ما عناه بالاستقلال التام وهو ما حمله على انكار الجامعة الاسلامية ، انكارا للسيادة العثمانية ، التى تعوق تحقيق الكيان القومى الذى ينشده لمصر » وليس انكارا للاخاء الاسلامى والعاطفة الدينية التى حملته على مناجزة كرومر حين اتهم المسلمين بالتعصب ورمى الاسلام بالجمود .

فالاستقلال هو غرض المصريين النهائى — كما يقول — « فاذا كان ممكنا طلبناه واذا كان مستحيلا عالجناه ، لأنه معنى الوجود القومى ومناط الأمل فى الحياة القومية .. على أن استقلال أمة فى عددنا وفى ثروتنا وفى مركزنا الجغرافى ، بعيـــد أن يكون مستحيلا ، وأقرب شيء أن يكون ، متى طلبناه من بابه بالوسائل المنتجة .. » .

« واستقلال الأمـــة أو حريتها السياسية حق لها بالفطرة ، لا ينبغى لها أن تتسامح فيه أو أن تنى فى العمل للحصول عليه .. بل ليس لها حق التنازل عنه لغيرها » لا بكله ولا بجزئه ، لأن الحرية لا تقبل القسمة ولا تقبل التنازل ، فكل تنازل من الأمة عن حريتها كلها أو بعضها باطل بطلانا أصليا لا تلحقه الصحة بأى

قيام الدولة القومية ، والارتقاء هو الكمال الذى تحققه الأمة وتعمل الدولة له فى مضمار النهوض والتقدم فى شتى مجالات الحيـــاة .

وتتبلور فكرته عن الدولة القومية التى يراها لمصر فى عبارة بسيطة واحدة ترددت من قبل على لسان أقطاب الثورة العرابية هى عبارة « مصر للمصريين » . وهى العبارة التى أخذ يفلسف فى اطارها فكرة الاستقلال التام والدعوة اليه ، ولكنها لم تكن تعنى لدى العرابيين أكثر من مساواة المصريين بالترك والجركس وأن يكون حكم المصريين للمصريين ، بينما تعنى لدى لطفى السيد حرية الفرد وحرية الدولة .

ولم يأخذ الأعيان من أعضاء حزب الأمة عبـــارة « مصر للمصريين » على هذا المعنى القومى الذى يريده لطفى الســـيد ويدعو اليه ، ولكن بالمعنى الذى أرادته الثـــورة العـــرابية ، فلم يفكروا فى نبذ الولاء لدولة الخلافة أو الخروج على السيادة العثمانية ، بعكس المثقفين من أعضاء الحزب الذين رأوا الانفصال بمصر عن الرابطة العثمانية ، وأنكروا فكرة الجامعة الاسلامية متأثرين فى ذلك بنجاح القوميات الأوربية وازدهارها ، ففى ظل الدولة القومية اكتملت حرية الدولة ، ونمت حرية الفرد ، وعظمت الديمقراطية بتوطيد أركان الحكم الدستورى .

ولا ينكر الأعيان عـــلى لطفى السيد حملته عـــلى الجامعة الاسلامية ، خوفا من عودة النفوذ التركى ، الا حين تبلغ الحملة مدى لا يستطيعون معه السير فى انكار الرابطة العثمانية أو الحملة

وشاءت المصادفات أن يعرض أعضاء المجمع اللغوى للفرق بين التمام والكمال فيذكر العقاد الرئيس برأيه القديم فيبتسم ويقول :

« لعله من الوجهة السياسية رأى مقبول ، ولكننى لم أندم على شىء ندمى على ذلك التفسير الذى أحبطت به دسيسة القوم ، ووددت لو أننى تركتهم يدعون ما يدعون ولم ألحق مبدأ الاستقلال التام بأى تفسير »[1] .

ولا يترك لطفى السيد فرصة تعرض دون أن يسعى الى تحقيق هذا الاستقلال الذى ينشده ، وقد واتته الفرصة كما كان يظن عندما أغارت ايطاليا على طرابلس الغرب وقامت الحرب بينها وبين تركيا عام ١٩١١ فظنها فرصة — كما يقول — لتحقيق « ما كنت أدعو اليه من أن مصر يجب أن تكون للمصريين ، وقد أخذت أنبه — على استحياء — الى واجب مصر من هذه الحرب وهى أن تكون على الحياد ، وان سيادة تركيا لا تجلب لمصر منفعة ولا تدفع عنها مضرة ، ولا تستطيع أن تنقذها من الاحتلال البريطانى الذى لا يمكن الخلاص منه الا بتضافرنا والاعتماد على أنفسنا » .

« وقد أغضب هذا الموقف بعض الناس ، ولكنى لم ألتفت الى غضبهم ، واتفق أن جاءنى كتاب من تاجر بدمياط لا أعرفه ، يقول فيه ان الطليان احتجزوا له سفينة محملة بالأرز فى عرض البحر لأنها تحمل العلم التركى ، وهو علم مصر ، فذهبت الى حسين رشدى باشا وزير الخارجية وقتئذ وأطلعته على الخطاب ،

---

(١) رجال عرفتهم ص ٢٣١ .

حال من الأحوال ، فلا جرم مع هذا المبدأ المسلم به عند علماء السياسة ، ان قلت انه يجب على الأمة أن توجه كل قواها بغير استثناء الى الحصول على وجودها بصفتها أمة ، أى للحصول على الاستقلال ، وان من المستحيل على أمة تشعر بوجودها أن تتساهل فى استقلالها ، أو تبرد غيرتها عليه فى كل ظرف من الظروف المناسبة ، ولا يكفى أن يعتقد جماعة من الأمة بضرورة الاستقلال ، بل يجب أن يكون الشعور بحب الاستقلال شعورا عاما فى جميع أفراد الأمة من غير استثناء ، يجب أن يكون الشعور بالاستقلال عند كل فرد هو بعينه الشعور بالوجود الذاتى » [1] .

وقد أخذ بدعوته للاستقلال التام حين نسب اليه أنه يعنى بذلك الخروج على الدولة العثمانية صاحبة السيادة الرسمية على البلاد تمهيدا لرفع الدعوى الجنائية ضده ، فرد بأنه يقول الاستقلال التام ولم يقل الاستقلال الكامل ، وهناك فرق بين الكمال والتمام يظهر فى قول القرآن الكريم « اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتى » .

ويعقب لطفى السيد على ما حدث حينذاك بعد مرور أكثر من أربعين عاما عليه فيقول « وانى لازلت أسفا حتى اليوم لذلك الرد فان الاستقلال الكامل أشمل من الاستقلال التام لأن المعنى فى — أتممت عليكم نعمتى — أى أسبغت عليكم نعمتى ، ولا يلزم أن يكون أكملت [2] .

(١) الجريدة عدد ١٦٦٧ فى ٢ سبتمبر ١٩١٢ .
(٢) قصة حياتى ص ٨٠ .

وأنت للذهاب الى لوندرة للسعى لتحقيق هذا الأمر مباشرة مع الحكومة الانجليزية والرأى العام الانجليزى وعليه النفقات .

واجتمعنا فى بيت سعد زغلول باشا نحن الثلاثة لندبر الخطة وأخذت أنا أنشىء حملة فى هذا المعنى تحت عنوان (سياسة المنافع لا سياسة العواطف) .

هذه الأحداث امتدت أسابيع ، فى أثنائها قام الأمير عمر طوسون ، وبعض الكبراء والأعيان لجمع التبرعات لمساعدة تركيا فى هذه الحرب ، وأخذوا يطوفون البلاد لهذا الغرض ، ويشترون المؤن والأسلحة ويرسلونها للجيش التركى بطرابلس .

وكانت الصحف المصرية — عدا الجريدة — تشجع هذه الحركة ، وتنشر أخبارا عن هذه التبرعات تنبىء أن الأمة كلها مع تركيا ، فتداولنا نحن الثلاثة ، سعد ، وعدلى ، وأنا — فى هذا الموقف العسير ، لأن الأمة وهى بهذه الحال من تأييد تركيا والاقبال على مساعدتها والتبرع لها ، لا يمكن أن تريد الانفصال عنها ، ولهذا لم ينجح المشروع ، وسقط فى الماء » [1] .

وظن أن الفرصة مواتية مرة أخرى عند قيام الحرب العالمية الأولى لتحقيق ما عجز عن تحقيقه من قبل لاعلان استقلال مصر ، ففى لقاء له مع صديقه حسين رشدى رئيس مجلس النظار حينذاك عرف بقيام الحرب وانه يعد مرسوما باعلان الأحكام العرفية فى البلاد فقال له :

— أتدخل الحرب مجانا يا باشا .. ؟

---

(١) قصة حياتى ص ١٣٢ .

وأجابه حسين رشدى قائلا :

— بل احتريزنا مما نخافه بأن قلنا « نظرا للاحتلال الفعلى لانجلترا فى مصر » .

فقال له لطفى السيد وكان معهما عدلى يكن وزير الخارجية .

— أخشى أن يقول الناس ان هذه سذاجة ، فاذا كانت انجلترا تريد أن تجرنا معها الى هذه الحرب ، فلتعترف لنا أولا بالاستقلال .

وقال رشدى :

— لم يفت وقت ذلك .

واتفق الثلاثة — لطفى السيد ، ورشدى ، وعدلى ، على السعى لتعترف انجلترا باستقلال مصر ، على أن تكفل مصر لانجلترا مصالحها فى البلاد حتى وان أدى ذلك الى دخول الحرب الى جانبها .

واتصل رشدى بالوكالة البريطانية ويقول لطفى السيد ان « سير ريجنلد ونجت » ارتاع لما سمع ذلك ووعد بعرض الأمر على حكومته .

وقابل لطفى السيد « سير جراهام » مستشار وزارة الداخلية وحدثه فى الأمر قائلا :

— ان مركزنا الآن دقيق ، فنحن تابعون لتركيا ، وهى ستدخل الحرب مع ألمانيا ، وأنتم محتلون بلدنا الذى أعلنت حكومته الحكم العرفى تضامنا معكم ، فلابد لنا من تنظيم هذه

الحالة .. ولست أرى طريقا لذلك الا أن نعلن استقلالنا ولنصب الخديو ملكا علينا وأنتم تعترفون بذلك .

فقال :

— تركيا لن تدخل الحرب ، وعندنا على ذلك ضمانات .

ورد لطفى السيد قائلا :

— ان لم يكن دخول تركيا الحرب راجحا ، أفلا يكون محتملا .

ورد جراهام

— كل شيء محتمل .

وقال لطفى السيد :

— اذن ماذا يكون .

وأخذ يسوق الأدلة اليه على ضرورة دخول تركيا الحرب ، وسوء مركز مصر حينذاك .

ورد عليه جراهام بقوله :

— يا صاحبى نحن نعرفكم كما تعرفون أنفسكم .. فحين ظهور أول طربوش تركى من القنال تتركوننا وتجرون وراءه .

ونقل لطفى السيد ما جرى من هذا الحديث بينه وبين جراهام الى حسين رشدى وأخبره حسين رشدى انه كلم جراهام فى ذلك فلم يخرج منه بطائل .

وفى لقاء على الغداء بين حسين رشدى ومحمد محمود ولطفى السيد وستورس عرفوا أن : « ستورس يؤيد فكرتنا كالسير

ريجفلد ونجت ووعد بأنه سيخابر أباه العضو فى البرلمان البريطانى ليثير هذه المسألة عن الحكومة البريطانية » .

وظل لطفى السيد يتردد على عدلى يكن ليعرف ما انتهى اليه هذا السعى ، وفى يوم قابله عدلى متشائما وهو يقول :

— ليس عندى أمل فى نجاحنا .

ولكن الأمـــل راودهم من جديد عندما كلمه « ستورس بالتليفون وقال » له :

— لا تيأس .

وفى لقاء ضم ستورس ولطفى السيد وعدلى يكن فى بيت نجيب غالى باشا وكيل الخارجية وقد ظنوا أن الأمل فى تحقيق الاستقلال قريب وضعوا صورة لمعاهدة بين مصر وبريطانيا تعترف بريطانيا فيها باستقلال مصر وتعترف مصر بمصالح بريطانيا فيها وفى قناة السويس .

وكان ذلك فى شهر أغسطس سنة ١٩١٤ .

وانتهى هذا السعى كسابقه بالفشل مما حمل لطفى السيد — كما يقول — على اعتزال السياسة فقدم استقالته من رئاسة تحرير « الجريدة » الى محمود سليمان باشا رئيس حزب الأمة وسافر الى بلده برقين وكان هذا آخر عهده بالصحافة (١) .

وتتحدد فى هذا الاطار من اعتراف بريطانيا باستقلال مصر واعتراف مصر بمصالح بريطانيا صورة الاستقلال الذى يراه

---

(١) المصدر السابق ص ١٦٢ — ١٦٦ .

قريبا من التحقيق ، والذى يراه جديرا بتحقيق فكرة الدولة القومية التى ينشدها والتى يراها كفيلة بابراز شخصية الأمة التى تتوارى فى المحيط العام « لما يسمى خطأ بالجامعة الاسلامية ، تلك الجامعة التى يوسع بعضهم معناها ، فيدخل فيه أن مصر وطن لكل مسلم » [1] .

وقد نشأت الدولة القومية فى أوربا بعد أن تحررت من فكرة الامبراطورية والدولة الدينية اللتين سادتا فى العصور الوسطى وفى ظلها توطدت أركان النظام الدستورى ودعائم الحرية الشخصية ، ورأى لطفى السيد أن الانفصال عن الدولة العثمانية والتحرر من سيادتها مما يحقق أول ركن من أركان الدولة القومية وهو ابراز شخصية الأمة كشخصية متميزة قائمة بذاتها . أما استقلال مصر على هذه الصورة التى يرتضيها من ربط البلاد بعجلة المصالح البريطانية فانه استقلال ينقص دون شك من كيان الدولة القومية الذى يقوم على حرية الوطن وحرية المواطن ، ولكن لطفى السيد كان يرى أن تحقيق هذه الخطوة خير من بقاء البلاد على حالها . ثم انها خطوة لما بعدها من خطوات حتى يتحقق الاستقلال التام الذى ينشده وينادى به ويصل اليه بالتدرج ، اذ لا سبيل اليه مع دولة تعتز بقوتها العسكرية وتدل بها على الشعوب العزلاء غير المسالمة والاقناع الذى يقوم على اعتراف كل طرف بمصالح الطرف الآخر ، فالاستقلال التام هو

---

(1) الجريدة عدد ١٦٦٧ فى ٢ سبتمبر ١٩١٢ .

الغرض النهائى وهو غاية الغايات ولكن ما لا يدرك كله لا يترك كله .

ولا تتحقق حرية الوطن ما لم تتحقق حرية المواطن ، ولا تتحقق الحرية الشخصية للمواطن مالم تكفلها الحرية السياسية والحرية السياسية كما يراها لطفى السيد هى « أن يشترك كل فرد فى حكومة بلاده اشتراكا تاما كاملا وهذا معنى ما نسميه بسلطة الأمة »[1] لذلك أخذ بالدعوة للدستور وقدمها أحيانا على الدعوة للاستقلال على أساس أن حرية الفرد أساس لحرية المجتمع ، وأن الفرد الحر حريص أشد الحرص على حرية الوطن ، فاذا نمت الحرية الشخصية فى نفس المواطن كانت كفيلا لحرية الوطن وحافزا للمواطن على تحقيق استقلال الوطن .

ولم يترك لطفى السيد سانحة تمر دون الدعوة للدستور حتى أصبح للدستور عنده لكثرة ما كتب عنه وعن شكله ومقوماته فلسفة خاصة ، فسر فى اطارها نزعته الليبرالية أو « مذهب الحريين » الذى غدا سمة عليه كما أصبحت الديمقراطية صفة من صفاته ، ومما يحكى عنه فى هذا الصدد انه رشح نفسه لعضوية الجمعية التشريعية عام ١٩١٣ فأشاع عنه منافسه « عثمان سليط » أحد أعيان مركز السنبلاوين — وكان من أعضاء حزب الأمة الذين خرجوا عليه تقربا من الخديو كما قدمنا — انه ينادى بالديمقراطية وراح يشرح الديمقراطية للناخبين على

---

(١) الجريدة عدد ١٥٦٣ فى أول مايو ١٩١٢ .

هواه ويعرفها بأنها خروج على العرف والتقاليد وقواعد الدين الاسلامى حتى التبست فى أذهانهم بهذه المعانى المضللة ولم يكن أمامهم للتأكد مما ظنوه انحرافا الا أن يسألوا لطفى السيد ، هل هو حقيقة ديمقراطى ، وأجاب الفيلسوف معتزا بأنه ديمقراطى يدين بالديمقراطية وشعاره الديمقراطية ، فانصرفوا عنه مكتفين بالتحقق من نسبة الديمقراطية اليه دون أن يفهموا حقيقة الديمقراطية ، وسقط لطفى السيد فى الانتخابات .

وينكر لطفى السيد هذه القصة ويقول ان الحكومة هى التى أوعزت باسقاطه هو وسعد زغلول ، وقد طلب اليه صديقه فتحى زغلول ألا يتقدم للانتخابات حتى لا يذهب سعيه سدى ، ولما سأل لطفى عن حقيقة ذلك أكد له « مستر جراهام » مستشار الداخلية حرية الانتخابات ، ولكنه يوم اجرائها رأى سعيد باشا ذوالفقار وزير المالية الجديد وكان مديرا للدقهلية من قبل على « باب مركز السنبلاوين » وقد طلب اليه أن يدير الانتخابات بدلا من المدير الجديد « حافظ حسن باشا » وكانت الحكومة تعلم انه صديقه . وكانت النتيجة سقوطه فى الانتخابات ، ولكن سعد زغلول نجح فى دائرتين بالقاهرة فأرسل اليه تلغرافا يقول فيه :

« لئن سقطت فى الانتخابات فلك عطف العقلاء » [1] .

ولئن صحت شائعة الديمقراطية التى أدت الى سقوطه وان لم يسمع بها ، أو لم تصح ، فليس لها من دلالة الا أن الديمقراطية

---

(١) قصة حياتى : ص ١٤٠ .

هى السمة التى لصقت به وعمت عنه ، ومن الطبيعى ألا يكون قد سمع بتلك الشائعة والا فسر لمن سألوه معنى الديمقراطية على حقيقته دون أن يكتفى بصحة نسبتها اليه .

وبنفس الأسلوب العلمى الذى كان يدعو به لقضية الاستقلال كان يدعو لقضية الدستور ، وعلى نفس الطريقة من التدرج لنيل الاستقلال ، كان يرى أن ما تكسبه الأمة من اشكال الحكم الدستورى ، حتى وان لم يحقق المعنى الكامل للدستور ، كسب جدير بطلبه ، وخطوة تتلوها خطوات للظفر بالأمانى الدستورية كاملة . ففى مايو عام ١٩٠٧ تقدم رجال شركة الجريدة — وهم من أصبحوا حزب الأمة فيما بعد — بمشروع مفصل لتنظيم مجالس المديريات وتوسيع اختصاصاتها مفاده زيادة عدد أعضاء هذه المجالس الى الحد الذى يكفل تمثيل المديريات تمثيلا نسبيا صحيحا ، وأن يخفض النصاب المالى للضريبة المفروض على المرشح استيفاءها ليكون له حق الترشيح من خمسين جنيها الى عشرين جنيها ، وأن تكون مدة العضوية للمجلس أربع سنوات بدل ست ، وأن يكون من اختصاص هذه المجالس فرض رسوم (ضرائب) غير اعتيادية للصرف منها على المنافع العامة فى حدود خمسمائة جنيه بدون حاجة الى تصديق الحكومة ، فاذا رأى أعضاء المجلس زيادتها ، ولم تصدق الحكومة على الزيادة فى خلال شهر ، أصبح رأى المجلس نافذا وأن يكون لهذه المجالس اشراف فعلى على كل ما يتصل بالمنافع فى دائرة اختصاصها كالمبانى والأملاك وانشاء الأسواق ، والتصريح باقامة الموالد ، والاشراف

على الكتاتيب والمدارس الحرة والمستشفيات العمومية ، ودور الكتب ، وكذلك الاشراف على المجالس البلدية الداخلة فى اختصاصها ، أما فيما يتعلق بالأمن العام كتوزيع نقط البوليس فى الجهات المختلفة فى المديرية ، وتعيين الخفراء وتقرير العدد اللازم منهم لكل جهة ، وتنصيب العمد والمشايخ وتأديبهم واصدار أحكام مخالفات الرى فتترك للجهات المختصة .

ويطالب المشروع بتقييد سلطة المدير بسلطة مجالس المديريات ، الا فيما يقيده فيه القانون بأوضاع مخصوصة ، وأن تكون جلسات المجالس دورية فلا يقيد انعقادها بأمر عال كما هو الحال فى القانون النظامى الصادر سنة ١٨٨٣ [١] .

وظل لطفى السيد يلاحق المشروع على صفحات الجريدة ويتتبع مشروع الحكومة لتعديل القانون النظامى ، حتى صدر القانون رقم ٣ لسنة ١٩٠٩ ، بتعديل نظام مجالس المديريات ، فلم ير لطفى السيد فيه ما كان ينشده من استكمال تمثيل سلطة الأمة ، وحق ادارة التعليم الأهلى من غير قيد أو شرط ، دون أن يفسر ما يقصده بذلك ، وان امتدحه محمد فريد رئيس الحزب الوطنى حينذاك واعتبره خطوة تعود ببعض الفائدة لو أحسن استعمالها : ولم يشر لطفى السيد بعد ذلك الى القانون ناقدا أو محبذا ، ولعله لم يجد بينه وبين مشروع حزبه من الفروق ما يستحق النقد ، ولم يرد أن يتعرض له مادحا أو محبذا بعد أن

---

(١) الجريدة عدد ٦٠ فى ٢٠ مايو ١٩٠٧ .

اتخذت الجريدة موقف المعارضة من سياسة جورست ، فاذا كان عام ١٩١٢ — وكان كتشنر قد عين قنصلا عاما فى مصر بعد وفاة جورست عام ١٩١١ ، وانتهت سياسة الوفاق ليحل الخلاف من جديد بين الخديو والمعتمد البريطانى — كتب لطفى السيد يقول ان قانون مجالس المديريات جاء خطوة فى سبيل الاشتراك مع الحكومة فى المسئولية ، وأشار الى ضرورة تعديل القانون النظامى كله تعديلا جديدا حتى تتعادل الحقوق بين الهيئات النيابية المختلفة ، فاذا جاء قانون مجالس المديريات محققا سلطة الأمة لمجلس المديرية وهو مجلس محلى صرف فقد قنع بمجلس الشورى والجمعية العمومية من تلك السلطة « مع أنهما مجلسان عموميان للأمة بأسرها (١) .

واشتدت الحركة الدستورية فى تلك الآونة نتيجة لنجاح الحركة الدستورية فى فارس وفى تركيا ، وأخذ لطفى السيد يغذيها بقلمه حتى اجتمع عليها المتطرفون والمعتدلون ، وحين أعلن جورست عام ١٩٠٩ أن الأمة المصرية ليست (الآن) أهلا للدستور ينبرى لطفى السيد للرد عليه ، فيحذر الأمة من خطأ « فكرتين يجب على كل مصرى محب لبلاده وللحق أن يحاربهما قياما بواجب الخدمة الوطنية وانتصارا للحق وهما : أن الدستور متوقف على شهادة الحكومة المطلقة بأن الأمة كفء له » وأن السواد الأعظم فى مصر هو من العيشة الراضية بحيث لا يريد

---

(١) الجريدة عدد ١٦٦٩ فى ٤ سبتمبر ١٩١٢ .

تغيير الحال من حكومة مطلقة الى حكومة دستورية » [1] .

ويحمل لطفى السيد على هاتين الفكرتين فيقول « ان الأمة ليست أهلاً للحكومة النيابية » هى فكرة « اخترعها الانكليز ليجروا الأمة من حيث لا تشعر الى البحث فى كفاءتها من عدم كفاءتها » ، لتشغل الأمة بذلك بدلا من المطالبة بالدستور « ولا شك أن البحث فى ذلك هو تسليم بهذا المبدأ الفاسد ، مبدأ أن الأمة تحتاج فى حريتها العامة أو فى نيل الدستور الى شهادة بالكفاءة »

ولم تقنع الأمة بتوسيع اختصاصات مجالس المديريات واستمرت فى مطالبها الدستورية التى اجتمعت عليها فى ذلك الوقت كما لم تجتمع من قبل حتى قام مجلس شورى القوانين يشارك الأمة فى طلب الدستور فاتهمه جورست بأنه غدا آلة يحركها الحزب الوطنى ويوجهها لمحاربة الانجليز [2] » وواجه كتشنر هذا الموقف بعد أن تولى منصبه فلم يلق اليه بالا فى البداية حتى اذا كان عام ١٩١٣ نراه يعرض فى تقريره السنوى لتطور المجالس النيابية فى مصر منذ عهد محمد على وينقد نظام الانتخابات لمجلس شورى القوانين فيقول ان انتخاب أعضاء من مجالس المديريات لمجلس شورى القوانين لم يكن مطابقا للعقل ولا لأحوال البلاد لاختلاف وظائف المجلسين اختلافا عظيما ، فكثيرا ما يتفق أن الرجل الذى يحسن اختياره عضوا لمجلس

---

(١) الجريدة عدد ٥٤٤ فى ٢ يناير ١٩٠٩ .

(٢) جورست : تقرير ١٩٠٩ ص ٨ ، ٩ .

المديرية نظرا الى معارفه المحلية ومقامه فى مديريته لا يوافق انتخابه لمساعدة الحكومة فى المسائل التشريعية العمومية ، وكذلك يتفق أن الرجل الذى يكون رأيه أدنى من رأى أقرانه كثيرا فى مسائل المديرية يكون عونا عظيما للحكومة فى الشئون التشريعية، ويبدو أن فكرة فصل انتخابات مجالس المديريات عن انتخابات مجلس شورى القوانين هى التى كانت تسيطر على ذهن كرومر حين فكر فى تلك الخطوة الدستورية التى خطاها بانشاء الجمعية التشريعية على أساس انتخاب غير مباشر يتم على درجتين : الأولى لانتخاب المندوبين الخمسينيين والثانية لانتخاب أعضاء الجمعية بدلا من انتخاب أعضاء مجلس شورى القوانين من بين أعضاء مجالس المديريات ، ولم ترقه أيضا ثنائية المجلس النيابى (مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية) وفضل عليهما هيئة تشريعية واحدة ، وكان ذلك تبريرا لما قام به من تعديل القانون النظامى على الصورة التى انتهى اليها بانشاء الجمعية التشريعية عام ١٩١٣ .

ويرى لورد لويد أن الخاطر الذى حدا بكتشنر الى اتخاذ تلك الخطوة هو رغبته فى تمثيل الفلاحين فى المجالس النيابية ، وكان يعتقد أنهم عماد رفاهية البلاد وتقدمها ، ولم يكن يؤمن بالهيئات والأحزاب السياسية عند الشرقيين ويرى أنها تطيح بعقولهم وتفقدهم الصواب (١) . ولكنه لم يكن خاطرا بقدر ما كان توجيها سياسيا مقصودا — كما نعتقد — لمواجهة الحركة

(١) Lord. Llyod. V.IP. 140

الدستورية التى اشتدت بنوع من الاستجابة يخفف من حدتها ، وان لم يحقق غير الأدنى من مطالبها .

وحظى مشروع الجمعية التشريعية بتأييد الوطنيين والمعتدلين على السواء ، فقد عدوه خطوة لا بأس بها للتوسع فى النظام الدستورى ، وأصدرت اللجنة الادارية للحزب الوطنى منشورا حثت المواطنين فيه على التدقيق فى انتخاب ممثليه وحسن اختيارهم سواء من المندوبين الخمسينيين أو من المرشحين لعضوية الجمعية .

ولا يبلغ سرور لطفى السيد غايته بها « لأنها جمعية استشارية لا تحقق سلطة الأمة بالمعنى المطلوب ومرجع أمرها الى سلطة الحكومة القاهرة ، ولكنه يتخذ من انتخابات الجمعية دليلا على « حسن تقدير الأمة للحكم الدستورى وشوقها اليه » ويستشهد على ذلك بالناخبين ، فقد أظهروا من الاهتمام بالانتخابات ما لا يقل عن اهتمام « الناخبين فى أرقى الأمم مدنية وحكومة » مما يدل على أن الحرية قد أصبح لها « فى قلوب مواطنينا مكان صدق ، وان للواجب القومى نارا تأجج فى الصدور » ، ويرى فيها منبرا يمكن أن يصل فيه النواب بمطالبهم الى الحكومة وساق فى ذلك بضع مقالات خاطب فيها النواب بما يحسن أن يتجه اليه اهتمامهم ، وجعل من تقرير مبدأ الحرية فى كل صورها محور هذا الاهتمام الواجب ، فحدثهم عن حرية التشريع وحرية القضاء وحرية التعليم وحرية الصحافة وحرية الخطابة وحرية الاجتماع ، واستوى فى تلك الأحاديث معلما بحق ، لا يسوق المطالب مدافعا

أو محبذا فحسب ، وانما يفلسفها ويتناول معانيها المجردة والحسية بالتحليل المنطقى الجديد على المصريين حينذاك .

وفى هذا الاطار القومى لحرية الوطن والمواطن يقف لطفى السيد مناجزا دون أية بادرة تصدر للانتقاص من وحدة الكيان القومى للوطن وللأمـة كما كان منه يوم أرادت تركيا اقتطاع بعض أراضى سيناء ، ففى أواخر عام ١٩٠٩ جرت محاولة لمد امتياز قناة السويس لأربعين سنة أخرى ، وبدأت المفاوضات سرا بين « مستر بول هارفى » المستشار المالى وشركة قناة السويس ، وكشف محمد فريد عن المشروع حين وقعت فى يده نسخة تضم تفاصيله بادر بنشرها فى اللواء ، وحمل عليه فى عنف وأخذ يهيج الرأى العام ضده ، وكان بطرس غالى والدن جورست يحبذان المشروع ويميلان الى تنفيذه .

وتحمل الصحف المصرية على اختلاف ألوانها ونزعاتها على المشروع ، وكانت الحملة قاصرة فى البداية على مناقشة الجانب المالى من المشروع حتى نشر محمد فريد مقالا فريدا فى اللواء بعنوان « مسألة قناة السويس — اعتبارات سياسية » عرض فيه للمشروع باعتباره مسألة تتعلق بكرامة الوطن وحقوقه .

ويثور الرأى العام ثورة عنيفة ويطالب بعرض المشروع على الجمعية العمومية ، وينزع لطفى السيد رداء الصحفى الى رداء السياسى ، ويتصل بصديقيه حسين رشدى وسعد زغلول وكانا من أعضـاء الوزارة ، فأحالاه عـلى ناظر النظار بطرس غالى والمستشار المالى بول هارفى ، وبدأ لطفى السيد اتصاله بالمستشار

المالى واعترض لديه على المشروع وطالب بعرضه على الجمعية العمومية ، ولكن المستشار رفض الأمرين معا ، ثم ثنى برئيس الوزراء وزاره فى بيته بالفجالة وطلب اليه باسم حزب الأمة عرض المشروع على الجمعية العمومية فأجابه بطرس غالى بقوله :

— يا لطفى أما تنزل من السحاب لتكون معنا على الأرض .

وأبى أن يستجيب الى رأيه .

ويعود لطفى السيد الى ردائه الصحفى فيحمل على المشروع فى الجريدة ، وتصدر الجريدة خلال شهر سبتمبر عام ١٩٠٩ وليس لها من حديث غير مسألة قناة السويس ، وتنظم حملة شعبية على صفحاتها بعنوان « صوت الأمة — مسألة القناة » تتلقى فيها آراء المصريين وتنشرها كما تنشر برقياتهم التى يطلبون فيها احالة الأمر على الجمعية العمومية .

وتنزل الحكومة على ارادة الرأى العام ، وتقرر احالة المشروع على الجمعية العمومية . ويقول لطفى السيد فى « قصة حياتى » انه يظن أن شركة القناة اشترطت « أخذ رأى الجمعية العمومية لما رأت من هياج الرأى العام ضد المشروع ويذكر أن بطرس غالى « استدعانى بالتليفون لأحضر عنده فى وزارة الخارجية ليلقى الى حديثا صحفيا فى مسألة القناة ، وعلى ظنى أنه هو الحديث الوحيد الذى أخذته من وزير أو رئيس وزراء طول مدة اشتغالى بالصحافة . ولما دخلت على بطرس باشا وجدت عنده فتحى زغلول باشا وكيل وزارة الحقانية فبادرنى بطرس قائلا :

— هأنذا أجيب طلبكم وأحيل الأمر على الجمعية العمومية تقضي فيه بما تشاء » .

وكانت الجريدة هي أول من نشر هذا الخبر . وقد عرض الموضوع على الجمعية فقررت رفضه .

ثم تعرضت وحدة الأمة القومية لخطر الانقسام اثر اغتيال بطرس باشا غالى ناظر النظار فى ٢١ فبراير سنة ١٩١٠ . فقد اعتقد كثير من الأقباط أن الجريمة لم ترتكب الا بدافع من التعصب الدينى ، وان بطرس غالى لم يقتل الا لأنه قبطى . واتهموا الحزب الوطنى بأنه هو الذى حرض على قتله بتهييج الرأى العام عليه ، وكان الأقباط يعدون بطرس غالى رئيسا لهم فأوغر قتله صدورهم على اخوانهم المسلمين ، كما يقول جورست فى تقريره عن عام مصرعه .

وبدأت الصحف القبطية وعلى رأسها صحيفتا « مصر » و « الوطن » تنبش رماد النار الخابية بين المسلمين والأقباط وتنفخ فى سعيرها من جديد ، فتنشر صحيفة مصر سيلا من البرقيات بعنوان « قلق الأقباط العظيم » وتكتب « عما يجب على الأقباط » فتطالب بالالتجاء الى دولة قوية « لتكون عضدا لنا فى المستقبل » وعدم منح المصريين الدستور « والالتجاء الى عموم الدول الأوروبية للنظر فيما آلت اليه حالتهم » ثم تنقل عن صحيفة « الأجبشيان جازيت » افتتاحيتها التى هاجمت فيها مدارس الشعب التى يديرها الحزب الوطنى ، واتهمتها باثارة

الفتنة وبث روح التعصب الدينى ، « وايغار صدور العامة ضد الحكم الحالى وضد المحتلين والنصارى » .

وتحمل الوطن على اللواء « المزول جريدة حزب الخراب والشر » ثم تنقل حملتها الى ميدان آخر ، فتعارض فى طلب الدستور وتشير الى تخوف الأقباط منه ، وتستعدى الانجليز على محررى اللواء .

ولا تقف حملة الأقباط عند هذا الحد بل يبعثون « بقرياقص افندى ميخائيل » [1] الى لندن ليشرح مطالبهم للانجليز ويدعو لأغراضهم فى الصحافة الانجليزية .

ويستفحل الخلاف بين الفريقين فتضيع بينهما مساعى العقلاء لكبح جماح المتطرفين ، ويدعو جماعة من الأقباط بزعامة مطران أسيوط وعلى غير هوى البطريرك ، لعقد مؤتمر للأقباط فى أسيوط .

وعقد المؤتمر القبطى فى الفترة من ٥ الى ٨ مارس سنة ١٩١١ وقد حضره حوالى الخمسمائة على حد تقدير جورست وهو تقدير صادق لاستناده الى المصادر الرسمية ، وأصدر عدة مطالب أهمها أن تكون الكفاءة لا النسبة العددية هى قاعدة التوظف فى الحكومة ، وأن يكون يوم الأحد عطلة رسمية لغير

---

(١) عاش قرياقص ميخائيل فى انجلترا بعد ذلك وأله كتاب باللغة الانجليزية طبع بلندن عام ١٩١١ بعنوان Copts and Moslems under British Control" ، وكانت داره بلندن ملتقى المصريين حتى توفى عام ١٩٥٦ ونقل جثمانه الى مصر .

المسلمين بجانب يوم الجمعة ، عدا بعض المطالب الأخرى التى تتصل بالخدمات التعليمية ، وتمثيل الأقباط فى المجالس النيابية .

ويرى جورست أن المؤتمر لم يكن ممثلا لغالبية الأقباط ، فلم يزد عدد الداعين اليه ومؤيديه وحضوره عن اثنى عشر ألفا من سبعمائة ألف قبطى فى مصر حينذاك ، فهم لا يمثلون طائفتهم وان أقاموا من أنفسهم نوابا عنها بالرغم من وجود جماعة نافذة الكلمة منهم لا تستصوب عملهم وتخطئه وعلى رأسها البطريرك وهو رأس الكنيسة القبطية فى مصر [1] .

ويلهب انعقاد المؤتمر القبطى أوار المعركة الصحفية بين الفريقين ، فتقف المؤيد والجريدة والعلم والأهالى فى الناحية الاسلامية ، وتقف الوطن ومصر فى الناحية القبطية وبجوارهما أكثر الصحف الأجنبية التى أخذت جانب الأقباط كالأجبشيان جازيت .

وينزل لطفى السيد الى الميدان مفندا مزاعم الأقباط على صفحات الجريدة فى عنف لم يؤثر عنه من قبل ، وان لم يتخل عن منطقه المتزن وأسلوبه العف الرصين ، فيأخذ على الأقباط تلك الحركة التى تفسد وحدة الأمة ، وينعى عليهم قولهم المسألة القبطية والأمة القبطية وتفريقهم للوحدة القومية ، ويشتد فى حملته ويتهم القائمين بالحركة بالتعصب وبأنهم يودون التحكم فى الأكثرية ، ويسخف مطالبتهم بأجازة يوم الأحد كيوم الجمعة ،

---

(١) جورست : تقرير ١٩١٠ ص ٤ .

وينكر أن يكون يوم الراحة الأسبوعى لعامل دينى ، ولا يعقل أن يكون هناك يومان للراحة ، فليس للاعتبار الدينى أى دخل فى هذا ، وليست صلاة الجمعة هى السبب فى اتخاذ يوم الجمعة يوما للراحة الأسبوعية ، ويناقش مبدأ المساواة بين المسلمين والأقباط فى الوظائف وفى جملة المرتبات ويثبت فى النهاية أن الأقباط فائزون بنصيب الأسد ، ثم يعرض لشروط الكفاءة فيقول انه ليس من شروط الكفاءة أن يكون الموظف قبطيا .

ولم يجرف هذا التيار الطائفى النابهين من المسلمين فدعوا الى مؤتمر مصرى يضم المسلمين والأقباط برئاسة مصطفى رياض رئيس مجلس النظار السابق ، وتولى لطفى السيد وعبد العزيز فهمى وأحمد عبد اللطيف سكرتيرية المؤتمر .

وتلا لطفى السيد تقرير اللجنة التحضيرية وخلاصته أن المؤتمر يتوخى التوفيق بين العناصر التى تتألف منها الوحدة المصرية التى تصدع بناؤها بعقد المؤتمر القبطى ، وان الدين ليس هو الأساس الذى تقوم عليه الأكثرية والأقلية ، ولكنه المذاهب السياسية ، فالأمة كائن سياسى يتألف من عناصر سياسية ، وأيما مذهب من المذاهب السياسية اعتنقه أفراد أكثر عددا وأثرا كان أكثرية وكان الآخر أقلية ، وعلى هذا يكون فهم الأكثرية والأقلية فى كل أمة ، وليس للدين فى ذلك دخل .

وعطف التقرير الى استعانة هؤلاء الأقباط بالانجليز ، وبين ما تنطوى عليه من خطر على الوطن وعلى الجامعة القومية ، مما يدعو الى الاسترابة فى حسن نية القائمين بالمؤتمر القبطى ،

الذين أرادوا أن يصلوا بمعونة انجلترا المسيحية الى أن يكون لهم فى مصر — وهم أقلية — حق السيادة على الأكثرية اعتمادا على الاحتلال الانجليزى ، وعلى أن المصريين أخوف ما يكونون من أن يرموا بالتعصب الدينى ، وأعلن أن المؤتمر سيبحث فى عمل الأقباط وتقديره ليزن مطالبهم بميزان العدل من غير أن يحوجهم الى السعى باخوانهم وشكاياتهم الى غيرهم .

وما من ريب فى أن مثل هذا الشقاق بين المسلمين والأقباط مما يهدم دعوة لطفى السيد الى القومية المصرية التى لا تقوم على الدين ، بل تقوم على الشعور المشترك بالمصلحة العامة لمجموعة من السكان فى رقعة محدودة من الأرض هى التى تعرف بالوطن — كما يقول لطفى السيد — لهذا كان اهتمامه بهذا الشقاق فوق اهتمام الآخرين به مما ظهر على صفحات الجريدة ، ولهذا كان تقرير اللجنة التحضيرية — وهو من عمله كما يبدو من أسلوبه وروحه — يدور حول الجامعة القومية ، وان اختلاف المذاهب السياسية لا اختلاف الدين هو الأصل فيما يعرف بالأكثرية والأقلية ، ولهذا كانت حملته على هذا الشقاق كحملته على الجامعة الاسلامية ، لأن كليهما يتنافى مع الاتجاه القومى الذى يدعو اليه .

وتمر تلك المحنة التى ألمت بالجامعة المصرية أو وحدة الرابطة القومية — على حد تعبير لطفى السيد — ويعود الوئام الذى بدا فى صورته الرائعة خلال الثورة المصرية عام ١٩١٩ .

ولا يتحقق كيان الدولة القومى مالم تأخذ الأمة بسنة الارتقاء

وهو الكمال الذى تحققه الأمة وتعمل الدولة له فى مضار النهوض والتقدم فى شتى مجالات الحياة — كما قلنا من قبل — وتمثل كلمة الارتقاء الجانب الاجتماعى من فلسفة لطفى السيد فى الدولة والحكم .

والتعليم هو وسيلة الارتقاء الأولى وهو النواة لكل تقدم منشود ، وقد أهمله الاحتلال حين « حصر التعليم فى دائرة ضيقة وهى اعداد المتعلمين فحسب للعمل فى ادارات الحكومة عملا آليا » . وحال بينه وبين أن يتطور « تطورا يقوم على نماء الحرية الفكرية والاستقلال فى العمل » . وحد منه حتى قصر عدد المدارس الموجودة عن حد الكفاية الضرورية لسد حاجة البلاد الى المتعلمين .

لذلك كان الاهتمام بنشر التعليم ورفع مستواه ، طلبة المصريين جميعا ، المتطرفين منهم والمعتدلين على حد سواء ، وكان على رأس المبادىء التى نادى بها حزب الأمة أساسا لدعوته ، فكانت عناية الجريدة التى تنطق باسمه بفرض التعليم الأولى لا تقل عن عنايتها بنشر التعليم الثانوى ، وافساح المجال للقادرين على التعليم العالى ، ونرى لطفى السيد يدعو الى تشجيع حركة انشاء الكتاتيب وتحويلها من النظام العتيق الذى كانت تسير عليه الى نظام مدرسى يتفق مع تطور المدينة من حيث نظافة الكتاب وكفاءة المعلم .

وكان كرومر قد عمل على نشر الكتاتيب ورفع مستواها ، وقيل يومها انه قصد دفع المصريين الى الاهتمام بها وصرفهم عن

التفكير فى انشاء الجامعة المصرية التى ظهرت دعوتها حينذاك ، مما حمل الكثيرين على مقاومة فكرة كرومر ، ولم يرق ذلك فى نظر لطفى السيد ، مع أنه كان من أول الداعين الى انشاء الجامعة المصرية ومن أعضاء لجنتها التى عملت على اخراج فكرتها الى حيز التنفيذ ، فنراه ينقد أولئك الذين يقاومون حركة انشاء الكتاتيب بحجة أن كرومر ما دعا اليها الا لغرض فى نفسه فيقول « من ذا الذى يقول بأن نظافة الكتاب وكفاءة المعلم يمكن أن يراد بها تخريب البلد كما يدعون ؟ ولو أريد بهما ذلك فها نحن أولا والكتاتيب ملكنا وبين أيدينا فلننف عنها جهة الشر ، ونسيرها فى جهة الخير الذى تفهمه ، والا فان السكك الزراعية قد خطت فى عهد الاحتلال ، والخزان بنى فى عهد الاحتلال ، فهل يجب علينا قياما بالوطنية أن نخرب الطرق الزراعية ونكسر الخزان ، بفكرة أنها ربما كان لانشائها غرض مستتر ضار كما كانوا يقولون ؟

كما ينقد لطفى السيد أولئك الذوات الذين يخشون تعليم الفلاحين بحجة انهم اذا تعلموا انقطعوا عن زراعة أراضى الذوات الفسيحة ، واستبدلوا « الجلابية الزرقاء بالجلابية البيضاء ، واللبدة الحمراء بالعمة البيضاء ، وجلسوا يزورون المستندات ، ويكتبون الشكايات ، ويقول ان ذلك اذا كان يحدث حقيقة فلندرة القارىء والكاتب فى القرية ، فالقارىء بهذه القدرة يكسب امتيازا بين ذويه لا يكون له اذا عم التعليم وانتشر بين الجميع ، وكأن أولئك الذوات فيما يخشونه أيضا من تعليم الفلاحين أن

يتساووا معهم فى تلك الميزة ، فان أولئك الذوات « لا يعلمون من العلم الا فك الخط » ولكن ليطمئن أولئك الذوات فان القراءة والكتابة لا تعطى لصاحبها حق التقلب فى المناصب العالية كما كان الأمر فى سالف الزمن ، وليطمئن أعداء المساواة فان لنا من الرأى العام قوة كافية لانجاح التعليم الأدنى والأعلى معا » .

وحين يؤيد لطفى السيد انشاء الكتاتيب فلأنه لا يرى فى انشائها ضيرا على الأمة ، ولا يمكن أن تصرف الرأى العام عن فكرة انشاء الجامعة .

وينادى لطفى السيد بفتح أكبر عدد من المدارس الثانوية لتخريج عدد كبير من الطلاب ، يستطيع أن يتم دراسته ويكون عدد النابغين فيهم بالضرورة متكافئا مع نسبتهم العددية قلة أو كثرة ، فان « بلدا يعد اثنى عشر مليونا من النفوس ويكون عدد طلاب الشهادة الثانوية فيه هو أربعمائة فى أشد الحاجة الى عناية الأمة والحكومة معا لفتح المدارس الثانوية وأن خير الطرق للوصول الى هذه الغاية هو تسليم التعليم الثانوى لمجالس المديريات ، واعطاؤها حق ضرب الضرائب الاضافية للانفاق عليه بشرط أن يكون أهليا ، أى لا يخضع الا الى اللوائح العمومية وقوانين التعليم التى تضعها الحكومة بالأوامر العالية ، ولكنها لا تكون مقيدة بقرارات نظارة المعارف ومنشوراتها » أما اذا « وقف العدد عند أربعمائة طالب فان عدد الذين يدخلون المدارس العالية سيقل وتكون النتيجة التقهقر والرجوع الى الوراء وهى شر النتائج » .

ومن الطبيعى ألا يألو لطفى السيد جهدا فى تأييد حركة انشاء الجامعة المصرية وهو أحد مؤسسيها ، فنراه يصف ذلك بقوله « ان حركة الجامعة ونهضتها من أشرف ما وجد فى هذا البلد من النهضات بل هى أكبرها فائدة ، وأعظمها ضمانا للتقدم الحيوى المطلوب » لذلك وجب أن ينظر اليها دائما بعين الرعاية والارتياح وأن تلقى من عظماء الأمة كل اقبال ومساعدة » .

ولا تقف عنايته بالدعوة لنشر التعليم بل تمتد الى الدعوة لطرق التربية الحديثة التى أغفلتها الحكومة حتى غدا التعليم « قاصرا عن انماء شخصية الفرد واستقلاله الذاتى وتكوينه الخلقى والنفسانى » ، وما زال قاصرا كذلك عن « اعداد الأمة بمقومات الاستقلال والتضامن القومى » قصوره عن « تثقيف العقل وتقويم الشعور » لذلك وجبت العناية بالتربية مع التعليم فى كل مراحله المختلفة أى « من التعليم الأولى الى التعليم العالى » حتى يقضى على هذا القصور فان « من المتفق عليه ان أول ما تهدى اليه البيداجوجيا الحكيمة هو ، تنمية العقل الانسانى فى جميع جهاته وخواصه وحفظ الموازنة بين قوى الملكات المتضادة » .

أما الغرض من التربية فهو الحصول على صفة التوازن الخلقى والنفسى فى الأمة وفى الفرد « وبالتربية مع التعليم يتم التوازن بين العقل والجسم فينموان معا وبقدر واحد تقريبا ، فالأمة التى تعنى بالعلوم العقلية وحدها مهملة ، والأمة التى تعنى

بالرياضة البدنية وحدها مهملة ، والأمة التى تعنى بالفنون الجميلة وحدها مهملة .. وهكذا » .

« وعلينا أن نختار من مذاهب التربية أكثرها موافقة لحالنا ، وأدناها لتحقيق المثل الأعلى للرجل فى خيالنا المصرى ، فلكل أمة استعدادها الخاص لنوع معين من أنواع التربية تبعا لما قطعته من مراحل التطور حتى يمكن أن تتكيف عاداتها وأخلاقها مع هذا النوع من التربية ، فليس للتربية على وهنها فى مصر طابع خاص بها ، ولا مذهب معين من مذاهبها المختلفة ، ويختلف تبعا لذلك المثلى الأعلى فى نفوس المعلمين ، فهو فى الأزهر غيره فى مدارس الحكومة ، أو مدارس التعليم الحر ، وغيره فى مدارس الارساليات المسيحية كالفرير والجزويت والبروتستانت ، وغيره فى المدارس الأوربية اللادينية ، هذا اذا افترضنا أن لكل منهم طابعه التربوى ومثله الأعلى فى تربية النشء ، وهو فرض لا يقال الا فرارا من التصريح بأن همهم قاصر على كسب العيش » .

ويجب أن تتجه التربية والتعليم فى مصر نحو « اعداد الناشىء للقيام بوظيفة رجل ، والاضطلاع بواجب الحياة لا أن يكون موظفا فى الحكومة ، هذا من الناحية الفردية ، أما من الناحية الجماعية فالغرض العام للتعليم هو صبغ الناشئة بصبغة واحدة ، حتى يصبحوا بقدر الامكان متشابهين فى الأخلاق والميـول والعادات ، فقد فطر الناس مختلفين فى الأمزجة والملكات مندفعين الى الحرص والأنانية ، وهذا الاختلاف يجعل بينهم فروقا عظيمة ، لا يمكن معها التوفيق بين مصلحة الفرد ومصلحة المجموع ،

وهدف التعليم أن يقلل من تلك الفروق ويكثر من المشابهات بين الأفراد ، فاذا ضاقت بينهم دائرة الفروق سهل عليهم أن يكونوا مجموعا متشابه الأجزاء يكاد يرى بعين واحدة ، ويسمع بأذن واحدة ، ويحس بقلب واحد ، وذلك هو معنى الوحدة القومية التى ينشدها كل من يريد أن يحمل الأمة على الأخذ بأسباب سعادتها .

ومن وسائل الارتقاء الاجتماعى أن تدرك الأمة أوجه النقص فى حياتها العامة والخاصة وهى ماثلة فى الخلق الشخصى للفرد والأخلاق العامة للجماعات ، وهى أوجه من النقص ليست أصيلة فى المجتمع المصرى بل هى عارض نجم عن عاملين هما : الاستبداد والجهل . فالاستبداد مفسدة للأخلاق والطباع ، والجهل علة التأخر والانحطاط ولقد « خرجت مصر من الحكم القديم ضئيلة الشخصية ، متحللة الروابط القومية ، فانية الارادة فى ارادة الحكام ، خرجت مريضة من كل وجه ، وما دواء الأمة المريضة الا التربية والتعليم » .

وليس التعليم وحــده كفيلا بالرقى الاجتمــاعى المنشود ، بل هناك أمران آخران لا يصح اغفالهما ، أولهما : « العــلاقات العائلية التى يجب على الكتاب أن يصلحوها بكل ما لديهم من أساليب الانتقاد ، والثانى : هو الفضائل العامة التى يدخل انماؤها والحث عليها فى واجباتهم أيضا » .

ولا ينكر لطفى السيد فى دعوته للاصلاح الاجتماعى ، الفضائل القديمة ، ولا يدعو للجديد على علاته ، وكل ما يبغيه هو الاصلاح

ومجاراة التقدم الحضارى بنبذ ما يعوقه من تراث الماضى والابقاء على محامد القديم وتقاليده الكريمة ، والأخذ من سنة التقدم بما يدفع عجلته الى الارتقاء المنشود .

ومن أبرز مظاهر الارتقاء فى أمة من الأمم هو ارتقاء المرأة ومهما يكن من تفوق المرأة العربية على غيرها من « الوجهة الأخلاقية وتربية أولادها على الفضيلة وتعليمهم مفاخر العرب ومساعدتهم على الأخذ بأسبابها » — وفى هذا يجمع لطفى السيد بين المرأة المصرية وشقيقتها العربية فى الفضائل وفى أسباب التخلف — فانها ما زالت متخلفة عن غيرها فى ميدان التعليم . لذلك حظيت دعوة قاسم أمين لتحرير المرأة من تأييد لطفى السيد بمالم تحظ به من كاتب أو صحفى آخر ، ولم يكن لطفى السيد فى هذا معبرا عن رأى حزبه وانما كان يصدر عن فكره ورأيه وحده ، فقد كان طلعت حرب وهو من رجال حزبه على النقيض من موقفه منكرا لحرية المرأة ناقدا عنيفا لدعوة قاسم أمين ، وكان يصدر هو الآخر عن رأيه وحده دون رأى حزبه ؛ فلم يكن مثل هذا الموضوع مهماً يهم الحزب كحزب وان كان موضع اهتمام أعضائه فرادى وكان لكل رأيه فيه . فقد كانت أعظم ما شغل به الرأى العام حينذاك بعد القضية الوطنية . ففى عام ١٨٩٩ أصدر قاسم أمين كتابه « تحرير المرأة » ثم قفاه بعد ذلك بعامين بكتابه « المرأة الجديدة » فأحدثا فى الرأى العام دويا لم يحدثه أى كتاب آخر لعدة قرون ؛ اذ تناول فيهما الدفاع عن حرية المرأة وشعورها وحقها فى المساواة بالرجل ، فهوجم من أجل ذلك وأسىء

اليه ، فقد توهم الناس أن دعوته تهدم كيان الأسرة وتعرض المرأة للزلل ، وتصدى له كثير من الكتاب يفندون أراءه حتى أربى ما صدر فى الرد عليه ، على ثلاثين كتابا ، لم تكن كلها نقدا لآرائه بل تعدتها الى التهجم عليه والتعرض لذاته .

على أن قاسما استطاع أن يقف نفسه فى حماس ومثابرة على هذه الرسالة التى استأثرت بوجدانه الرقيق ، الى آخر نسمة من حياته القصيرة ، ففى ليلة وفاته بالسكتة القلبية فى ٢٣ ابريل سنة ١٩٠٨ كان يقدم طالبات رومانيات فى نادى المدارس العليا .

وكانت دعوة قاسم أمين لتحرير المرأة من ربقة الجهل والحجاب ، أروع مظهر للنهضة الاجتماعية حينذاك ، وستبقى أعظم بداية للتحرر الاجتماعى والارتقاء الفكرى والتحضر الغربى فى تاريخ مصر الحديثة .

وكان قاسم أمين من المدرسة الفكرية التى ينتمى اليها لطفى السيد ، فكلاهما ينتميان الى مدرسة الشيخ محمد عبده ويعتبران من أخلص تلاميذه لآرائه ودعوته الاصلاحية ، وقد اشترك قاسم أمين ولطفى السيد معا فى تأسيس الجامعة المصرية ، ويقول لطفى السيد فى « قصة حياتى » ان قاسم أمين قرأ عليه وعلى الشيخ محمد عبده فصول كتاب « تحرير المرأة » فى جنيف عام ١٨٩٧ قبل أن ينشره على الناس .

وتمثل دعوة قاسم أمين لتحرير المرأة مراحل التطور الفكرى فى مصر الحديثة ، هذا التطور الذى راده رفاعه الطهطاوى من

قبل فقد عرض رفاعة لتعليم المرأة ومكانتها وما يجب لها من حقوق وما عليها من واجبات .

ويسلك لطفى السيد فى الدفاع عن حقوق المرأة نفس السبيل الذى سلكه قاسم أمين ومن قبله فى حدود ضيقة الشيخ محمد عبده من حيث التمسك بالفضائل الاسلامية والتدليل على أن حقوق المرأة وسفورها لا يتنافى مع قواعد الدين الاسلامى ، ولم يكن غريبا أن يمتدح لطفى السيد آراء « باحثة البادية » ملك حفنى ناصف لأنها فى دفاعها عن حقوق المرأة — كما يقول — قد سلكت سبيلا معتدلا فى حدود الشرع [1] » وان يفسح لها مجال الكتابة فى الجريدة » .

وحين صدرت الجريدة كانت المعارضة العنيفة التى واجهتها دعوة تحرير المرأة قد بدأت تخف ، ويعلل لطفى السيد ذلك بأن المعارضة الشديدة لم تكن الا « بسبب الفزع الذى أصاب المحافظين من الانتقال مما يألفون الى مالا يعرفون شأنهم أمام كل جديد من الأفكار والآراء والمقاصد ، الا أن الظروف التى اجتمعت لهذه الدعوة قد تكاتفت على نصرتها ، فالدين الحنيف فى صفها ، ويقظة الأمة ونهضتها كانتا فى عونها ، وهذا التمدن الغربى الذى يحملنا فى تياره قد جاء بدوره نصيرا لها فسارت فى طريقها قدما الى الأمام ، حتى غدت المرأة المصرية تتشبث بوجودها ، وتضن بشخصيتها أن تفنى فى شخصية ابنها

---

(١) لطفى السيد : مقدمة النسائيات لباحثة البادية ص ٧ .

الرشيد ، أو زوجها المسيطر ، أو اخيها الكفيل ، شاعرة بأن عليها مسئولية عامة بقدر طاقتها ، والرجل من ناحيته قد يسهل لها سبل هذه الحياة الجديدة من غير اكراه ولا مضض ، واتفق الرجل والمرأة بهذا العهد على « تحرير المرأة » فلم يبق الا الزمن الكافى للحصول على الثمرات المنتظرة من هذا التحرير » [١] .

ويكمل لطفى السيد دعوة قاسم فلا يتحدث عن الحجاب والسفور وانما يتحدث عن المرأة الجاهلة والمرأة المتعلمة وعن الوفاق بين الرجل والمرأة اذا كانا على درجة واحدة من الثقافة والتعليم ، وعن حق المرأة فى التزين كحق الرجل فى « تنظيف الوجه وحلق اللحية وفرق الشعر أو تسريحه » ، ويقول أحيانا ان من دواعى غفلة الرجل أن يسلب المرأة حقوقها بينما هى فى الحقيقة تستذله بجمالها « فيغدو عبدا لها تحكم فيه وتسوقه حيث تشاء ، ومن الخير للرجل أن تملكه وتتحكم فيه امرأة متعلمة فانها تكون حينئذ أقل ظلما وأكثر عطفا عليه » [٢] .

ويقيم لطفى السيد من دار الجريدة منتدى للمرأة تقصده محاضرة ومستمعة فى اجتماعات قاصرة على النساء كما يفسح للنابهات منهن من صفحات الجريدة ما أفسحه للنابهين من شباب الجيل الجديد فنقرأ لباحثة البادية ومى زيادة ونبوية موسى

---

(١) الجريدة عدد ١٤٨١ فى ٢٧ يناير ١٩١٢ .
(٢) الجريدة عدد ٥٣٤ فى ٢٦ نوفمبر ١٩٠٨ .

ولبيبة هاشم وكاتبة أخرى هى نفيسة أحمد المشهدية لا نعرفها الا من مقال كتبته بعنوان « لفتات روح »[1] .

وقد ظلت الباحثة تكتب فى الجريدة بهذا التوقيع ولا يصدق الشيخ رشـــيد رضا نسبة مقال كتبته عن انشاء مقبرة للعظماء فى مصر على نمط « الوستمنستر » فى لندن أو « الباتنيون » فى باريس ، الى فتاة ناشئة فنسبه الى « باحث الحاضرة » وقرأ حفنى بك ناصف المقال وهو فى قنا وكان قد نقل اليها فاستنتج ان المقال لابنته ، الا أن الاسم ظل مطويا لا يعرف حتى كان أول خطاب ألقته فى نادى حزب الأمة فى ١٥ مايو عام ١٩٠٩ على حشد من السيدات دعين لسماعها ، فعرفت بعد ذلك ، ونشرت الجريدة الخبر تحت عنوان « أول خطيبة مصرية — خطبة الباحثة بالبادية فى نادى حزب الأمة وبحضور مئات من السيدات » .

ولا يترك لطفى سببا لارتقاء الأمة لا يطرقه ولا يدعو اليه على صفحات الجريدة أو فى خطبه التى يلقيها فى نادى الحزب فيخوض فى كل ميدان يرى فيه صلاحا للأمة من الحديث عن تربية الذوق والحاسة الجمالية والفنون والآداب وتطوير اللغة الى مسائل السياسة العليا وفلسفة الدولة والقومية والدستور .

وتصدر الجريدة بتلك الأفكار الجديدة التى غدت غذاء الجيل والتى استقام عليها تفكير مصر بعد ذلك .

---

(١) الجريدة فى ٣٠ ابريل ١٩١٤ .

مصر الثائرة

بين السياسة والفكر

كان سياسيا بين الساسة ، وكان مفكرا بين رواده وتلاميذه ، وكان وزيرا فى عرف المستوزرين ومديرا للجامعة فى حكم المثقفين ، ولم يرد قط أن يكون زعيما شعبيا ولو أراد ما قدر ، فما كان يملك من مواهب الزعامات الشعبية وملكاتها شيئا ، وما كان يستطيع أن ينزل من علياء منطقه الى منطق الجماهير والثوار .

وحين أراد أن يكون سياسيا ، فما كان يعجز عن القيام بدور السياسى الأريب وما كانت تعوزه الحجة ، أو يشكل عليه المنطق فى جدل الساسة ، أو قرع الحجة بالحجة ، ولكنه ما كان يطيق مناورات الساسة ، وألاعيب الحزبية رغم صبره على الخصومة وطول الكفاح ، كما يقول عنه « البشرى » فى مرآته .

وقد تحسب فيه تناقضا فى الطبع أو فى الفكر ، وما فيه من تناقض ، الا ما يستوى من منطقه على غير منطق الناس ، فاذا رأى الناس فى عمله ما يخالف آراءه ، أو فى سلوكه ما يخالف مذهبه ، فما كان ليستوى فى منطقه هذا الخلاف كما يستوى فى أذهان الناس وفى أذهان المفكرين على السواء ، ولعلها القدرة على التوفيق بين هدى المنطق وهدى السلوك حين تعلو المنفعة

على التزمت ، ويكون التزمت فى الرأى عقبة فى سبيل المنفعة ، فالمنفعة مهما قلت كسب يقود الى كسب أكبر ، وليس مما يجفو المنطق أن تقف حدود الرأى أو المبدأ دون المنفعة أيا كان مقدارها ، وليس مما يجفو المنطق ، أن ينزل المنطق على بعض دواعى الواجب أو الرعاية ، أو يشذ المظهر الخاص عن بعض دواعى السلوك العام الذى تقتضيه الدعوة الى الديمقرطية مثلا .

فحين وصفه صديقه عبد العزيز فهمى أنه « ديمقراطى الرأى والعقيدة ، ولكنه طول عمره أرستقراطى بين الأرستقراطيين » ، ورأى العقاد فى مظهره ومظهر لداته من أعيان المصريين من الوجاهة ما يدلون به على الترك ، فانا لا نرى على وجه التعميم من أرستقراطية الفكر ما ينفى أو ينقض ديمقراطية المبدأ ، فان كان لأرستقراطية الفكر من أثر على السلوك ، فانما هو الأثر الذى يتركه تباين الادراك لفكرة من الأفكار بين الذين يحلقون فى السحاب والذين يعيشون على الأرض » ولقد قيل له على لسان « بطرس غالى » انه يحلق فى السحاب — كما قدمنا — وقال له صديقه عبد العزيز فهمى الذى وسمه بالأرستقراطية « انك يا لطفى تفكر للكون كله ولا يعنيك أمر الزمن القريب ولا أمر هذه الخلائق الفانية » .

ومن أمتع ألوان الحديث ما كان يدور بين الصديقين الكبيرين ، ويقص العقاد طرفا مما كان يجرى منهما « فى السيارة أثناء الطريق من دار المجمع الى مصر الجديدة ، حيث يقيمان وأقيم على مقربة منهما ، ويتفق كثيرا أن يدعوانى الى صرف

سيارتى ومصاحبتهما بعد انتهاء جلسات المجمع ، ولا سيما الجلسات التى يطرأ فيها بعض الخلاف بينى وبين « عبد العزيز باشا » فى مسائل اللغة والأدب .. وحدث ذلك كثيرا أيام المناقشة على كتابة اللغة العربية بالحروف اللاتينية ، وهو موضوع شغل صاحبنا القانونى الكبير يومئذ عدة شهور ، ولم يكن يطيق المعارضة فيه .

فقال لى مرة وقد آنس من الأستاذ لطفى شيئا من الميل الى ترجيح رأيى :

— أوع تطلع فيها يا عقاد على طريقة أستاذنا « لطفى » .. ان « لطفى » ينظر الى هذه الأمور التى تشتغل بها نظرة الأرباب .. قل له : ما رأيك اذا كتبت العربية غدا بالحروف الصينية ؟ يقل لك على الأثر : ويجرى ايه ؟

فقال لطفى : « ويجرى ايه ؟ » .

فقد كان لطفى السيد كما يقول العقاد « ينظر الى المسائل الفكرية والاجتماعية نظرة محيطة شاملة توشك أن تتعادل فيها جميع الجوانب والأطراف ، ولكنه كان من أشد المفكرين اهتماما بما يعتقد فيه الخير والصلاح ، وكنا نلمس على محياه أمارات الغم الصامت ، كلما خولف اعتقاده ، وجرت الأمور على غير ذلك الاعتقاد فى الحياة العملية » .

وفى اطار هذه النظرة الشاملة والادراك الأعم ، ما كان يجد تناقضا بين أرستقراطية السمت وديمقراطية الفكر .

ومن مظاهر هذا التناقض ما ألم بخاطر الدكتور محمد حسين

هيكل من موقف لطفى السيد حين وفاة الزعيم الشاب مصطفى كامل فيصفه فى مذكراته مسهبا فى تفاصيله ويقول :

« على أن اكبارى لأستاذى لطفى بك لم يحل بينى وبين الوقوف من أحد تصرفاته موقف العجب ، لأننى لم أكن أتوقع يومئذ منه مثله ، وهو الذى لا يفتأ يدعونى الى المثل الأعلى والى الصراحة فى الحق ، كان ذلك حين توفى مصطفى كامل ، لقد حزنت مصر كلها لفقده أعمق الحزن ، خصوصا بعد الذى كان من نجاحه فى استصدار العفو عن المحكوم عليهم فى قضية دنشواى ، وزاد فى حزنها أنه كان شابا لم يتخط الرابعة والثلاثين من عمره ، فكان رجاؤها فى خدمته اياها ممتدا عظيما ، وكان لها فيه أمل طويل عريض ، لكن ما كان بينه وبين لطفى من خصومة سياسية جعلتنى أعتقد أن لطفى لن يزيد على أداء الواجب الانسانى فى رثائه ، وفى مجاملة أسرته ومجاملة مصر فى فقده ، ومع اعتقادى هذا حرصت على أن أقف منه على حقيقة رأيه فى هذه الفاجعة القومية ، فذهبت غداة مشهد الزعيم الشاب الى سراى البارودى ، وصعدت السلم أريد أن أستأذن على لطفى بك كعادتى ، وكان عجبى شديدا حين رأيت باب حجرته مفتوحا على مصراعيه ، ورأيت حاجبه « سليمان » لا يصد أحدا عن الدخول ودخلت الحجرة فرأيت بها عددا كبيرا غير مألوف من الزوار الذين أحاطوا بالمنضدة الطويلة الممتدة أمام مقعد لطفى ، وكان عجبى أشد من ذلك حين رأيت أستاذى وقد ارتدى السواد ، واشتمل عنقه برباط أسود كبير ، ووقف كأنه مفجوع فى أعز الناس عليه ،

وأقربهم اليه . ولقد وقفت مبهوتا أمام منظر لم أكن أتوقعه ، ثم انسحبت ولم أرد أن أطيل السماع لحديث لم أكن آلف من قبل مثله ، لأنه لم يكن حديث المنطق الذى تعودته من لطفى ، بل كان حديث مأتم تجرى فيه العواطف أدمعا ، أو ما يشبه الأدمع ، فلما ظهرت الجريدة بعد ظهر اليوم رأيت لطفى أول داع لاقامة تمثال لمصطفى كامل ، ولجمع التبرعات الشعبية لهذا الغرض الوطنى ، ولم يسعفنى منطقى الشاب بما يرضاه عقلى تفسيرا لما رأيت وسمعت ، ولم أستطع أن أقنع نفسى بأن السياسة يمكن أن تبلغ من مخالفة المنطق هذا المبلغ ، فكتمت ما فى نفسى حتى أفضيت به الى لطفى بعد أيام . فابتسم قائلا : اننى لا أزال شابا لا أقدر مثل هذه المواقف ، ولم يقنعنى قوله ، لأننى لا أستطيع أن أغير شبابى ، أو أقنع نفسى بمنطق غير منطقها . وبدا ذلك على فلم يعترضه أستاذى . ولقد ظللت كذلك معه من بعد لا أومن الا بما أقتنع به ، ولا يتكيف مسلكى فى الحياة الا بما أومن به » .

ولا أجد فى مسلك أستاذنا لطفى ما أجده فى خاطر أستاذى هيكل من تناقض مع المنطق ، ولا أظن أستاذى هيكل قد نسى تقاليد الريف الذى نشأ فيه حيث تجل مثل هذه المواقف من مواقف الواجب والرعاية على مواقف الخصومة أو الخلاف ، فان بلغ حزن لطفى السيد ما يفوق حدود المجاملة ، فانه الحزن الذى يستقيم مع منطق العاطفة الذى حمل قاسم أمين على رثائه أبلغ رثاء . وكان هو الآخر على خلاف فى الرأى مع مصطفى كامل ،

وأنكر مصطفى كامل دعوته لتحرير المرأة ، كما أنكر خطة حزب الأمة ومذهب لطفى السيد فى التدرج لتحقيق آمال البلاد الوطنية ورأيه فى التعاون مع الاحتلال لخير مصر — فقد كتب قاسم أمين يقول :

« ١١ فبراير سنة ١٩٠٨ يوم الاحتفال بجنازة مصطفى كامل هى المرة الثانية التى رأيت فيها قلب مصر يخفق : المرة الأولى كانت يوم تنفيذ حكم دنشواى .

رأيت عند كل شخص تقابلت معه قلبا مجروحا وزورا مخنوقا ودهشة عصبية بادية فى الأيدى وفى الأصوات ، كان الحزن على جميع الوجوه ، حزن ساكن مستسلم للقوة ، مختلط بشىء من الدهشة والذهول . ترى الناس يتكلمون بصوت خافت وعبارات متقطعة وهيئة بائسة . منظرهم يشبه منظر قوم مجتمعين فى دار ميت كأنما كانت أرواح المشنوقين تطوف فى كل مكان فى المدينة .

ولكن هذا الاخاء فى الشعور بقى مكتوما فى النفوس ، لم يجد سبيلا يخرج منه فلم يبرز بروزا واضحا حتى يراه كل انسان .

أما فى يوم الاحتفال بجنازة صاحب (اللواء) فقد ظهر ذلك الشعور ساطعا فى قوة جماله وانفجر بفرقعة هائلة سمع دويها فى العاصمة ووصل صدى دويها الى جميع أنحاء القطر .

هذا الاحساس الجديد ، هذا المولود الحديث الذى خرج من أحشاء الأمة ، من دمها وأعصابها ، هو الأمل الذى يبتسم فى وجوهنا البائسة ، هو الشعاع الذى يرسل حرارته الى قلوبنا الجامدة الباردة ، هو المستقبل » .

ولا ينكر أستاذى هيكل فى ترجمته لمصطفى كامل انه وجم من هول الخبر حين سماعه » وألفى « على الناس فى الشوارع

والحوانيت من أثر الذهول ما يدل على أن نعى الباشا اليهم مس من قلوبهم أدق أوتار الحزن والألم » فكيف على أستاذه لطفى أن يكون أقل من الناس أسى أو حزنا لخلاف فى الرأى بينه وبين الفقيد ، الا أن يحد العواطف بحدود الرأى والعقيدة من الخلاف أو الوفاق . ولا أخشى أن أقول ان أستاذى هيكل قد أراد أن يعلن من أمر فضيلة من فضائل أستاذه قد تخفى على الناس ، أو لعله فى فورة شبابه الثائر — ككل الشباب — كان يرى فى حدود المبدأ والعقيدة فى الانسان مالا يصح له أن يتجاوزها الى العاطفة ولعله حين أرخ لمصطفى كامل فى تراجمه عاد الى منطق أستاذه وارتضاه .

ولم ينكر لطفى السيد على مصطفى كامل وطنيته وان أنكر عليه خطته وأسلوبه فى علاج المسألة المصرية مما لا ينقص لديه من مكانة الزعيم الشاب ، أو يدع للمبدأ والعقيدة فى منطقه أن يجور على سمو العاطفة فى وجدانه ، ونراه يكتب عنه قائلا :

« ان مصطفى كامل كان شعاره الوطنية ، ووسيلته الوطنية ، وغرضه الوطنية ، وكلماته الوطنية ، وكتابته الوطنية ، وحياته الوطنية ، حتى لبسها ولبسته ، فصار بينهما التلازم الذهنى والعرفى ، فاذا ذكرت مصطفى كامل بخير ، فانما تطرى الوطنية ، واذا قلت الوطنية فان أول ما يتمثل فى خيالك شخص مصطفى كامل .. كأنما هو والوطنية شىء واحد .. ! » .

« ولقد تمثل ذلك يوم وفاته فى هذه المظاهرة التى لم تعرف

لها فى ذلك الزمان مثيلا ، فقد اشترك جميع أفراد الأمة فى أمر واحد ، على رأى واحد ، وبصورة واحدة مع اختلافها فيما عداه » .

« كل هــذا دل على أن الشعور الذى قادهم ليس مذهبا سياسيا ، ولا طريقة من طرائق المنازعة السياسية ، بل هو أعلى من ذلك .. هو التضامن القومى ، والجامعة الوطنية .

« ان مصطفى كامل كان تمثال الوطنية .. ولقد دعوت فى اليوم التالى لوفاته على صفحات الجريدة الى اقامة تمثــال له يشهد بالاعتداد بفضله فى عمله ، وتخليدا لذكره ، واعترافا من الأمة لكل عامل يقف نفسه على خدمتها وتجسد لهذه الروح الطاهرة » .

ومن هذه المواقف التى يجلى فيها منطق الواجب والرعاية على منطق المبدأ والعقيدة ، ما أخذه أستاذى هيكل على أستاذه لطفى السيد ، حين اعتزم الخديو الطواف بالوجه البحرى زائرا قبل سفره الى مصيفه بالآستانة .

ولم يشغل هيكل نفسه بهذه الزيارة ، فما كان يرجو قربى من الخديو ، أو ينشد التزلف اليه مما يعرفه رجال الحاشية ، فلم يسعوا اليه ليكون فى لقائه حين زيارته للدقهلية ، غير أن الظروف — كما يقول فى « مذكرات فى السياسة المصرية » قد أخلفت ظنه ، ذلك أن سعيد لطفى أخا لطفى السيد كان على غير رأيه فى مخاصمة الخديو « وكان والده سيد بك أبو على (باشا) يحب سعيدا أشد الحب ، ويحرص من ناحية أخرى على أن يكون موضع حظوة عند الخديو لذلك سره أن يشرفه الخديو بزيارته ،

وكنت أنا أجل هذا الرجل ، لا لأنه والد لطفى بك وكفى ، ولكن لأنه كذلك كان عصاميا يحترم نفسه أشد الاحترام ، ويقدر مجهوده المثمر فى الحياة حق قدره ، ويبدو لى أن لطفى بك عمل لتحقيق هذه الرغبة الأبوية فى تشريف الخديو اياهم بزيارته . لذلك أعان عليها وحرص مع أخيه سعيد على تنفيذها . وجاءنى هذا الرجل الوقور السيد بك ، وطلب الى أن أعاونه فيما يريد من اقامة سرادقات وطبع دعوات . ولم أستطع ، وبيننا ما بيننا من آصرة النسب ، وهو الى ذلك موضع تقديرى واحترامى ، الا أن أجيبه الى رغبته ، وأكلف من رجال مكتبى من يضع نفسه تحت تصرفه فى كل ما يريد .

« وكان أحمـــد بك صديق (باشـــا) مفتشا للداخلية فى الدقهلية ، وصديق بك خال أبناء لطفى بك السيد ، فلما آن موعد وصول الخديو للمنصورة ، جاء صديق بك الى مكتبى لقربه من المحطة ، ثم ذهب منه لاستقبال صاحب السلطة الشرعية فى البلاد ، وحشد أعيان المديرية فى بناء المديرية حيث تشرفوا بالمثول بين يدى الخديو فى المساء .

« واننى لأمر أمـــام المديرية ذاهبا الى منزل صديق لى ، اذ لقيت لطفى بك السيد واقفا مع زمرة من الأعيان هناك ، وكان أخوه « سعيد » قد حاول اقناعى بأن من الخير مقابلة الخديو ، فلم أجد الى هـــذا الاقتناع سبيلا . وسلمت على لطفى بك فقال لى :

— ألا تود أن أقدمك الى الخديو ؟ أنا واثق أنه يسر لمرآك .

وأجبته :

— لقد علمتنا منذ ظهرت الجريدة ما لا يسمح لى باجابة هذه الدعوة .

وأجاب لطفى :

— ان الخديو هو الذى تغير ، أما نحن فلم نتغير .

ولم يلح فى دعوتى ، بل تركنى أذهب فى طريقى الى حيث كنت أريد » .

ولا نخال لطفى السيد مخالفا « هيكل » فى هذا الا نزولا على حق الأبوة والرعاية لرغبة الأب فى تشريف الخديو داره ، فضلا عن دواعى الوجاهة الريفية التى كان يألفها أعيان هذا الجيل .

وكان لطفى السيد من أشد الناس رعاية لأبيه ، ولم يكن يرضى أن يناله ضر بسببه ، ففى عام ١٩١٥ وكان قد اعتزل الصحافة ، جاءه أبوه من برقين مذعورا وهو يقول له انه قد أشيع عندهم ، أن سعد زغلول قد قبض عليه وخشى أن يكون قد قبض عليه هو الآخر ، وذهبا معا الى دار على شعراوى باشا ، حيث عرف أن السلطان حسين كامل يرغب الحاقه بوظائف الحكومة .

وأخذ أبوه يستحثه « على الدخول فى الحكومة حتى « لا يقبض الانجليز » عليه ، ويقول لطفى السيد انه قبل ذلك ارضاء لوالده ، فعين رئيسا لنيابة بنى سويف ليمكن ترشيحه قاضيا بالاستئناف ، ولم يلبث غير شهر حتى أرسل عدلى يكن يستدعيه الى الاسكندرية ، وهناك عرف أن السلطان حسين « مصمم على

أن أكون مديرا لدار الكتب المصرية خلفا للدكتور شادة المدير الألمانى ، فقبلت ذلك » .

وهكذا جل الواجب والرعاية فى الحالين على منطق المبدأ والعقيدة . فما كان لطفى السيد ليقبل الوظيفة وقد هجرها لاعنا الا ارضاء لعاطفة الرعاية لأبيه من أن يضنى مما يخشاه من اعتقاله ، أو يعيش فى قلق من هذا الخوف . وما كان لطفى السيد ليجد فى استقبال الخديو فى المنصورة جديدا عليه ، ولكنه تقديرا لرغبة أبيه قبل ما كان يتأبى عليه ، فبعد تعيين كتشنر وانتهاء سياسة الوفاق بين القصر والوكالة البريطانية ، رأى الخديو أن يؤلف اليه ما نبذه من الشيعة والأصدقاء أيام سياسة الوفاق ، فكان لطفى السيد ممن طلب اليه مقابلة الخديو عباس لأنه يرغب فى لقائه . وكان لطفى السيد يجيب دائما — كما يقول — بأن الخديو اذا كان يرغب فى لقائه فليدعه هو الى ذلك .

الا أنه يقبل ما تأبى عليه من قبل حين جاءت الرغبة من أبيه ، ويروى لطفى السيد قصة ذلك فيقول :

« فى احدى التشريفات قال الخديو عباس لوالدى — أحب أن أراك ومعك لطفى بسراى القبة يوم السبت — فاستجاب أبى الى هـذه الدعوة وسر بها ، وطلب منى أن أصحبه الى سراى القبة ، فذهبت معه ، فأحسن الخديو استقبالنا ، وتكلمنا يومئذ فى بعض الشئون العامة وقال لى :

— أنا مسرور لحضورك . والأستاذ جرين كلمنى عنك كثيرا ..

« والأستاذ جرين هو المحامى الذى قدم مذكرة ضد الخاصة الخديوية فى قضية شركة الجريدة .

« ثم تكلم الخديو عباس عن وزارة محمد سعيد باشـا ، وكان برما بها ، ويريد تغييرها ، وسألنى عن رأيى فى الرجـال الذين يصلحون لوزارة جديدة ، فذكرت له أسماء عدة منها سعد زغلول ، وعبد العزيز فهمى ، وعدلى ، وثروت .

« ولما انفض المجلس خرج معنا ليودعنا وهو يقول لى :

— قد عرفت الطريق فتعال عندى كل يوم سبت

فقلت له :

— يا مولاى ما شأن الكاتب والاتصال بالسلطات ؟

فقال :

— اذن انت لا تريد أن تأتى عندى .

قلت :

— الواجب على يا مولاى أن أجىء كلما دعيت .

« فدعا الخديو حافظ بك عوض الذى كان يعمل وقتئـذ سكرتيرا خاصا له وطلب منه أن يدعونى كل يوم جمعة ، لأحضر اليه يوم السبت ، وكذلك كان .

« وفى يوم من أيام السبت عرضت عليه أن نحمل حملة على الانجليز نطالبهم فيها أن يساعدونا عـلى أن تكون جـزيرة « طشيوز » باليونان تابعة لمصر كما كانت فى زمن اسماعيل ، فانه كان يرسـل اليها دائما قاضيا مصريا وبوليسا مصريا لادارة الأمن ، ثم تراخى الأمر بعد ذلك الى أن صارت تابعة لتركيا ،

ثم أصبحت لليونان »، فوافق الخديو على هذه الفكرة فطلبت اليه الاذن أن اطلع على الفرمانات الخاصة بها فى السراى ، فكلف شفيق باشا بأن يأمر بترجمة هذه الفرمانات الى اللغة العربية ، فترجمت ، وبدأت فى « الجريدة » حملة على هذا الوجه ، مؤداها أن الانجليز اذا لم يحمونا من اليونان ، فمن يحموننا ؟ وما كدت أسير فى هذه الحملة حتى قال لى فى يوم سبت آخر :

— يخشى أن تقع سالونيك ومعها « طاشيوز » فى حوزة البلغار ، وعلى ذلك يكون من الأصلح أن نستبدل بها أطيانا فى الضلمان بالأناضول .

« وكان غرضه من ذلك أن يوسع بهذه الأطيان تفتيشه فى تلك البلاد ، فقلت له :

— يا مولاى لست أدرى فى المسائل الاقتصادية شيئا يذكر .

« وطويت أوراقى وصرفت النظر عن طاشيوز .

« بعد ذلك اعتزم الخديو عباس أن يسافر الى استامبول ، ورغب فى زيارة مديريات الوجه البحرى قبل السفر ، مظاهرة كان يريد بها اقناع الانجليز بأن البلاد تحبه ، وتتعلق به ، فدعانى اليه عثمان مرتضى باشا رئيس الديوان الخديوى فى ذلك الحين وقال لى :

— ان سمو الخديو يحب فى سفرته هذه أن يزور والدك فى البلد ، فهل لكم بيت فى السنبلاوين ؟

قلت : نعم . قال : اذن تستقبلونه هناك . فقلت : وهو كذلك .

« وشكرت للخديو هذا العطف ، ودعوت له بطول البقاء ..

« ثم قام الخديو بزيارة الوجه البحرى ، واستقبلناه بالسنبلاوين فى حفل من العمد والأعيان ، وسر أبى سرورا عظيما بهذه الزيارة ، وصحبناه الى الاسكندرية حتى ركب البحر » .

ولا نخال لطفى السيد راغبا فى هذا رعاية لحق الأبوة فحسب ، ولكن رعاية لدواعى المباهاة والجاه ديدن السراة والأعيان المصريين وخاصة فى الريف ، فما تغير الخديو كما يقول لطفى السيد ، ولكن الذى تغير هو الموقف ، ففى موقف الخصومة فى الرأى شرف لصاحبه ، وفى تشريف الدار والتشرف بالزيارة شرف لا يحجب من شرف الخصومة فى الرأى ، فهو فى كلا الحالين صنو للخصومة وند للتشريف .

ومن قدرته على التوفيق بين هدى المنطق وهدى السلوك حين تعلو المنفعة القومية على المبدأ والعقيدة ما ظنه هيكل منافيا لمنطق الواقع . حين ترامى اليه وهو عائد من الشام الى مصر فى بداية الحرب أن « لطفى بك يكتب فى الجريدة مؤيدا الحلفاء ، انجلترا وفرنسا ، وانه يعيب على الألمان بقوة ، غزوهم بلجيكا واعتداءهم على حيادها مع توقيعهم المعاهدة التى تضمن هذا الحياد » .

ودهش هيكل مما سمع فلم يدر بخلده أن يدعو لطفى لمؤازرة انجلترا ، وهو الذى دعا من ثلاث سنوات فقط لحياد مصر فى الحرب التركية الايطالية فى طرابلس ، واذا وجب ، احتراما لاستقلال مصر ، التزام الحياد فى الحرب التركية الايطالية ،

فأوجب منه التزام الحياد فى هذه الحرب البعيدة عن حدودنا والقائمة بين الدول الكبرى .

ولم يكن هيكل على علم بما يسعى اليه لطفى السيد مع حسين رشدى وعدلى يكن لدى بريطانيا للاعتراف باستقلال مصر ولو أدى ذلك الى دخول مصر الحرب حليفا لها ، كما قدمنا من قبل ، فذهب الى أستاذه منكرا ومحتدا ، يبدى له ما يراه ويطلب نشره فى الجريدة فان لم « تنشر لى الجريدة هذا الرأى نشرته فى الجرائد الأخرى » .

وأنكر هيكل أن تستجيب بريطانيا لهذا المسعى ولما تدخل تركيا الحرب ، كما أنكر ما تلمح اليه الجريدة من أنه اذا كانت مصر تريد الاستقلال ولم يكن السبيل اليه ميسورا ، وكان لابد لها من أن تحكمها أمة أخرى ، فانجلترا خير أمة ترضاها مصر ، ولم يكن هذا الكلام مما يكتبه لطفى السيد حقا ، ولكنه مسئول عما ينشر فى الجريدة ، وتبلغ الحدة بهيكل أن يخاطب أستاذه قائلا « ومتى كان لعبد أن يختار سيده ؟ ! ان الأمة المستعبدة يحكمها القوى ، فان هى تابعته وأظهرت الرضا به ، كان شأنها شأن العبد ، أو شأن البغى ، وأنى أربأ بمصر أن تكون عبدا أو بغيا » [1] .

ولا نجد فى الحقيقة تبريرا لمسلك لطفى السيد هذا ، مهما كانت قدرة الرجل على أن يسوى بين منطقه ومذهبه وبين سلوكه

---

(١) مذكرات فى السياسة المصرية جـ ١ ص ٦٥ ـ ٦٨ .

هذا ، الا أن يكون نوعا من التعلق بخيط واه من الأمل فى منفعة قد تتحقق ، وليس لذلك من تعليل الا أن هذا الجيل قد فقد ايمانه بقدرة البلد على المقاومة أو الكفاح ، فسلك سبيل الملاينة الى أبعد حدودها ، وأن أخلفت البلاد ظن هذا الجيل حين هبت فى ثورة عارمة سنة ١٩١٩ تطلب الاستقلال التام ، ولم يكن هناك من يقودها غير رجال هذا الجيل فكان هذا التناقض فى التفكير بين الزعماء والجماهير فى تلك الثورة .

وقد ظل لطفى السيد « فى كفاحه وجلاده » خــلال تلك الفترة السابقة — كما يقول البشرى عنه فى مرآته — « حتى ضعضعت أفاعيل السياسة حزبه فكان آخر من ألقى السلاح » فهجر الصحافة بعد فشل مسعاه فى اعتراف بريطانيا باستقلال مصر ، وثوى الى بلده برقين ولم يطل مقامه بها حتى عاد الى الوظيفة وقيودها ، « فلا يتصل شأنه فى الوظيفة بجلالة شأنه » فيما جل فيه شأنه حتى كانت ثورة سنة ١٩١٩ « فضحى بالوظيفة فى سبيل الثورة وانتظم عضوا فى الوفد المصرى » .

واذا قلنا الثورة ، فاتنا نجمل فيها تلك الشهور التى سبقتها وكانت منها الشرارة التى فجرت خزينتها من الكبت المضنى على الاستسلام ، والألم الممض على الصبر . فقد غرس الاحتــلال بذور كراهيته فى نفوس المصريين يوم أخمد ثورة عرابى وأنقذ الأسرة الحاكمة من مصير كان ولا شك رهينا بنجاح الثورة ، وقضى على الحركة الدستورية فى مهدها ولما تثمر ثمرتها المنشودة فى تقدم البلاد ، ثم تركت أحكام دنشواى جرحا داميا فى قلب

كل مصرى ، وما كان لخير جنته مصر على يد الاحتلال أن يمسح تلك الجراح الدامية أو ينزع كراهية الاحتلال من قلوب المصريين حتى نسوا مظالم الترك واستبداد الخديويين بجانب كراهيتهم للاحتلال ، فلم يكن فى قلوبهم ثمة مزيد من الكراهية يمكن أن يتصرف الى ناحية أخرى غير الاحتلال .

وكانت دعوة مصطفى كامل تعبيرا بالغا عما يجيش فى نفوس المصريين من رغبة جارفة للتحرر من نير الاحتلال ، ضاعت الى جانبها دعوة المعتدلين وأرباب المنطق ممن لم يروا ثمة فارقا بين مظالم الترك واستبداد الخديوين ، ومظالم الانجليز واستبداد الاحتلال ، بل لعل الاحتلال كان أبر بالمصريين — كما يرون — من حكم الخديو وحاشيته ، فلم ينكروا عليه على الأقل فضل المساواة بين الترك والمصريين فى شئون الحياة العامة ، وان حفظ للترك كل ما ورثوه من مراسم الجاه ، ومظاهر البروز .

وجاءت الحرب فقضت على كل دعوة للمعتدلين فى الاطمئنان الى نوايا الاحتلال ، ولزت قلوب المصريين ببغضه والحقد عليه ، « فلم تمض أشهر قليلة بعد اعلان الحماية حتى كانت السلطات الانجليزية — كما يقول العقاد — [1] قد نقضت كل ما عاهدت عليه الأمة المصرية ، فأطلقت أيديها فى دواوين الحكومة جميعا الا ما هى فى غنى عنه ولا قدرة لها على ادارته لقلة الموظفين الانجليز فى تلك الفترة ، وأمعنت من جهة فى التضييق على أعداء

---

(١) سعد زغلول . سيرة وتحية ص ١٨١ .

الاحتـــلال ، واسترسلت من جهة أخرى فى الثقة بمن يوالونه ويخدمونه ، وهم قوم لا خلاق لهم ، ولا ترجى منهم عفـة ولا كرامة ، فأساءوا السيرة ، وانبسطت أيديهم بالانتقام ممن يجرؤون على الشكاية ، ثم احتاجت الى العمال فجمعت منهم نحو مليون ومائتى ألف من الفتيان الأشداء فرقتهم فى ميادين القتال وأهملتهم أســوأ اهمال ، فكانوا يتساقطون كالذباب وتنقطع أخبارهم عن أهليهم ، فلا يسمع عنهم خبر بمرض أو وفاة [1] ، واحتاجت الى الزاد والعلف والماشية والدواب فأخـذت منهـا ما شاءت أن تأخذ ، بلا اكتراث لحاجة الفلاح الفقير الذى يعتمد عليها فى الزرع والمؤونة ، ولبث الرؤساء الانجليز يدفعون الموظفين الى جمع العمال والأرزاق ، ثم يكافئونهم بالترقية والحظوة على ما جمعوا منهم ومنها ، وكانوا يرسلون اليهم المفتشين الانجليز يستحثونهم فى الأقاليم ، ويتهمون منهم المقصرين ، والمتباطئين بسوء النية وقلة الاخلاص للحكومة القائمة ، ومن كان من أهل البلاد موسرا ، أو مشهورا بالثراء ، فرضوا عليه اعانة قسرية للصليب الأحمـــر أو يظل عرضة للكيد وتعطيل المرافق عنـد الحكومة ، وأيسر ما يخشاه فى ذلك الحين أن يعتقل زمنا طويلا بلا محاسبة ولا سؤال » .

---

(١) من مظاهر النقص فى تاريخنا وقصور المؤرخين والكتاب فى تلك الفترة ، اهمال التـــاريخ « لفرقة العمـــــال المصرية » التى جندها الأنجليز لخدمتهم فى الحرب العالمية الأولى ، وبلغ عددها كما رأينا مليونا ومائتى ألف .

« واستعان الانجليز بالجيش المصرى فى جزيرة العرب » كما استباحوا أمـوال الخزانة العامة ، فأخذوا من الوزارة ثلاثة ملايين ونصف مليون جنيه باسم الهدية ، وجعلوا ينفقون الملايين على حرب الترك ، ومد السكك الحديد فى صحراء سينا ، وغير ذلك من التحضيرات الحربية التى تكفلوا بها عند اعلان الأحكام العسكرية ، وقيدوا أسعار القطن فلم ينتفع الفلاح بخمس ثمنه الذى كان يرجوه لولا القيود الجبرية ، وهذا عدا اصـابات الأفراد التى كانت تتكاثر عـلى السراة والسوقة من جنـود المستعمرات ، وهم على شيء كثير من الغلظة والشكاسة والتمرد ، حتى شق على رئيس الشرطة الانجليزية فى القاهرة أن يكبحهم فى بعض جمحاتهم بغير اطلاق النار » .

وقد فرضت الحماية البريطانية على مصر دون أن تعترف بها ، وعطلت الجمعية التشريعية فلم يسمع لها رأى فى أمرها ، ولم يسفر أعضاؤها عن موقفهم منها صراحة الا ما كان يدور دون شك فى مجالسهم الخاصة من استنكارها أو الاستسلام لها ، وسكت المصريون على مضض فى انتظار الساعة المناسبة ، ليقولوا كلمتهم فى هذا الوضع الذى تفرضه بريطانيا عليهم وليس لهم رأى فيه ، فما كانت قيود الحرب لتسمح لمتكلم أو صاحب فكر أن يعلن رأيه ، وما كان للأمة وقد فرضت عليها الأحكام العرفية أن تقاوم أو تثور وقد ملأت بريطانيا البلاد أجنادا من كل لون يمكن أن تسوقهم للقضاء على أية بادرة للمقاومة أو الثورة قضاء لا هوادة فيه دون حس أو خبر يعلن عنها أو يدفع غيرهم من

المصريين الى مؤازرتها والانضمام اليها فيواجه المحتل اجماعاً آن كان لهم قبل به ، فلا أقل من أن يسبب لهم من المتاعب ما هم فى غنى عنه ، وما كان هذا الاجماع ليتحقق لأمة من الأمم فى مثل هذه الظروف التى تمر بها البلاد .

ومرت سنوات الحرب على مضض الانتظار ومرارة الكبت ، حتى ألقت تركيا السلاح واستسلمت للهزيمة فى « هدنة مدروس » التى وقعتها مع الحلفاء فى ٣٠ اكتوبر سنة ١٩١٨ وفى ١١ نوفمبر من نفس العام أعلنت الهدنة العامة وانتهاء الحرب ، ومن قبلهما عرف الناس أن الرئيس « ودرو ويلسون » قد وضع حدوداً لتنظيم عالم ما بعد الحرب عرفت « بمبادىء ويلسون الأربعة عشر » وكان من بينها مبدأ « حق تقرير المصير » للشعوب المغلوبة .

ومن الطبيعى أن يفكر المصريون فى مصير بلادهم وسط هذه الظروف المتشابكة ، فالسيادة العثمانية قد انتهت فعلا من يوم اعلان الحماية البريطانية على مصر ، ومن المحتمل أن تنتهى هزيمة تركيا بالاعتراف القانونى بالحماية البريطانية على البلاد ، أما الذى ليس فيه شك فهو زوال السيادة العثمانية على مصر ، ونهاية حكمها لبقية البلاد العربية التابعة لها ، فاذا اعترفت تركيا بزوال سيادتها على مصر ، فليس مما يعنيها أو يهمها أن تعترف بالحماية ولتترك أمرها الى المصريين يسومونه مع الانجليز .

وأدرك المصريون ذلك عن يقين بأن مصير بلادهم رهن بارادتهم وارادة بريطانيا وحدها ، ولكن مبدأ « تقرير المصير » يفتح لهم

فرجة للأمل فى نقل المسألة المصرية الى المحيط الدولى بعرضها على مؤتمر الصلح المنعقد فى باريس لتنظيم عالم ما بعد الحرب .

وكان السعى الى حل المسألة المصرية مع بريطانيا وحدها فكرة حزب الأمة ، ولم يجد فيها الخديو عباس ما ينقض اتجاهاته وطموحه حين رضى عن سعى لطفى السيد لاعلان استقلال مصر وتنصيب الخديو ملكا عليها ابان الحرب التركية الايطالية فى طرابلس ووكل الى عدلى يكن وسعد زغلول ولطفى السيد تحقيق ذلك مع الحكومة البريطانية ، وأخذ السلطان حسين كامل بهذه الفكرة على ما يرويه العقاد فى كتابه « سعد زغلول » ، حين أمر حسين رشدى « بكتابة مذكرة الى الحكومة البريطانية يطلب فيها حل القضية المصرية على وجه كفيل بالاستقرار والرضى من الأمة ، ثم مرض السلطان حسين وأدركته الوفاة قبل تبليغ هذه المذكرة » . وجاء السلطان فؤاد فأهملها حينا حتى بدت تباشير الهدنة فأوعز بها الى عدلى ورشدى ليقوما بتحقيقها لدى انجلترا .

ومن هذا القبيل ما قام به لطفى السيد مع عدلى ورشدى فى بداية قيام الحرب — كما قدمنا — من سعى لدى الانجليز للاعتراف باستقلال مصر على الصورة التى تصون مصالحهم فيها .

ولا يجد العقاد فيما ذهب اليه لطفى السيد ما ينكره ، وان لم يبد رأيه فيه ، ولكنه يفترض أن مصر كان فى مقدورها « أن تؤدى قسطها فى الحرب العظمى دون أن تحنق أو تشعر بالضيم والمهانة ، وذلك أن تعترف بريطانيا العظمى باستقلالها بعد الغاء

السيادة العثمانية عليها ، وتعقد معها محالفة دفاعية هجومية ترضاها الأمة والحكومة التى تنوب عنها ، فيرجع العمل فى هذه الحالة الى حكومة مستقلة تباشر التجنيد والتموين على الأساليب النظامية والقوانين المشروعة » فيقبلها المصريون كما تقبل الأمم الحرة أعباء الدفاع عن حوزتها فى غير اكراه ولا مذلة » [١] .

وعلى هذا كان اجماع الساسة فى مصر » سـواء فى دوائر الحكومة ومن ورائها القصر ، أو فى دوائر الرأى والزعامة ، حين قر رأى بعضهم على مقابلة المعتمد البريطانى تلك المقابلة المشهورة التى تمت يوم الأربعاء ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ .

وسبق تلك المقابلة المشهورة مشاورات كانت بدايتها « ذات يوم من أيام سبتمبر سنة ١٩١٨ » — كما يروى عبد العزيز فهمى فى « هذه حياتى » — أثناء خروجه من مجلس ادارة الجامعة المصرية القديمة مع صديقه « أحمد لطفى السيد ، وسـعد زغلول » ومحمد محمود ، فلما جاوزنا بابها — كما يقول — واتجهنا الى الجهة القبلية نحو ميدان الفلكى ، اعترض محمد محمود باشا سبيلنا واضعا عصاه أمامنا فى عرض الرصيف وقال :

— الى أين تذهبون ؟ اننى أريد أن نتحدث فى مصير مصر ، لقد انتهت الحرب وستحصل الهدنة ولابد من النظر فى تأليف وفد كى يسافر للمطالبة بحقوق البلاد » .

ويقص عبد العزيز فهمى ما كان من اجتماعهم بدار أبيـه

---

(١) المصدر السابق ص ١٨٣ .

واستدعاء « على شعراوى باشا » ليكون معهم فى الاجتماع ، وكرر عليهم ما قاله ، فأباه سعد زغلول قائلا :

« أن الوقت غير مناسب لأن الانجليز منتصرون . وعددهم ومعداتهم كثيرة تملأ البلاد ، وهذا وضع لا أمل معه فى الحصول على شيء منهم ، وأرى الأولى من ذلك أن تؤلف جمعية يساعد أعضاؤها بعضهم بعضا » .

ويقول عبد العزيز فهمى أيضا ان « هذا الكلام نزل علينا كدش بارد فأمسكنا عن الحديث » وانصرف كل الى حال سبيله . « وقطعنا النظر عن مسألة تأليف وفد — ولكن لم يمض الا قليل حتى أرسل لنا سعد باشا نفسه » يدعونا الى الاجتماع عنده ، وفتح لنا بيته واسعا رحبا » .

« وهنا يسأل سائل لماذا عاد سعد فدعانا للبحث فى تأليف الوفد » .

« والجواب عن ذلك أنه عقب اجتماعنا فى منزل محمد محمود باشا ذهب سعد باشا الى نادى محمد على كعادته ، فالتقى فيه بحسين رشدى باشا وعدلى يكن باشا ، وروى لهما ما كان من أمر اجتماعنا وحديثنا فى منزل محمد محمود ، وما كان من رده علينا ورفضه موافقتنا على تأليف الوفد . فعتب عليه رشدى باشا وعدلى باشا وخطأه فى رأيه وقالا له : ـ انك أخطأت ، لأننا نحن والسلطان فؤاد متفقون على السفر لأوربا للمطالبة بحقوق مصر ، ومن المصلحة أن يكون الى جانبنا فريق من الأمة ، يدافع عن حقوقها نعتمد عليه لأخذ شيء من الانجليز .

« سمع سعد باشا هذا الحديث من رشدى باشا وعدلى باشا ، فخشى ألا يكون له فى الأمر شىء . فأسرع الى دعوتنا الى منزله ، وفتحه لنا وسيعا مملوءا بالكرم » .

ويهمل العقاد تلك البداية ويجعل من دعوة سعد زغلول لهؤلاء الزعماء فى مسجد وصيف بداية تكوين الوفد ويرد الدعوة اليه وحده فيقول انه : « فى سبتمبر دعا سعد أصحابه محمد محمود باشا وأحمد لطفى السيد (بك) وعبد العزيز فهمى (بك) الى مسجد وصيف للتحدث فيما ينبغى عمله عندما تسنح الفرصة للبحث فى المسألة المصرية بعد اعلان الهدنة ، فأجاب الدعوة محمد محمود باشا وأحمد لطفى السيد بك واعتذر عبد العزيز بك لمرضه » .

ويخيل الينا أن اعتذار عبد العزيز فهمى لم يكن لمرضه وانما — وهو رجل عرف طوال عمره بالصراحة — لم يقبل هذا الالتواء من سعد زغلول . وكان ينكر عليه رئاسته للوفد بعد ذلك لأسباب « يقتضيه الأدب الا يذكرها تفصيلا » ، كما يقول .

ويؤيد لطفى السيد ما جاء فى مذكرات عبد العزيز فهمى عن تسلسل أحداث تلك الفترة وتطورها مما ينقضه العقاد بنسبة التفكير فى تكوين الوفد المصرى الى سعد زغلول وان كانت المبادرة الى تكوينه قد جاءت على يديه فعلا ، وفى هذا يتفق العقاد وعبد العزيز فهمى .

وتكونت نواة الوفد الأولى من هؤلاء الأصدقاء الخمسة ، وكانوا جميعا من أعضاء حزب الأمة ماعدا سعد زغلول وان

نسب اليه أنه كان من الضالعين فى سياسة الحزب ومن مؤسسيه ، وفوض هذا الوفد الى ثلاثة منهم مقابلة « سير ريجنلد ونجت » ممثل بريطانيا ومندوبها السامى فى مصر — وكان فى الوقت نفسه سردارا للجيش المصرى وحاكما عاما للسودان — لطلب التصريح بالسفر الى أوربا للمطالبة بحقوق مصر .

ويرى عبد العزيز فهمى أن اختيار هؤلاء قد جاء « مصادفة واتفاقا » والا « فباقى اخوانهم فيهم من هو أكفأ فى النضال المنطقى وأولى بالسفارة مثل رجلنا الكبير أحمد لطفى السيد ، ولعل التقدم فى السن كان هو السبب الطبيعى الذى أدى الى اختيارهم » .

وينفى العقاد هذا القول استنادا الى ما سمعه من سعد زغلول ، وهو أنهم كانوا دون الاثنين الباقيين أعضاء فى الجمعية التشريعية فلهم حق النيابة عن الأمة ، كما أن على شعراوى يمثل « أعيان الفلاحين » ، وعبد العزيز فهمى يمثل « طائفة المتعلمين » .

ولا يحملنا على ايراد تلك الرواية ، الا ما جاء فيها خاصا بلطفى السيد وأنه أقدر من سعد زغلول على مثل هذا اللقاء ، فعلى قدر اكبار عبد العزيز فهمى لصديقه لطفى السيد ، لم يكن يحمل لسعد زغلول أى نوع من الاكبار ، وكانت العلاقة بينهما مليئة بالملاحاة موسومة بالتوتر .

وكان هذا اللقاء الكبير بين الأقطاب الثلاثة وممثل بريطانيا ، بداية السعى لتحقيق مطالب البلاد ، هذا السعى الذى استوعب

كفاح جيل بأسره ، وحدث قبل اللقاء ما يستدعى تأجيل طلب التصريح بالسفر ، اذ جاءهم الأمير عمر طوسون معترضا على انفرادهم بهذا العمل ، وطلب اليهم « أن يقام اجتماع عام يشترك فيه جميع ذوى الرأى ، وهم الذين يقررون تأليف الوفد الذى يريدونه ، وخير الأمور أن تدعوا الناس الى اجتماع يعقد بمنزلى بجزيرة بدران يوم ١٦ نوفمبر وأن أقوم أنا بعمل الدعوة لهذا الغرض » .

ويقول عبد العزيز فهمى ان الأمير « طلب تحرير مسودة الدعوة فحررها أحمد لطفى السيد ، ليقوم هو بتوجيهها الى من يرى دعوتهم من الطوائف المختلفة .

ولما كان موعد اللقاء قد تحدد فقد اتفقوا على « ألا تتكلم معه فى الشأن الأساسى الذى طلبنا مقابلته من أجله ، بل يكون كلامنا خاصا بثقل الأحكام العرفية وضرورة تخفيف وقعها على الناس » .

الا أن الحديث جرى على غير ما رتبوا له ، وان استهلوه بعرض ما جاءوا من أجله ، ولكن « ونجت » هو الذى قادهم جهلا منه بما يريدون الى حديث الاستقلال وغيره من المطالب التى تهم المصريين ، واستغرق الحديث ساعة كاملة ، دون عبد العزيز فهمى ما جرى فيها فى محضر أودعه أوراق الوفد .

ولم يعرف الناس ما دار بين الزعماء وان ترامى اليهم خبره مجملا غير مفصل ، ولكنه بعث فى النفوس أملا فى تحقيق ما تنشده الأمة من استقلال تام ، فقد ترامت الأخبار بأن الذين قابلوا ممثل

بريطانيا طالبوه بالاستقلال التام وكان نداء المصريين من بعد « الاستقلال التام أو الموت الزؤام » ، والتفوا حول هذا الوفد الذى تكون لطلب الاستقلال التام لمصر والسودان وعقدوا آمالهم عليه .

وعرف الناس أن هذا الوفد قد تكون برئاسة سعد زغلول وان مهمته هى السعى لتحقيق استقلال مصر استقلالا تاما . وان لم يعرفوا الكثير عن خطته وأساليبه الا أنه يسعى للسفر الى أوربا للمطالبة بحقوق مصر ، وانه يطلب توكيل الأمة فيما اضطلع به .

وصدر التوكيل أول الأمر بالصيغة التالية :

« نحن الموقعين على هذا الأعضاء بالجمعية التشريعية قد أنبنا عنا حضرات : سعد زغلول باشا ، وعلى شعراوى باشا ، وعبد العزيز فهمى بك ، ومحمد على بك (علوبة باشا) ، وعبد اللطيف المكباتى بك ، ومحمد محمود باشا ، وأحمد لطفى السيد بك ، ولهم أن يضموا اليهم من يختارونه ، فى أن يسعوا بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجدوا للسعى سبيلا ، فى استقلال مصر استقلالا تاما » .

نوفمبر سنة ١٩١٨ .

ثم فكر البعض فى تعديل هذه الصيغة بما يشير الى مبادىء الحرية والعدل التى نادى بها الحلفاء ابان الحرب ، وجاء التعديل متضمنا العبارة التالية :

« فى أن يسعوا بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجدوا المبادىء الحرية والعدل التى تنشر رايتها دولة بريطانيا العظمى وحلفاؤها ويؤيدون بموجبها تحرير الشعوب » .

كل هذا والناس لا يعرفون شيئا عن حقيقة ما يدور بين الزعماء ، وعلام يعتمدون فى نجاح مسعاهم اذا خذلتهم أوربا كما خذلت مصطفى كامل من قبل مما حمل الدكتور هيكل على سؤال أستاذه لطفى السيد عما يشغله من هذا الأمر كما يشغل ولا ريب ، عددا من الشباب الواعى ، ان لم يشغل الجماهير الغفيرة التى أولت الوفد ثقتها وفوضته فى حمل مطالبها والسعى لتحقيقها أينما وجد للسعى سبيلا .

ويقول الدكتور هيكل ان التفكير فى هذا الأمر استغرق شعوره الشاب ، فصارح به لطفى السيد ، وكان الرجل — كما يقول — صريحا فى اجابته فقال له : « ان خطتنا أن نسافر الى باريس وأن نطرح قضيتنا على مؤتمر السلام ، وأن نطلب تطبيق حق تقرير المصير على مصر والسودان ، فان أجبنا الى مطلبنا كان ذلك ما نبغى ، والا ذهب رشدى وعدلى الى لندن لمفاوضة الحكومة البريطانية فى تنظيم العلاقة بين مصر وانجلترا فى حدود الحماية ، تنظيما أساسه قيام الحكم الدستورى الصحيح فى البلاد ، فقيام هذا الحكم يرفع عنا ما تنوء به من سلطة مطلقة ، شرعية كانت السلطة أو فعلية ، ويدنينا من هدفنا فى الاستقلال ، اذ يتيح لنا فرصة النهوض بالشعب فى مدارج الرقى فاذا بلغ أشده لم يكن لغيره عليه سلطان » .

تلك كانت خطة الوفد كما صرح بها لطفى السيد الى تلميذه هيكل ، ولم يكن فيها جديد عما كان يراه ويراه حزب الأمة من قبل ، وكأن نظرية حزب الأمة هى التى قدر لها أن تسود فى النهاية اتجاهات الزعماء ، ولا غرابة فى ذلك فان أكثر أعضاء الوفد كما قلنا كانوا من أعضاء حزب الأمة أو مشايعيه .

ولكن الزعماء كانوا فى واد ، والأمة فى واد آخر ، فقد تربت الأمة فى أحضان دعوة مصطفى كامل ، وما كانت ترضى من الاستقلال بغير معناه الكامل ، وما كانت تفهم معنى التدرج فى نيل الاستقلال أو تقبله ، ولو عرفت الحقيقة من نوايا الزعماء لانصرفت عنهم ، وبقيت هذه النوايا خافية على الأمة قرابة عشرين عاما أو نحوها حتى ذكر محمد على علوبة ما كان مقررا منها وبدأ المؤرخون ينقبون فى أحداث عام ١٩١٩ .

وقد أعان على بقاء خطة الوفد مكتومة تطور الأحداث على غير ما كان يتوقعه الزعماء ، فقد رفضت بريطانيا التصريح للوفد بالسفر الى أوربا ، كما رفضت طلب رشدى وعدلى الذهاب الى بريطانيا لمفاوضة الحكومة الانجليزية فى مستقبل مصر مما حمل رشدى على الاستقالة واصراره عليها ، وتعذر تأليف وزارة أخرى بعد أن طلب الوفد استنادا الى وكالته عن الأمة أن يعهد السلطان من جديد برياسة الوزارة لرشدى باشا ، ولم يكن رد السلطة البريطانية على هذا التحدى الا القبض على أربعة من رجال الوفد هم سعد زغلول ، وحمد الباسل ، واسماعيل صدقى ، ومحمد محمود ونفيهم الى مالطة .

وانفجرت الأمة فى ثورة عارفة احتجاجا على اعتقال سعد وصحبه ، وجرفت الأمة فى ثورتها الزعماء من الحذر الى الاندفاع ، ومن الاعتدال الى التطرف ، ومن الملاينة الى التشدد وان بقوا على خطتهم من حيث مفاوضة الانجليز فيما يجب أن تكون عليه العلاقة بين مصر وبريطانيا ، وان لم يرضوا منها الا بأدنى ما ترضى به الأمة وكان هذا التشدد فى مطالب الأمة سببا فى تشدد الزعماء مما أدى الى تعثر المفاوضات مرة بعد الأخرى ، وفى كل مرة كانت الأمة تقف من وراء الزعماء تسندهم وتشد من أزرهم وتعلن سخطها عما لا يرضون به من عروض بريطانيا .

وأدى تطور الأحداث هذا التطور العنيف الذى ظهر فى ثورة مصر ، تلك الثورة التى كشفت عن حقيقة مشاعر الجماهير ، واستعدادها للكفاح والبذل ، وهو مالم يدركه الزعماء ، ومالم يدر فى خلدهم ، أدى هذا التطور الى تلك الخصومة العنيفة بين الوفد والانجليز ، ووضع بذرة الخلاف بين أعضاء الوفد ، أو بين سعد ورفاقه القدامى ممن بدأوا الحركة ووضعوا النواة الأولى للوفد ، فقد أدرك سعد دونهم حقيقة مشاعر الجماهير ومطالبها فانقلب من الاعتدال الى التطرف ، ومن الملاينة والرجاء الى العنف والتشدد فى مطالب البلاد ، وجعل همه أن يعبر عن مشاعر الأمة وأمانيها المحددة ، التعبير الذى ترضاه ، فأولته ثقتها وحبها وحملته الى الزعامة وبايعته بها حين أصبح نداء الجماهير « يحيا سعد » الى جانب « تحيا مصر » .

وهكذا رسمت الأمة هدفها للزعماء وحددته بالاستقلال التام لمصر والسودان ، كما رسمت ثورتها طريقهم للكفاح .

وقد بقيت الحركة الوطنية وثيقة العرى ، وبقى تآلف الزعماء قويا وزادته الثورة قوة على قوة ، فما ان اعتقل « الباشوات الأربعة » حتى أسرع بقية أعضاء الوفد الى الاجتماع برياسة وكيله على شعراوى باشا . وأبرقوا الى رئيس الحكومة الانجليزية محتجين على اعتقال زملائهم ، وختموا برقيتهم بأنهم سيستمرون « فى الدفاع بكل الطرق المشروعة عن قضية البلاد العادلة » ، وحرروا بيانا الى معتمدى الدول الأجنبية بمصر بما حدث معلنين أن هذه الشدة لن تمنعهم عن متابعة السير فى الدفاع عن بلادهم ، وفى اليوم التالى كتبوا الى السلطان فؤاد يشكون من معاملة السلطة العسكرية ، ويستنهضون همته فى الوقوف الى جانب الأمة . وكان لطفى السيد هو الذى يقوم بكتابة محررات الوفد منذ قيامه باللغة العربية ، كما كان يكتبها بالفرنسية اسماعيل صدقى .

واستدعت السلطات العسكرية من بقى من أعضاء الوفد بعد قيام الثورة الى مقر القيادة البريطانية بفندق سافوى [1] وحملتهم مسئولية الثورة ، ورد لطفى السيد مبرئا الوفد منها ، وان تبعتها تقع على عاتق « السلطة العسكرية التى نفت أربعة من رجال

---

(١) كان فندق سافوى قائما فى المكان الذى تقوم فيه الآن عمارة بهلر بشارع قصر النيل وقد اتخذته القيادة البريطانية مقرا لها حينذاك .

الوفد المصرى بلا ذنب أتوه الا أن يطالبوا بحرية بلادهم ، ثم قوبلت المظاهرات البريئة « بالمترليوز » فغضب أهالى البلاد لقتل أبنائهم ، وقاموا بهذه الحركة ، وانى أنصح للسلطة العسكرية أن تستدعى حسين رشدى باشا أو عدلى يكن باشا أو ثروت باشا ليؤلف وزارة تعمل على ترضية الأمة ترضية كافية ، وبهذا يقضى على الثورة » [1] .

ثم ترامى اليهم أن السلطة العسكرية ستقوم بتفتيش بيوتهم وانها تعتزم رمى أربعة منهم بالرصاص فى اليوم التالى لاعتقالهم ثم تصادر أملاكهم .

ويقول لطفى السيد انه ذهب الى بيته بالمطرية فجمع أوراقه ومذكراته السياسية وأحرقها حتى لا يصيب من ورد ذكرهم فيها ضر ، وكان قد كتب يوميات كاملة عن الوفد وجاء فيها ذكر رشدى وعدلى وثروت ، وبقى ينتظر ما يسفر عنه صبح اليوم التالى ، ولم يتحقق النبأ وخسر التاريخ ذخيرة من الوثائق الخطية كانت كفيلة بأن تكشف عن جانب هام من جوانب تاريخنا القومى .

وتوالت الأحداث فعين المارشال اللنبى فاتح فلسطين معتمدا بريطانيا فى مصر ، وأدرك الناس أن بريطانيا تعتزم تغيير سياستها فى مصر كعادتها فى تغيير ممثليها حين تنتوى خطة جديدة ، وأعلن اللنبى رغبته فى علاج المسألة المصرية بما يعيد الهدوء والسكينة الى البلاد ، فأرسل اليه الوفد تقريرا « شرح فيه أسباب الثورة وعزا حدتها الى تصرف السلطة العسكرية العنيف ، ونصح

(١) قصة حياتى ص ١٧٩ .

بتنصيب عدلى أو رشدى أو ثروت رئيســا للحكومة والافراج عن المنفيين الأربعة واعطاء البلاد الترضية الكافية » .

ويذكر لطفى السيد أن اللنبى استدعاهم بعد وصول التقرير اليه وناقشهم فى محتوياته حتى اقتنع بما فيه ، فتألفت وزارة برياسة حسين رشدى وصدر الأمر بالافراج عن المنفيين ، وأذن لهم بالسفر الى أوربا ، فأعدوا عدتهم لذلك ، وفى اليوم الحادى عشر من ابريل سنة ۱۹۱۹ تحرك بهم القطار من محطة القاهرة وكان يوما مشهودا — كما يروى عبد العزيز فهمى — غصت فيه الميادين والطرق بآلاف المودعين ، ولحق بهم مصطفى النحاس (بك) وكان قد انضم الى الوفد مع الدكتور حافظ عفيفى بعد أن زكاهما اليه عبد العزيز فهمى ، وكانا من أعضـــاء الحـــزب الوطنى ، فكان انضمامهما تمثيلا له فى صفوف الوفد .

ونزل الوفد الى باريس بعد أن اكتمل شمله بالافراج عن المنفيين ، فلم يلق من مؤتمر الصلح ترحيبا ، ولقى الاهمــال والانكار من كل من بيده الأمر فيه . فلما أعد مذكرة بعث بها الى كل مندوبى الوفود ومن بينها المندوب الانجليزى ، فما كان منه بعد أن قرأها الا أن شطب على صفحاتها جميعا بالقلم الأحمر ومزقها نصفين وأعادها الى الوفد بالبريد ، وكان عملا غير لائق لا يصدر من « رجل شارع » فما بالك بدبلوماسى يمثل دولة كبيرة .

ومر عام والوفد يطرق أبواب مؤتمر الصلح دون جدوى ، ومصر وراءه قلبا وقالبا « لا ترضى بغيره وكيلا عنها ، وكانت

مقاطعتها لجنة ملنر دليلا على اجماع لم يكن له من قبل نظير ، حتى رأى ملنر فى النهاية أمام هذا الاجماع دعوة الوفد الى لنـــدن ، ودارت مناقشات بين الطــرفين انتهت الى مشروع لم يوافق عليه الوفد ، الا أنه رأى أن يستشير الأمة فيه وانتدب لذلك محمد محمود ، ولطفى السيد ، وعلى ماهر ، وعبد اللطيف المكباتى ، وعاد المبعوثون الى لندن بالرغبات والتحفظات التى رأت هيئات الأمة ادخالها عليه فعرضها الوفد على لجنة ملنر وكان ذلك فى نوفمبر عام ١٩٢٠ ، الا أن الحكومة الانجليزية لم تقبل ادخال أى تعديل على مشروعها ، وأخطرت الوفد بأن المفاوضات التالية يجب أن تكون مفاوضات رسمية تجرى مع من تعينهم الحكومة المصرية .

وغادر الوفد لندن الى باريس وبعث بنداء تاريخى الى الأمة المصرية كتبه لطفى السيد يقول فيه :

« أيها المواطنون الأعزاء ..

لقد رفعتم منذ عامين عن كبريائكم القومى ذلك العبء الذى يثقل كاهله ، وبصيحة الاستقلال أعلنتم فى وجه العالم بأسره حقكم فى الحياة وما زلتم من ذلك اليوم تثبتون أنكم جديرون بأمانيكم الوطنية ، وجاءت نتيجة الاستنارة برأيكم فى مشروع الاتفاق مثبتة أن الاستقلال ليس فى نظركم كلمة تردد فى الفضاء بغير معنى ، بل أنتم تريدون استقلالا حقيقيا خليقا بكم ، وبمستقبلكم الذى سيرسل غدا أشعته الوضاءة على مصر الحرة .

هذا الاستقلال سنحصل عليه باتحادنا ، وبروح التضحية والأيمان بأنفسنا وبعدالة قضيتنا المقدسة ، ايمانا هادئا صادقا .. فلتحى مصر » .

وبقى لطفى السيد يحرر بيانات الوفد ومذكراته حتى عاد الى مصر مع من عاد من أعضائه بعد أن بدت بوادر الخلاف بين سعد وعدلى ، وكان الوفد قد استدعى عدلى الى باريس ليتوسط له فى مفاوضة لجنة ملنر وقام الرجل بدوره كما أمل فيه الوفد ، ولكن وجوده أثار حذر سعد زغلول من التفاف أعضاء الوفد الأول حواليه فكان بداية الشقاق فى صفوف الأمة .

ولم يكن لطفى السيد ممن يألف العنف أو يرتضيه كما عرفنا ، ولم يكن ليرضى بغير المنطق والواقع من صور الأشياء أو معالم الأمور ، وما كان للعاطفة عليه من سبيل فى المبدأ والعقيدة ، وكانت دعوته الى الوحدة والتشابه دعوة الى الجامعة الوطنية والانسجام القومى ، فما كان اذن ليرضى عن انقسام يعتور الوحدة الوطنية ، أو تآلف الزعماء ، حتى وان كان هواه مع فريق دون الفريق الآخر .

« فلما وقع الخلاف بين سعد وعدلى على رياسة المفاوضات — كما يقول — وانتقل الأمر الى خصومة مظهرها التلاحى ، اعتزلت السياسة ، ثم عرض على أن أرجع لدار الكتب المصرية فرجعت اليها ، وأخذت أشتغل بها وبترجمتى لمؤلفات أرسطو ، وبالجامعة المصرية القديمة التى كان رشدى باشا رئيسا لها وكنت وكيلا لها » .

وهكذا هجر أستاذ الجيل السياسة كما هجر الصحافة من قبل ، ولم يهجرهما راغبا عنهما ، ولكن السياسة انتهت به الى حيث لا يحب ، كما انتهت به الصحافة الى حيث لا يأمل ، وعاد الى الوظيفة التى هجرها من قبل كارها ، ولعله عاد اليها كارها أيضا ، ليتركها الى مكان يهواه تحت قبة الجامعة .

بين الجامعة والوزارة

لم يبق لطفى السيد مديرا لدار الكتب طويلا ، وكان قد عاد اليها بعد أن عزف عن السياسة كما عرفنا ، فسرعان ما تولى أمر الجامعة المصرية الناشئة ليسوس أمرها ، ويأخذ بيدها ، لتنمو وتتقدم وتصبح من أكبر جامعات العالم ، وأول جامعة من نوعها فى بلاد العرب ، وفى الشرق الأوسط على ما نعلم اذا استثنينا « جامعة عليكرة » بالهند وبعض الكليات التى أنشأتها الارساليات الأمريكية فى مصر والشام .

وكان التفكير فى انشاء « كلية جامعة » نفحة من نفحات الوعى القومى الوليد والحركة الوطنية الناشئة فقد حركت همم اليائسين والصابرين من أبناء مصر وحفزت فيهم الطموح والتطلع ، ودفعتهم الى العمل فى سبيل التقدم والارتقاء ، وانعكست هذه الحوافز على التعليم بعد أن أهمله الاحتلال واتخذه وسيلة لاعداد الموظف الذى تحتاجه دواوين الحكومة فحسب ، دون نظر الى اعداد الأمة « بالكفاءات » التى تحتاجها فى نهضتها وتقدمها ، كما يقول لطفى السيد . وعلت الصيحة تطالب بالاهتمام بالتعليم وتوسيع مداه والعناية بأمره ، وقامت الجمعيات الخيرية والهيئات السياسية والدينية بانشاء المدارس وتبرع

الأفراد للتعليم ، وثار جدل حول ما تحتاجه الأمة من صنوف التعليم ، ففى سنة ١٩٠٥ كتب « أحمد حافظ عوض » [١] مقالا فى المؤيد تساءل فيه عما هو « أنفع للقطر المصرى فى حالته الحاضرة : الكتاتيب أم مدرسة كلية عالية ؟ » ، وكان يقصد طرح الموضوع على الرأى العام وفتح باب المناقشة فيه ، وخاض الكتاب كما خاضت الصحف فى هذا الموضوع دون أن تنتهى منه الى نتائج محددة .

واهتم مصطفى كامل بالتعليم ، وان لم يجعله هدفا من أهدافه الأساسية كما جعله لطفى السيد ، فدعا عام ١٩٠٤ الى انشاء جامعة مصرية بأموال الأمة [٢] ، ثم عاود الدعوة فى العام التالى [٣] واقترح أن تسمى « كلية محمد على » لمناسبة مرور مائة عام على ولاية محمد على أريكة مصر ، وأيد الأمير « حيدر فاضل » دعوة مصطفى كامل ، وطلب من الأمراء والثراة التبرع لانفاذ المشروع ، وحين دعا محمد فريد للاحتفال باستقبال مصطفى كامل عام ١٩٠٦ بعد أن نجح فى اثارة الرأى العام الانجليزى والأوربى على أحكام دنشواى ، كتب اليه مصطفى كامل من باريس يعتذر عن الحفل ويقترح فتح اكتتاب عام لتأسيس جامعة مصرية .

---

(١) أحمد حافظ عوض بك أحد رجال المعية فى عصر عباس ثم رئيس تحرير جريدة كوكب الشرق وصاحبها فيما بعد وكانت من صحف الوفد .

(٢) اللواء ٢٦ أكتوبر ١٩٠٤ .

(٣) اللواء ٨ يناير ١٩٠٥ .

ولم يكن الاهتمام بالتعليم والنهوض به رأى فرد من الأفراد ، أو جماعة من الجماعات ، وانما كان رأيا عاما أجمعت عليه الأمة ، فكان أول مطلب لأعضاء مجلس شورى القوانين من ولى عهد انجلترا أثناء زيارته لمصر عام ١٩٠٦ ، وحين قامت الحكومة بتعديل نظام مجالس المديريات وصدر القانون النظامى رقم ٣ لسنة ١٩٠٩ بهذا التعديل ، جعلت من حق هذه المجالس فرض رسوم اضافية فى حدود معينة للانفاق على التعليم الأولى ، ولكن الاهتمام بالتعليم ورفع مستواه والعمل على نشره كان غرضا أساسيا من أغراض حزب الأمة ، نصت عليه لائحته ، وأجمله برنامجه هدفا رئيسيا من بين الأهداف التى يسعى لتحقيقها ، وطالب فى المشروع الذى تقدم به الى الحكومة عام ١٩٠٧ بتعديل نظام مجالس المديريات بأن يكون لها الاشراف على شئون التعليم الأولى وحق فرض رسوم للانفاق عليه ، وكان كرومر قد بدأ نوعا من الاهتمام بالتعليم الأولى وتغيير نظام الكتاتيب بما يرفع مستواها ، حين أحس بنقد المصريين لاهمال الاحتلال شئون التعليم وقصره على اعداد الموظفين اللازمين للحكومة . وكانت فكرة انشاء « كلية جامعة » قد بدأت تختمر فى الأذهان وتلقى رعاية وتأييدا من كافة طوائف الأمة ، فقيل يومها أن كرومر يرمى من وراء الاهتمام بالكتاتيب الى صرف الناس عن الاهتمام بانشاء الجامعة ، فلم يلق عمله ترحيبا وقام من يرميه بسوء النية وانه يعمل على « تخريب البلد » ولم يرض لطفى السيد عن هذا الاتهام ، وكان رأيه أن اصلاح الكتاتيب لا يقف حائلا دون انشاء الجامعة فان فيه

خيرا لا يقلل من شأنه أنه تم على يد الاحتلال . وحمل على من ينادون بحرمان الشعب من التعليم الأولى بحجة « أن الأرض لن تجد من يزرعها » وليس على الذوات أن يخشوا أو يكبر على نفوسهم أن يساويهم فلاحوهم فى هذا الامتياز ، وليطمئنوا فان القراءة والكتابة — ماداموا من أعداء المساواة — لن ترقى بأصحابها الى المناصب العالية » .

فاذا كان هناك من ينادى بانشاء الجامعة » فان انشاءها لن يتعارض مع اصلاح الكتاتيب حتى « نعلم فى الكتاتيب الجديدة حب العمل ونذكى فى القلوب نار النشاط ، ونبذر فى النفوس بذور الفضيلة ، ونستأصل منها جذور الرذيلة » والمطاعنة فى حق حضرات الأعيان الذين يتوجسون خيفة من كل قارىء أو كاتب وجد فى قريتهم » ، الا أن يكون انشاء الجامعة واهمال الكتاتيب قصر التعليم على طائفة خاصة يهمها ألا « يتساوى معها الفلاحون فى هذا الامتياز » .

فالاهتمام بالتعليم عامة ، كان نعمة من نعم الوعى القومى الجديد وثمرة من ثمار الحركة الوطنية فى شتى مظاهرها واتجاهاتها ، ولم تجمع الأمة على أمر كما أجمعت على اهتمامها بالتعليم ورفع مستواه وتوسيع دائرته » وحين كانت تلقى اللوم على الحكومة لتقصيرها فى النهوض بالتعليم وتعميمه ، فلأن جهود الأفراد وحدهم لا تستطيع أن تفى بذلك » ولكن اذا لم تستجب الحكومة لرغبة الأمة بانشاء الجامعة ، فليكن انشاؤها

من عمل الأهالى ولتقم الأمة بهذا العمـل الجليـل الذى تهمله الحكومة ، وتتهم بأنها تقف دونه .

وبالرغم من أن فكرة انشاء الجامعة كانت تراود عددا كبيرا من الأذهان ، وكانت موضـع اهتمـام النـاس وحظيت بتأييد المفكرين والزعماء ، فان الفكرة لم تخرج الى حيز الواقع الا على يد « مصطفى كامل الغمراوى بك » من أعيان بنى سويف فقـد رأى كما يقول أحمد شفيق فى مذكراته « قصور المحصول العلمى فى مصر عن ارواء من شاء التعمق فى العلم ، وكان لزاما على من يريد استكمال معارفه التحول الى أوربا ، وفى ذلك مافيـه من مشقة فى السفر وبعـد عن الأهل وارهاق فى النفقات ، ففكر فى انشاء جامعة تضم كليات مختلفة على مثال جامعات أوربا تكفى طالبى العلم ، وفكر فى الدعوة لمشروع الجامعة والتبرع لهـا ، وكان ذلك فى سنة ١٩٠٦ ببنى سويف ، وكان مستشاره القانونى فى ذلك الأستاذ نجيب شقرا بك المحامى » .

ثم يقول ان الخطـوة العمليـة « بدأت فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٠٦ ، بأن نشر نداء فى جميع الصحف العربية والأفرنجية فى مصر داعيا لفكرة الجامعة مهيبا بالقادرين من الأمة أن ينزلوا الميدان . قال فى ندائه : »

« كثر بحث الجرائد فى الزمن الأخير فى ارتقاء المعارف فى مصر ، والمعارف والعلوم كما يعلم الناس حياة الأمة وركن ترقيها وتقدمها وقد استلفت أحد المحامين بمقالة نشرها فى احدى الجرائد أنظار المرحوم منشاوى باشا الى تخليد ذكره بأنشاء مدرسة جامعة ،

فصادف الاستلفات أذنا واعية ، وكان فى نية المرحوم انشاؤها لو لم يعاجله القضاء ، فهل تعجز الأمة المصرية ، وهى تزيد على عشرة ملايين ، عن أن تقوم بمشروع حيوى نوى تنفيذه فرد واحد ، لم تكن ثروته تبلغ جزءا يسيرا من ثروة غيره من الأفراد ؟ وهل لا يعد احجام أغنياء الأمة عن الاكتتاب دليلا على أنها لا تزال بعيدة عن الترقى الحقيقى ؟ وهل يعتقد الناس أن الوطنية تقوم بشقشقة اللسان ، أو ببذل النفس والنفيس فى سبيل الوطن وترقيته بالطرق التى تفيد ولا تضر ؟ بالطرق التى يجمع عليها العقلاء المعتدلون .

هذه الأمور جالت فى خاطرى زمنا ، ووجدت أن من العار علينا أن نقف وغيرنا يتقدم ، وأن نكتفى بالشكوى والتحسر من الزمان والأقدار وحقنا أن نشكو من قلة وطنيتنا وبخلنا على الأعمال العظيمة المرقية للوطن .

لذلك ولاعتقادى بأن على كل منا دينا لوطنه يجب وفاؤه وعدم المماطلة فيه ، بادرت للاكتتاب بخمسمائة جنيه افرنجى لمشروع انشاء مدرسة جامعة مصرية على الشروط الآتية :

أولا : الا تختص بجنس أو دين بل تكون لجميع سكان مصر على اختلاف جنسياتهم وأديانهم فتكون واسطة للألفة بينهم » .

ثانيا : أن تكون ادارتها فى السنين الأولى فى أيدى جماعة ممن يصلحون لادارة مثل هذا المعهد العلمى الكبير وتثبت كفاءتهم للملأ .

ثالثا : أن يكتتب على الأقل ألف من سكان مصر ، كل منهم بمبلغ لا يقل عن مائة جنيه ، ويجوز أن يزيد عن هذا المبلغ الى ما شاء كرم الواهب وحبه لوطنه وللانسانية .

رابعا : أن يقام بناء هذه المدرسة فى بقعة خلوية من أجمل بقاع مصر ، على شاطىء النيل ، وتعمل لها حديقة من أجمل الحدائق ، وغير ذلك من الأمور التى يقررها المكتتبون .

ويقينى أن كل من فى فؤاده ذرة من حب الوطن الحقيقى من الميسورين يجود بمائة جنيه أو أكثر لخير وطنه وخير أولاده ليتربوا فى وطنهم التربية الحسنة ، ولكى تبرهن للأمم الغربية على أن فينا بعض الاستعداد والكفاءة .

وأملى أن جرائدنا تترك النزاع الشخصى ، وتنشىء المقالات الضافية فى استنهاض الهمم لأتمام هذا المشروع العظيم .

وفى الختام أقول اذا لم يجب هذا النداء ألف من أغنياء مصر ، وهم ألوف عديدة ، فلنخبىء وجوهنا أمام كل الأمم ، ولنعترف بأننا عاجزون عن مباراة الأجانب فى مضمار الحياة الأدبية والمادية .

وهأنذا فى انتظار ما يكون ! فلعل أغنياءنا يقبلون بكلياتهم على هذا المشروع المفيد لأفرادهم وللأمة ، حتى يكون ذكر من يشترك منهم فى هذا العمل خالدا فى سجلات كبار الرجال الذين كانت لهم الأيدى البيضاء فى ترقية أوطانهم ، ويبقى لهم بين الخلق أثر جميل لا يمحى »(1) .

وتلقف الخديو عباس الدعوة فأوعز الى الشيخ على يوسف بأن يحمل الى صاحبها تأييده وتشجيعه ويطلب اليه الاستمرار فيها .

وعقد الاجتماع الأول بدار سعد زغلول (بك) القاضى ، باتفاق المدعوين مساء يوم الجمعة ١٢ اكتوبر سنة ١٩٠٦ ، «وقد غص المكان بالملبين للدعوة — كما يقول أحمد شفيق — ومنهم رجال القضاء والعلم والسياسة والجاه » منهم قاسم أمين بك ، وحفنى ناصف بك ، ومحمد فريد بك ، وعلى فهمى بك ، وحسن

---

(1) مذكراتى فى نصف قرن جـ ٢ . م ٢ . عام ١٩٠٧ .

سعيد بك ، وزكريا نامق أفندى ، والشيخ عبد العزيز شاويش ، وأحمد رمزى بك ، وحسن جمجوم بك ، وحسين السيوفى باشا ، ومحمد عثمان أباظة بك ، ومحمد راسم بك ، وحسين أبو حسين بك ، ومحمود الشيشينى بك ، ومحمد يوسف بك ، وحنفى ناجى بك ، ومحمد هاشم بك ، وتشاوروا فى حماسة ويقين ، وقد بلغت المبالغ التى اكتتب بها الحاضرون ٤٤٨٥ جنيها مصريا ، وقرروا ما يلى » :

« أولا : انتخاب لجنة تحضيرية من حضرات سعد زغلول بك وكيلا ، وقاسم بك أمين سكرتيرا ، وحسن سعيد بك أمينا للصندوق ، ومصطفى كامل الغمراوى بك ، ومحمد بك عثمان أباظه ومحمد بك راسم ، وحسن بك جمجوم وحسن باشا السيوفى . وأخنوخ أفندى فانوس ، وزكريا نامق أفندى ومحمود بك الشيشينى أعضاء .

ثانيا : تأجيل انتخاب الرئيس الى الجلسة القادمة .

ثالثا : نشر الدعوة فى جميع الصحف المحلية .

رابعا : الاجتماع مرة أخرى بدعوة خصوصية لانتخاب الرئيس واعضاء اللجنة النهائية .

خامسا : تسمية هذه الجامعة بالجامعة المصرية » .

ثم رؤى تحويل الهبات المالية الى هبات عقارية فأوقف عليها « الغمراوى » ستة أفدنة وتبعه فى ذلك كثيرون ، وبدأت الفكرة تخرج من حيز الأمانى والأحلام الى حيز الواقع العملى .

ولم يكن كرومر راضيا عن فكرة انشاء الجامعة ، وقال عنه لطفى السيد بعد ذلك ان موقفه لم يكن كريما من انشاء الجامعة

المصرية » وأحصاها سيئة من سيئاته التى ندد بها . عندما تصدى لنقد الاحتلال وتعداد مساوىء كرومر » .

وأراد كرومر أن يصرف الناس عن فكرة الجامعة فعاد الى ماكان قد بدأ به عام ١٩٠٥ من الدعوة لانشاء الكتاتيب مبررا دعوته بأن الأمة أحوج الى التعليم الأولى منها الى التعليم العالى ، ولبى الأعيان نداءه وأقبل بعضهم على انشاء الكتاتيب ولكن الدعوة الى انشاء الجامعة لم تقف وسارت فى طريقها قدما الى الامام فأراد أن يقضى عليها بحيلة أخرى وهى تعيين سعد زغلول وزيرا للمعارف عام ١٩٠٧ ، ولكن الأمة برهنت على أنها قادرة على الاثنين معا فسارت حركة انشاء الجامعة الى جانب حركة انشاء الكتاتيب ، وتوجه محمد شفيق باشا واسماعيل أباظة باشا الى سعد زغلول بايعاز من الخديو يطلبان اليه « بأمر سمو الخديو ألا يغفل أمر الجامعة وأن يستمر اشرافه عليها » فوعد بألا ينساها وان لم يؤكد وعده ، ويقول أحمد شفيق ان الخديو « لم يسر لتلك الاجابة » .

وقام قاسم أمين على المشروع بعده ، فقابل الخديو وعرض عليه أن يشمل المشروع برعايته وأن يكون ولى العهد « رئيس شرف » له ، ثم استقر الرأى على اختيار الأمير حسين كامل رئيسا للمشروع ولكنه خشى أن يتورط فى حمل بعض أعبائه المالية كما خشى غضب الانجليز منه ، فعرضت الرئاسة على الأمير عمر طوسون فقبلها على أن يكون رئيسا عاملا وولى العهد رئيس شرف ، ولم يقبل كرومر أن يكون الأمير عمر طوسون أو الأمير

محمد على على رأس المشروع ، فعرض الأمر ثانية على الأمير حسين كامل فرشح شقيقه الأمير أحمد فؤاد لرئاسة المشروع ، وكان أميرا مفلسا قليل الخطر فرضيه كرومر كما رضيه الخديو ، ولكن الأمير حسين كامل نصح شقيقه بالأناة والتروى حتى يرى برنامج الجامعة وكفاية الأموال التى جمعت لها .

وانتهى الأمر بقبول الأمير أحمد فؤاد رياسة الجامعة على أن يكون أحمد شفيق باشا وكيلا لها ووافق الحاضرون من أعضاء مجلس الادارة على ذلك وهم « محمد علوى باشا مراقب الجامعة وعبد الخالق ثروت باشا واسماعيل صدقى باشا ويعقوب أرتين باشا واسماعيل حسنين باشا ومرقص فهمى بك ، وعلى بهجت بك ، وسير جاستون ماسبيرو »[1] . وهى أسماء جديدة كما نرى لم تكن فى عداد مجلس الادارة الأول ، وقيل يومها ان مشروع الجامعة قد انتقل الى أيدى الموظفين بقصد اماتته والقضاء عليه ، ولكن المشروع سار قدما ، فقد كان القصد من اشراك الأمراء والرسميين اضفاء نوع من الرعاية الرسمية عليها ، يشجع المترددين على التبرع لها ، ويحمل عليه بقية أمراء الأسرة الحاكمة ، فقد كان كرومر يعارض فكرتها كما عرفنا ، ولكن الخديو كان يؤيدها معارضة لكرومر ، فلعل أحمد حافظ عوض وهو من رجال المعية ، حين أثار موضوع المفاضلة بين الكتاتيب وانشاء « مدرسة كلية عالية » كان يكتب بايعاز الخديو ليكشف للرأى

---

(١) المصدر السابق عام ١٩٠٧ .

العـام عن حقيقة ما يرمى اليه كرومر من التوسـع فى انشاء الكتاتيب .

وبدأت التبرعات تنهال على الجامعة ، فأوقف عليها حسن زايد بك (باشا) من أعيان المنوفية خمسين فدانا من أجـود أطيانه ، وأقام لهذه المناسبة حفلا فاخرا بسرايه ببلدة « سراوة فى ١٥ أبريل سنة ١٩٠٨ ، دعا اليه أعضاء مجلس ادارة الجامعة وعدداً عظيما من الأعيان والسراة ، وفيه ألقى قاسم أمين كلمته الرائعة قبل وفاته بالسكتة القلبية بأسبوع واحد . فكانت بيانا لما يجب أن تكون عليه رسالة الجامعة على مر الأيام ، قال فيها :

« أن الوطنية الصحيحة لا تتكلم كثيرا ولا تعلن عن نفسها ، عاش آباؤنا وعملوا على قدر طاقتهم ، وخدموا بلادهم وحاربوا الأمم وفتحوا البلاد ولم نسمع أنهم كانوا يفتخـرون بحب وطنهم ، فيحسن بنا أن نقتدى بهم فنهجر القول ونعتمد على العمل ..

نحن لا يمكننا أن نكتفى الآن بأن يكون طلب العلم فى مصر وسيلة لمزاولة صناعة أو الالتحاق بوظيفة ، بل نطمع فى أن نرى بين أبناء وطننا طائفة تطلب العلم حبا للحقيقة وشوقا الى اكتشاف المجهول، فئة يكون مبدؤها التعلم للتعلم ، نود أن نرى من أبناء مصر ، كما نرى فى البلاد الأخرى ، عالما يحيط بكل العلم الانسانى ، واختصاصيا أتقن فرعا مخصوصا من العلم ووقف نفسه على الألمام ، بجميع ما يتعلق به ، وفيلسوفا اكتسب شهرة عامة ، وكاتبا ذاع صيته فى العالم ، وعالما يرجع اليه فى حل المشكلات ويحتج برأيه . أمثال هؤلاء هم قادة الرأى العام عند الأمم الأخرى ، والمرشدون الى طريق نجاحها ، والمدبرون لحركة تقدمها ، فاذا عدمتهم أمة حل محلهم الناصحون الجاهلون والمرشدون الدجالون .

ان عدم استعداد طلبة العلم لحب العلم ذاته هو عيب عظيم فينا يجب أن نفكر فى ازالته . وهو نتيجة من نتائج التربية المنزلية التى غفلت عن تربية احساسنا وأهملت تربية قلوبنا فأصبحنا ماديين لا نهتم الا بالنتائج فى جميع أمورنا ، حتى فى الأشياء التى بطبيعتها يجب أن تكون بعيدة عن الفوائد كعلاقات الأقارب والأصحاب .

أن الارتقاء فى الانسان تابع على الخصوص لأحساسه وأن أكثر الناس استعدادا للكمال هم أصحاب الأحساس الذين تهتز أعصابهم المتوترة بملامسة الحوادث ، وتبلغ منهم الانفعالات النفسية مبلغا عظيما فيظهر أثرها فيهم بكثرة وشدة ، أولئك هم السعداء الأشقياء الذين يتمتعون ويتألمون ، أولئك هم السابقون فى ميدان الحياة ، تراهم فى الصف الأول مخاطرين بأنفسهم ، يتنافسون فى مصادمة كل صعوبة . من بينهم تنتخب القدرة الحكيمة خيرهم وتوحى اليهم أسرارها ، فيصير شاعرا بليغا أو عالما حكيما أو وليا طاهرا أو نبيا كريما .

ولى أمل عظيم أن انشاء الجامعة المصرية يكون سببا فى ظهور شبيبة هذا الجيل وما يليه على أحسن مثال .

ولم تقف حركة التبرعات ففى عام ١٩١١ أوقف عليها « أحمد الشريف بك» من أعيان الغربية مائة فدان ، وبدأ الأمراء يتبرعون لها ، ولكن دون ما كانت تأمل البلاد من تبرع أيسر الناس وأكثرهم ثراء ، وكانوا وحدهم أقدر على الانفاق عليها دون حاجة الى عون آخر كما يفعل ثراة الغرب وأغنياؤه « فحين أوقف عليها الأمير يوسف كمال مائة وخمسين فدانا بالقليوبية ، لم يتبرع بأكثر من خمسين جنيها للمساهمة فى اصلاح الأطيان التى كانت

فى حاجة كما يبدو الى الاصلاح ، كما لا نعلم أن الخديو تبرع لها أو مدها بعون مادى ، وان كانت هبة «الأميرة فاطمةاسماعيل» أعظم تلك الهبات جميعا فعوضت قصور الأمراء وتقاعسهم اذ أوقفت ستة أفدنة بجوار سرايها بالدقى على مبانى الجامعة ، كما أوقفت ستمائة فدان من أجود أطيانها للصرف عليها من ريعها ، عدا مجوهرات بلغت قيمتها ثمانية عشر ألف جنيه ، وأهداها أمبراطور المانيا كتبا تركية نادرة ومكتبة من المؤلفات الألمانية التى تتناول شئون الشرق ، كما أهداها ملك ايطاليا مجموعة نادرة من النقود ومخطوطا نفيسا ، وسلطان مراكش عددا من الكتب التى طبعت بمطبعته الخاصة بفاس .

ورأت الأميرة فاطمة اسماعيل أن تكون نفقات حفل وضع الحجر الأساسى للجامعة من مالها الخاص وأن يكون الحفل من الفخامة ما يليق « بمقام الخديو الذى يرأسه » .

وفى الساعة الخامسة من يوم الاثنين ٣ جمادى الأولى سنة ١٣٣٢ هـ الموافق ٣٠ مارس سنة ١٩١٤ تم وضع الحجر الاساسى للجامعة فى حفل حضره الرسميون وعلى رأسهم حسين رشدى باشا رئيس مجلس النظار ورئيس مجلس ادارة الجامعة .

وكانت الجامعة حينذاك ممثلة فى قسم للآداب فانتخب « الأستاذ اسماعيل بك رأفت » عميدا له والأستاذ المستر برسى وايت نائبا للعميد والأستاذ محمود أفندى فهمى سكرتيرا للمجلس ، وحددت الدراسة بالموضوعات التالية :

آداب اللغة الفرنسية — آداب اللغة الانجليزية — آداب

اللغة العربية وتاريخها — تاريخ الأمم الاسلامية — علم تقويم البلدان ووصف الشعوب — تاريخ الشرق القديم .

وكانت أول رسالة تناقشها الجامعة « للشيخ طه حسين » الطالب المنتسب بقسم الآداب ، عن حياة أبى العلاء المعرى وتألفت لجنة الامتحان من الأساتذة الشيخ محمد الخضرى رئيسا والشيخ محمد المهدى ومحمود أفندى فهمى المدرسين بالجامعة واسماعيل بك رأفت والشيخ علام سلامة ممثلين لوزارة المعارف العمومية .

وتقرر امتحان الشيخ الطالب فى علم الجغرافية عند العرب وفى المقارنة بين الروح الدينى للخوارج فى أشعارهم وفى كتب المتكلمين فضلا عن موضوع الرسالة .

وبعد مناقشة الشيخ طه فى رسالته وفى الموضوعات التى حددت له مناقشة علنية استمرت ساعتين ونصف ساعة قررت اللجنة نجاحه بدرجة « جيد جدا » فى الرسالة ودرجة فائق فى كل من الموضوعين الآخرين ، ورأت الجامعة ايفاده الى فرنسا ليتم دراسته العالية بالسوربون . وكان آخر مبعوث للجامعة المصرية فى عهدها القديم ، وكانت قد أوفدت أول بعثة لها عام ١٩٠٨ من أحد عشر عضوا : سبعة منهم الى فرنسا هم : سيد كامل ومحمد توفيق الساوى من خريجى الحقوق ، ومحمود عزمى ومنصور فهمى من الطلبة ، وحسن فؤاد الديوانى من طلبة الطب ، والدكتوران محمد ولى ، ومحمد كمال ، وأربعة الى انجلترا هم محمد كامل حسين لدراسة القانون ، ومحمد حسنى ، وتوفيق سيدهم من

طلبة المهندسخانة ، ومحمد صادق الحائز للشــهادة الثانوية من مدرسة التوفيقية .

وحل لطفى السيد فى وكالة الجامعة محل أحمد شفيق بعد أن لحق بالخديو فى الآستانة وظل مغتربا عن مصر طوال سنى الحرب، وبقى حسين رشدى رئيسا لمجلس ادارتها .

ولما اعتزل السياسة بعدما وقع من خصومة وتلاح بين سعد وعدلى ، وعاد الى دار الكتب يدير شئونها ، شغل نفسه — كما يقول — « بترجمة مؤلفات أرسطو وبالجامعة المصرية القديمة » ويذكر أنه تقدم عام ١٩٢٢ الى الملك فؤاد بمنهاج لهذه الجامعة باعتبارها كلية للآداب واعتبــار « شــهادتها كشهادات المدارس العليا ، وكانت الجامعة ما تزال تحت اشرافه . ولكن فؤادا أخبره « بأن الحكومة عازمة على انشاء جامعة ، فيمكن اعتبار الجامعة القديمة كلية آداب فيها .. »

ويروى لطفى السيد قصة تحول الجامعة الأهلية الى جامعة حكومية فيقول : « على هذا الوعد عقدنا مجلس ادارة الجامعة فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٢٣ لتسليم الجامعة المصرية الى وزارة المعارف العمومية ، وكتبنا بذلك عقدا أمضاه « أحمــد زكى أبو الســعود باشا » وزير المعارف فى ذلك الحين ، وحســين رشــدى باشا رئيس الجامعة ، وعنيت بأن أذكر فى شروط هذا العقد وتلك الجلسة التاريخية التى تم فيها هــذا التسليم أن يكون الدكتور طه حسين أستاذا فى الجامعة الجديدة » .

وتولى لطفى السيد ادارة هذه الجامعة الجديدة التى احتفظت

باسمها القديم « الجامعـــة المصرية » يرعاها ويسوس أمورها سياسة العالم البصير عن ايمان برسالتها الرحبـة الفسيحة التى تتسع — كما أراد لها — لكل ما نقدر عليه من الألوان المختلفة لخدمة العلم والقيام بالتعليم » . فقد أراد بالقانون الذى وضع لها ألا تقف رسالتها عند حدود معينة فكان نص المادة الثانية من هذا القانون عن اختصاصها بأنه « يشمل كل ما يتعلق بالتعليم العالى الذى تقوم به الكليات التابعة لها ، وعلى وجه العموم فان عليها مهمة تشجيع البحوث العلمية والعمل لرقى الآداب والعلوم فى البلاد » . وكان هذا النص مرنا رأى فيه الشارع أن رسـالة الجامعة أوسع من أن تحد .

ومن يمن الطالع للجامعة أن يتولى ادارتها رجل استوى على عرش الفكر فى مصر هاديا ومرشدا وموجها للشبيبة خير التوجيه الذى ينشده لارتقاء أمة ولدت الحضارة مرتين كمـا كان يقول دائما . ففى رسالة الجامعة تتبلور دعوته التى حملها للنـاس من قبل وأصبح له فيها مريدون وأشياع يتلقون الحكمة من سادنها الأعظم تحت قبتها الشماء ، فلا نرى فيما ذكره عن رسـالتها الا ترنيمة عابد تتردد على الأيام منذ صـاغها كلمـات وأفكارا على صفحات الجـريدة حتى غدت فى أروقة الجـامعة ومدرجاتها وقاعاتها نشيد المستقبل الذى ينبض به قلب مصر ، وكأن ندوات الجريدة ومحاضراتها وأحاديث صاحبها التى طوفت بكل الأفاق وهزت كل منتجع ما زالت رتيبة النغم فى حرم الجامعة ، فلا نقرأ

ماكتبه عن رسالة الجامعة الا ونرى سادن الجامعة ليس الا داعى الدعاة على صفحات الجريدة .

« فمن رسالة الجامعة — كما يراها — أن تقوم البحوث العلمية فى العلوم والآداب التى تنتج عندنا كما انتجت عند غيرنا الزيادة فى النظريات العلميــة التى هى فى تطور مستمر ، والتى تنتج الوصول الى اكتشافات جـديدة تضـاف الى ما اكتشفته الجامعات الأخرى مما له صبغة علمية بحتة ، ومما له تطبيقـات عملية تنفع الناس فى أن تسخر لهم قوى الطبيعة وموارد الطبيعة ، وليس خافيا أن الجامعة اذ تقوم بهذه الرسـالة تحمـل عن مصر واجبها من المشاركة العامة فى رقى العلوم والمعارف فى العالم .»

« ومن رسـالة الجامعة تربية شبيبة الأجيال المتعاقبة لتهيىء للبلاد قادتها فى جميع مرافقها . ولا شك أن قوة الأمــة ومنعتها واحتمالها صنوف المزاحمة على الحياة ليست آخر الأمر الا نتيجة لتربيتها الجامعية .

« ومن رسالة الجامعة نشر الثقافة العلمية والأدبية فى جميـع طبقات الأمة سواء أكان ذلك باباحة الانتسـاب الى معـاهدها المختلفة من غير قيد ولا شرط ، أم بالقاء المحاضرات العـامة فى العـلوم والآداب والفنـون ، أم بنشر المؤلفات فى كل فرع من الفروع .

« ومن رسالة الجامعة مساعدة التطور الاجتماعى بكل مافى وسعها من ضروب التجديد فى اللغة ، التجديد فى النثر والشعر ، التجديد فى نظرة الناس الى الفنون الجميلة ، والبحث فى وجوه

ترقيتها وشيوعها ، ولا يفوتني أن أنبه الى أن هذه الرسالة تتناول أيضا الموسيقى والغناء ، لما لهما من الأثر الطيب فى الأخلاق ، بل لأنهما كذلك لهو جميل لابد منه ، وعلى كل أمة أن ترقى أسباب لهوها المرح كما عليها أن ترقى أسباب جدها العابس .

« وأخيرا فان الجامعة بما هى من أكبر الوحدات الاجتماعية عددا وأسماها مكانة ، وأخطرها مسئولية ، وأشملها رسالة هى بكل أولئك مصدر اشعاع يشع منه التضامن القومى ، ففى العائلة يولد التضامن ، وفى المدرسة ينشأ ، وفى الجامعة يشب ويؤتى كل ثمراته ، ويضرب المثل الأعلى للتضامن فى جميع طبقات الشعب » .

فهل نرى فيما ذكره أستاذ الجيل عن رسالة الجامعة غير ما كان يذكره ويدعو اليه دوما على صفحات الجريدة ؟

وكان من يمن الطالع حقا أن يسوس لطفى السيد الجامعة فى نشأتها والى حين تشب وتنمو وتغدو على ما صارت اليه من شموخ ، وتخرج من أحشائها جامعة أخرى تشب وتنمو هى الأخرى فى رعايته لتصبح بعد ذلك « جامعة الاسكندرية » التى تطاول أمها التى أصبحت «جامعة القاهرة» فى شموخها وارتقائها وان كنا ننتظر منهما المزيد لتستويا على المكانة التى أرادها لهما أستاذ الجيل . فانهما وغيرهما من الجامعات التى قامت بعد ذلك ما زالت دون ما أمل منها المعلم الأكبر .

وبدأت الجامعة حياتها الحكومية عام ١٩٢٥ بعد أن صدر المرسوم الخاص بانشائها فى ١١ مارس من نفس العام ، وفى

٧ فبراير سنة ١٩٢٨ احتفل بوضع الحجر الأساسى لمبانيها» وألقى لطفى السيد بوصفه مديرا للجامعة كلمة تناول فيها الأدوار التى مر بها تاريخ الجامعة وما يجب أن تكون عليه رسالتها من«تخريج جيل على علم واسع وخلق متين يستطيع أن يقوم بالمسئوليات المتنوعة التى تنتظره » .

وتخرج أول فوج فى الجامعة الجديدة عام ١٩٢٩ ، وفى ذلك العام تقدمت بعض الفتيات للالتحاق بالجامعة ورأى لطفى السيد قبولهن كغيرهم من الطلبة مادمن حائزات على « البكالوريا » على أن يتم ذلك فى هدوء فلا ينشر عنه فى الصحف أو يذكره متحدث فى خطاب عام حتى لا يثير التحاقهن بالجامعة ثائرة الجامدين من دعاة الحجاب والفصل بين الجنسين ، مما قد يؤدى الى حرمانهن من التعليم الجامعى لفترة تطول أو تقصر تبعا للتطور الفكرى عند هؤلاء الجامدين وقبولهم لفكرة الاختلاط ، ومن عادة الحكومات أن تقف الى جانب المحافظة دون التجديد حتى لا تصدم رأى الأغلبية المحافظة .

ويقول لطفى السيد انهم أرادوا أن يضعوا « الرأى العام والحكومة معا أمام الأمر الواقع ونجحنا فى ذلك » وتخرج أول فوج من الفتيات عام ١٩٣٣ ، ثلاث فى كلية الآداب وواحدة فى كلية الحقوق . « وبعد أن سرنا فى هذا النهج عشر سنوات حدث ماكنا نتوقعه فقد قامت ضجة تنكر علينا هذا الاختلاط فلم نأبه لها ، لأننا على يقين من أن التطور الاجتماعى معنا» وان التطور لا غالب له ، ومعنا العدل الذى يسوى بين الأخ وأخته فى

أن يحصل كلاهما على أسباب كماله الخاص على السواء ، ومعنا فوق ذلك منفعة الأمة من تمهيد الأسباب لتكوين العائلة المصرية على وجه يأتلف مع أطماعنا فى الارتقاء القومى . كل أولئك جعلنا لا نحفل بهذه الضجة التى ما لبثت أن ذهب بها الزمان » .

وظل لطفى السيد يدير الجامعة ويسوى أمورها لا يبتعد عنها الا حين يدعوه الواجب الى العمل القومى أو يدعوه الحرص على استقلالها الى الاستقالة احتجاجا على عدوان يقع عليها ، ولم يكن يتركها الا ليعود اليها فما كان هناك من يفكر فى أن يملأ الفراغ الذى يتركه المدير المستقيل .

وكانت أول مرة يبتعد فيها عن الجامعة حين طلب اليه صديقه محمد محمود ملحا أن يشترك معه فى وزارته عام ١٩٢٨ فأبى مؤثرا البقاء فى الجامعة بعيدا عن السياسة ومشاكلها ، ولكن كلمة خرجت على لسان صديق عمره ورفيقه فى مراحل جهاده مست شغاف قلبه . كما يقول . حملته على قبول ما أباه فكان وزيرا للمعارف من ٢٥ يونيه سنة ١٩٢٨ الى ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٩، وكانت تلك الكلمة هى :

— وهل يرضيك يا صديقى أن تتركنى وحدى ؟

ولعله ان رضى بوزارة المعارف ولأن الجامعة ما زالت تحت اشرافه بحكم منصبه ويستطيع أن يواليها بعنايته وأن يوليها اهتمامه وهو فى منصبه الجديد ، ثم ان وزارة المعارف أقرب ما تكون الى ميوله بعد الجامعة وما يهدف اليه من « خدمة الأمة عن طريق العلم والتربية والتعليم ، طريق الحرية والاستقلال ،

فان التعليم هو الأساس الذى يبنى عليه تحقيق الأطماع القومية ، ولو أن العظمة القومية التى تبغيها مصر تنال بالجهل ، وبتفكك الروابط القومية الدالة على عدم التربية ، لكان ذنبا علينا أن نفكر فى حال التعليم والأخلاق عندنا ، ولا جدال فى أن العلم ضرورى لتقدمنا بل هو ضرورى لحياتنا الحاضرة ، وانه هو السلاح الوحيد الصالح للانتصار فى معترك الحياة للفرد والعامل الوحيد للاكتشافات والاختراعات وقوام هذه المدنية الحديثة ، كما أن تربية الأخلاق هى أساس قوة الأمم » .

وسار فى وزارة المعارف سيرته فى الجامعة من الاهتمام بالسياسة التعليمية وترك ما عداها من شئون الادارة الى غيره من موظفى الديوان ولكنه لم يقم بها طويلا فعاد الى الجامعة بعد استقالة وزارة محمد محمود واغتبط بعودته الى أبنائه شباب الجامعة والى زملائه أساتذتها كما يقول .

وكان يرى الجامعة حرما خالصا للعلم والتضحية فى خدمته ، حرما يقوم على الاستقلال فى الرأى والفكر والعمل ، فان التعليم الجامعى لا يقوم الا على الحرية : الحرية فى التفكير والحرية فى النقد ، والتربية الجامعية لا تستقيم مالم يكن قوامها حرية العمل ، فعمل على الابتعاد بالجامعة عن السياسة والتيارات الحكومية معا .

ولكن السياسة لا تلبث حتى تقتحم عليه حرمه فقد رأت وزارة اسماعيل صدقى اقصاء الدكتور طه حسين عن الجامعة فنقلته الى ديوان وزارة المعارف من غير أن ترجع الى الجامعة

فجاوزت بذلك حدود التقاليد الجامعية التى عمل على ارسائها وان لم تتجاوز حقها القانونى » ولما فشل فى علاج الموضوع رفع استقالته الى وزير المعارف مؤثرا الابتعاد على الرضى بما رآه عدوانا على استقلال الجامعة (١) .

---

(١) صورة كتاب الاستقالة الذى رفعه لطفى السيد الى وزير المعارف العمومية :

« هليوبوليس ٩ مارس سنة ١٩٣٢

حضرة صاحب المعالى وزير المعارف العمومية

سيدى الوزير .

« أتشرف بأخبار معاليكم أنى أسفت لنقل الدكتور طه حسين عميد كلية الآداب الى وزارة المعارف ، لأن هذا الأستاذ لا يستطاع فيما أعلم أن يعوض الآن على الأقل ، لا من جهة الدروس التى يلقيها على الطلبة فى الأدب العربى ومحاضراته العامة للجمهور ، ولا من جهة هذه البيئة التى خلقها حوله وبث فيها روح البحث الأدبى وهدى الى طرائقه ، ثم أسفت لأن الدكتور طه حسين أستاذ فى كلية الآداب تنفيذا لعقد تم بين الجامعة القديمة ووزير المعارف وعلى الأخص لأن نقله على هذه الصورة بدون رضى الجامعة ولا استشارتها كما جرت عليه التقاليد المطردة منذ نشأة الجامعة فيما أعرف ، كل ذلك يذهب بالسكينة والاطمئنان الضروريين لأجراء الأبحاث العلمية ، وهذا بلا شك يفوت على أجل غرض قصدت اليه من خدمة الجامعة .

من اجل ذلك قصدت يوم الجمعة الماضى الى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ، واستعنته على هذا الحادث الجامعى الخطير ، واقترحت على دولته تلافيا للضرر من ناحية ، واحتراما =

وقبلت الاستقالة ومكث بعيدا عن الجامعة حتى ابريل عام ١٩٣٥ ، حين زاره نجيب الهلالى وزير المعارف فى وزارة توفيق نسيم يطلب اليه العودة الى الجامعة فاشترط أن يعدل قانونها بما لا يدع للوزارة نقل استاذ منها الا بعد موافقة مجلس الجامعة ، وعاد لطفى السيد الى الجامعة لتنمو على يديه بضم المدارس العليا التى بقيت تابعة لوزارة المعارف وهى الهندسة والتجارة والزراعة والطب البيطرى .

ولكنه يستقيل مرة أخرى عام ١٩٣٧ احتجاجا على اقتحام البوليس لحرم الجامعة ولم تلب الوزارة طلبه بتعيين حرس خاص للجامعة ، ثم استدعى ليكون وزيرا للدولة فى وزارة محمد محمود الثانية التى تألفت فى ٣١ ديسمبر من نفس العام ، ولكنه آثر

= لقرار الوزير من ناحية أخرى ، أن يرجع الدكتور طه حسين الى الجامعة أستاذا لا عميدا ، خصوصا أنه هو نفسه ألح على فى أن يتخلى عن العمادة منذ شهر فلم أقبل ، فتقبل دولة الرئيس هذا الاقتراح بقبول حسن ، وأكد لى أنه سيشتغل بهذه المسألة منذ الغد ، فاشتغل بها الى أن علمت الآن أن اقتراحى غير مقبول وان قرار النقل نافذ بجملته وعلى اطلاقه .

ومن حيث أنى لا أستطيع أن أقر الوزارة على هذا التصرف الذى أخشى أن يكون سنة تذهب بكل الفروق بين التعاليم الجامعية وأغيارها ، أتشرف بأن أقدم بهذا الى معاليكم استقالتى من وظيفتى ، أرجو قبولها ، كما أرجو أن تتقبلوا شكرى على ما أبديتم من حسن المجاملة الشخصية مدة اشتراكنا فى العمل .

وأن تتقبلوا فائق احترامى .

أن يترك الوزارة حتى يفسح المجال لغيره من وزراء الهيئة السعدية التى اشتركت فى الوزارة ، ويعود الى الجامعة مرة ثالثة مشترطا هذه المرة « أن يبتعد رجال الحكومة عن الاتصال بالطلبة لأن اتصالهم بهم كان يقضى دائما على الأخاء الجامعى بينهم ، وذلك من أضر الأشياء على التربية الجامعية » .

وتنزل الحكومة على رأيه ولكنه يعلم من بعض الوزراء أن الطلبة يتصلون بوزراء الأحرار الدستوريين فيقدم استقالته الى محمد محمود رئيس الحكومة ، ولكنه يؤكد له انه لا يعلم عن هذا الأمر شيئا وانه سيصدر « أمرا مشددا بعدم اتصال الطلبة بالوزراء لأغراض سياسية » .

وبقى لطفى السيد مديرا للجامعة حتى عام ١٩٤١ اذ عين عضوا بمجلس الشيوخ وكان التعب قد بدأ يلح عليه ولم يعد ما يخشاه على الجامعة التى استقام بناؤها شامخا عالى الذرى وجاءها المخاض الى الثغر وخرج منها ذلك الوليد الذى نما وترعرع وأصبح « جامعة الاسكندرية » .

ثم تولى رياسة المجمع اللغوى وبقى متربعا على عرشه ثمانية عشر عاما طوالا حتى آخر يوم فى حياته يمضى الحقبة الأخيرة من حياته بين رجال أحبهم — كما يقول — هم رجال اللغة والعلم والأدب .

وتمضى به الحياة هادئة وادعة لا يشارك فى الحياة العامة الا ما يدعو اليه داعى الجد أو داعى الوطن فكان عضوا فى الهيئة السياسية التى دعاها أحمد ماهر بعد توليه الوزارة عام ١٩٤٤

لدراسة مقترحات الحلفاء فى « دمبارتن أوكس » للاشتراك فى مؤتمر « سان فرانسسكو » لانشاء منظمة دولية جديدة تحل محل عصبة الأمم القديمة ، وكان وزيرا للخارجية فى وزارة اسماعيل صدقى التى تكونت عام ١٩٤٦ وعضوا فى هيئة المفاوضات التى مثلت الجانب المصرى فى المفاوضات التى قام بها حينذاك وانتهت بعقد اتفاقية « صدقى — بيفن » التى رفضتها البلاد .

حكم التاريخ

لا نحسب انسانا استقامت له الحياة على منطق وعقيدة كما استقامت لأستاذ الجيل لطفى السيد ولا نحسب انسانا اقترب من الناس وابتعد عنهم كما كان لطفى السيد ، ولا نعرف رجلا تمثل تاريخ أمة كما تمثل لطفى السيد تاريخ مصر ، وما من فرد ترك فى الأجيـال التى لحقته من الأثر ما تركه لطفى السيد ، وما أجمع الناس على أستاذية معلم كما أجمعوا على أستاذية المعلم الأكبر لطفى السيد .

كان رجلا فى أمة وأمة فى رجل أو هكذا وصفه الرسميون حين أهدته الدولة جائزتها التقديرية ، وما من قول أبلغ فى وصـفه من هذا القول ، فقد كان أمة وحده حين أخـذ يعرف المصريين بأنفسهم ويهديهم الى ذاتهم ، ويفتح لهم آفاقا من الفكر ، ويدلهم على معان جديدة للحياة غابت عنهم حين وقف بهم الجمود عن التطور ووقف بهم الجهل عن الارتقاء والتمدين .

فلقد عاش لطفى السيد أخصب فترة فى تاريخ مصر الحديث ، نشأ فى ثورة وختم حياته فى ثورة ، وفى منتصف عمره كان ثالث ثلاثة فكروا فى مستقبل مصر بعد الحرب العالمية الأولى هم محمد محمود وعبد العزيز فهمى ولطفى السيد ، وكان بين الخمسـة

الكبار الذين ألفوا نواة الوفد المصرى الأول ومنهم كان الثلاثة الذين قابلوا ممثل بريطانيا مطالبين باستقلال مصر ، وحين أراد الانجليز أن يضربوا هذه الحركة الجديدة فاعتقلوا الباشــوات الأربعة كانت ثورة سنة ١٩١٩ بذرة هذا التفكير للثلاثة الأول الذين فكروا فى مستقبل مصر ونبهوا غيرهم الى العمل لتحقيقه .

وكان نداء الثورة الأولى « مصر للمصريين » وهكذا كان نداء ثورة سنة ١٩١٩ والثورة الأخيرة التى حققت هذا الأمل للمصريين بعد سبعين عاما من نداء الثورة الأول .

وكان نداء « مصر للمصريين » مبهما حتى فسره لطفى السيد وكشف للمصريين عن معناه وحقيقته ، ولم ينصف عرابى أحد من المصريين كما أنصفه لطفى السيد حين كان الخوف من « تهمة العرابية » ما زال قابعا فى الأذهان فقال يوم وفاته سنة ١٩١١ : « اليوم يدفن نابغة من نوابغ المصريين ، ورجل من رجالهم لعب دورا مهما فى تاريخها الحديث » ، ثم يعدد حسناته ويذكر سيئاته بما ينتصف لحسناته من مساوئه فما كانت سيئاته الا خطأ وقع فيه دون قصد وأما حسناته فكانت عن قصد وتدبر ، ولم يكن الرجل قط خائنا ، فالخيانة « أمر لا نعرفه فى قوادنا المصريين المحسنين والمسيئين على السواء » وكانت « حسناته عمدية ومعظم سيئته خطأ » فان يكن « أساء وطنه وأمته » فمن الواجب « أن أسارع بأنه أســاء غــير عالم باساءته ، أساء من حيث أراد أن يحسن . وأضر من حيث أراد أن ينفــع فله ثواب النية وعليه مسئولية النتيجة » وقد عاش الرجل « فى منفاه مذموما عنــد

قومه مجانا وبغاية الجرأة ، يقدر على ذمه والنيل منه من لا يقدر أن يدافع عن نفسه ، فلما جاء من منفاه وهو شيخ فان أشيب ، لم يحترم له شيء من حسن نيته ، ولم يكن لحسن النية هذا من تخفيف القدح فيه نصيب ، بل استقبل بألعن مما يستقبل السارق والخائن ، حتى لم تلحظ له جرأته ، لأن النبوغ فى الجرأة له كرامة ما ، ولو وضعت فى غير موضعها ، لم يحفظ له شيء أصلا من تاريخه الطيب ، بل نشر أخبث أطراف تاريخه واتهم ضميره بالخيانة ولا يعلم الضمائر الا الله » .

ويقارن بينه وبين غيره « من القواد المجازفين ورجال السيف المتعسفين » قائلا « أجد أكثرهم الا مساوية فى الحسب والنسب ، مشابهه فى مركزه العلمى بالنسبة لقومه ، بل أقل منه فى درجات الفضيلة الأخلاقية » ولكنهم « لقوا نجاحا فعظموا ولقى عرابى فشلا فصغر وجرد وأصبح متهما بخيانة الوطن » :

« والناس من يلق خيرا قائلون له
ما يشـــتهى ولأم المخطىء الهبل »

ولا يحمل لطفى السيد مسئولية النتيجة « عرابى » وحده ، بل يشرك معه فيها الخديو توفيق ، كما يشرك فيها « أمراء البلاد وأعيانها وتجارها » فعليهم « أن يتحملوا من المسئولية شـــيئا . يقولون ان عرابى أخافهم بحد السيف ، وهل حد السيف يخيف الرجل ويلوى به عن مصلحة أمته ؟ الواقع أننا ما سمعنا أن رجلا واحدا قتله العرابيون ، لأنه تنبأ بسوء العاقبة وأنذر وحـــذر ووقف لهم فى طريق الثورة موقف الخصم الألد ، ولو أنهم قتلوا

من كان يعارضهم فى الرأى ، لما كان مع ذلك عذر لآبائنا الذين سهلوا لعرابى أن يثور .. فكيف يكون لهم عذر ولم يقتل فيها واحد ظلما على أنه وقف فى طريق الثورة ، فعرابى لا يصح أن يتحمل وحده مسئولية جميع الأعمال التى كونت الثورة وأنتجت النتيجة السوداء » .

ولعرابى « حسنة كبرى » لا يمكن نسيانها « تلك الحسنة الكبرى هى الدستور ، ولولا عرابى لم يكن الدستور » فالدستور المصرى من عمله ومن صنع يده ومن آثار جرأته ، طلبه عرابى لا بوصف أنه عسكرى ثائر ، ولكن بوصف أنه وكيل وكلته الأمة فى ذلك ، فان عريضة طلب الدستور كانت ممضاة من الآلاف من وجهاء الأمة ومشايخها » فأما كون القوة العسكرية هى التى كانت الآلة لتنفيذ ارادة الأمة فى ميدان عابدين ، فذلك ان لم يكن مشروعا قانونا ، فانه مشروع بتقاليد الأمم . لأنه هكذا جرى فى كل بلد من البلاد ، وكان القائد للحركة الدستورية فى كل بلد يحمل على الأكتاف ويهتف باسمه فى الشوارع والنوادى والمجالس ، ويعتبر أكبر بطل من الأبطال » فعرابى حقق آمال الأمة بالدستور ولم يرتكب فى ذلك جريمة ولم يسفك دما ، بل كانت الحركة فى حقيقتها سلاما لابسا كسوة حربية » .

ويختم مقاله عن عرابى بقوله : « ندفنه اليوم بطلا سيىء الطالع ، ندفنه وندعو الله أن يتجاوز عن سيئاته وأن يرحمه برحمته الواسعة » (١) .

---

(١) الجريدة عدد ١٣٧٧ فى ٢١ سبتمبر ١٩١١ .

وفى هذه الثورات عاش لطفى السيد على عقيدة لم تتغير ، فان لم يكن له فى الثورة العرابية نصيب أو رأى فقد جاءت عقيدته من نبع تلك الثورة ووردها العذب من المطالبة بالدستور وأن تكون مصر للمصريين ، وان لم يشارك فى الثورة الناصرية فقد باركها ووجد فيها هدى أرائه وهدف عقيدته فى أن يحكم مصر أبناؤها وأن تصبح خالصة لهم ولمن كان ولاؤهم لها دون غيرها من الأوطان التى انحدروا منها « فليس الوطن مقولا على أرض محدودة مجردة فى الذهن عن كتلة من السكان متجانسة متشابهة أفرادها فى كثير من الشخصيات ، ولكن الوطن مقول على الأرض المحدودة مقترنة فى الذهن وفى الخارج بكتلة السكان القائمين عليها على سبيل القرار ، المشتركين فى المنافع المتضامنين فى السراء والضراء الشاعرين بهذا التضامن » .

« وان الذين جاءوا الى مصر واستوطنوها غير سكانها الأصليين ، قد برهنوا على اختيارهم لها وطنا ، كما برهنوا على كفاءتهم للحياة العملية وذكائهم وقدرتهم على نفع هذه البلاد ، وبعيد عن الحكمة ألا نعمل نحن الأكثرية كل ما فيه استطاعتنا للانتفاع بكفاءة هؤلاء الذين يعتبرون أنفسهم أجانب ، وضمهم الينا ضما حقيقيا صريحا ، تزيد به نسبة الكفاءات المتنوعة فى مصر ، ويخرج به هؤلاء الأكفاء الى الحركة السياسية والاجتماعية ليكون عليهم نصيب من الواجبات يعادل نصيبهم من الحقوق » [١] .

---

(١) الجريدة عدد ٧٨٤ فى ٥ أكتوبر ١٩٠٩ .

وكانت عقيدته فكرا ولم تكن مبادىء محددة وان كان من الممكن أن تصب فى مبادىء محددة ، بل انها لتختلط فى أذهان البعض اختلاط العقيدة والمبدأ فى مجال التفسير ، فالعقيدة هى الجوهر أما المبدأ فهو الشكل أو العرض ، والعقيدة فكرة أما المبدأ فمعنى يندرج فى حقيقة تبدو فى السلوك ، والعقيدة هى الكل أما المبدأ فهو الجزء ، وحين تتحدد العقيدة تتحول الى مبادىء مقننة أو تجرى مجرى العرف . وتنبع العقيدة من الفكر ومركزها العقل والوجدان ، وينبع المبدأ من العقيدة ومركزه العقل ، والسلوك دلالته ومظهره ، فاذا نمت العقيدة عن سلوك فان هذا السلوك دلالة على مبدأ ينبع من العقيدة ويتحول الى سلوك .

والفكرة فى عقيدة لطفى السيد هى الحرية ، الحرية فى كل صورها ومعانيها ، والعقيدة هى القومية والديمقراطية والتمدين ومظهر القومية هو الاستقلال ومظهر الديمقراطية هو الحكم الدستورى أما التمدين فهو الارتقاء ، وهى المبادىء التى قامت عليها عقيدته ، والوسيلة الى تحقيق الاستقلال والحكم الدستورى والارتقاء هو التعليم والتربية . فكانت دعوته من نبع عقيدته فى الحرية دعوة الى تحقيق تلك المبادىء التى راح يبشر بها بين الناس ويحمل الناس على الأخذ بأسبابها والمنفعة التى تعود على الناس من الأخذ بها هى ما يحملهم عليها فما من عمل أو سلوك الا وتحكمه المنفعة التى يبتغيها الناس ويعملون على نيلها .

وأقام للحرية مذهبا دعاه مذهب الحرية أو مذهب الحريين

أو الليبراليين ، « ويقضى فى أصله بأن لا يسمح للجموع فى البلاد أو للحكومة فى (بلاد مصر) أن تضحى حرية الأفراد ومنافعهم لحرية المجموع أو الحكومة فى التصرف فى الشئون العامة ، هذا المذهب يقضى فى أصل وضعه بأن لا يكون للحكومة سلطان الا ما ولتها الضرورة اياه ، وهو ثلاث ولايات : ولاية البوليس ، وولاية القضاء ، وولاية الدفاع الوطنى ؛ وفيما عدا ذلك من المرافق والمنافع فالولاية فيه للأفراد والمجاميع الحرة » .

والحرية وحدها هى التى تحكم مذاهب الحكم ، حتى فى أشد الحكومات تطرفا فى الاشتراكية « فحكومة الاشتراكية ، أو الحكومة التى تتدخل فى غير الولايات الثلاث التى ذكرناها حكومة نافعة ومفيدة فى البلاد الديمقراطية ، أى فى البلاد المحكومة بسلطة الأمة » . وان كنا « لا نعرف الى الآن أمة استأثر بها مذهب وصارت حكومتها على قواعده ، من غير أن تضيف اليه قواعد أخرى من مذهب آخر حتى لنرى الحكومة الواحدة توفق فى برنامجها بين قواعد مذهب الحرية وقواعد مذهب الاشتراكية ، كما تفعل الآن حكومة الأحرار فى انكلترا ، وما يكون تلقيب الحكومة بلقب حكومة الحريين ، أو حكومة « الملكيين . أو الاشتراكيين الا تلقيبا بالتغليب ، فقد يكون من التعسف سوق كل الجزئيات مساقا واحدا تحت قاعدة واحدة ، بل علمنا الاستقراء فى الحوادث ، طبيعية كانت أو اجتماعية ، أن للأستثناء فى القواعد العامة محلا من الوجود لا يصح الاستهانة به ، حتى ان قاعدة النيابة فى البلاد الديمقراطية وهى قاعدة الأكثرية ، أخذت

هى تنقص من بعض أطرافها ، فان بعض الأمم الديمقراطية جعل يدخل على هذه القاعدة استثناء جديدا هو تمثيل الأقليات بقدر المستطاع .. فان قاعدة كل مذهب من مذاهب الحكم هى المنفعة فكل مبدأ من المبادىء انما يدور مع منفعة الأمة دور العلة من العلول » [1] .

ولا يحول بين مصر وبين الأخذ بالاشتراكية أو اعتناق مذهب « الجماعيين » سوى أن « مشيئة الشعب فيها ليست هى مرجع الأمور ، مما « يعوقنا كثيرا فيما نحاول من تكوين أفراد أحرار مسئولين ينهضون بالبلاد الى طلبتها مع الارتقاء لأن كل فرد سيعيش ويموت تحت وصاية القوى .. ونحن ما زلنا أحوج ما نكون الى تربية الفرد وازالة العقبات من طريقه حتى تنقه نفسه من الضعف الذى أورثه اياه الحكم الماضى . وليستكمل قسطه من القوة حتى يستطيع المزاحمة مع أفراد الأمم الأخرى ، وعلى ذرارينا فيما بعد أن ينظروا فيما اذا كانت هذه المبادىء الاشتراكية هى طلبتهم أم لا فان خطة الحكم يجب أن تتغير بتغير الزمان والمكان وطبائع السكان » .

فكأنما لطفى السيد لا ينكر أن تأخذ مصر بالاشتراكية ، وانما ينكر أن تقوم الاشتراكية مع حكم ليس للشعب فيه نصيب ، ويسمى هذا النوع من الاشتراكية « بالاشتراكية المعكوسة » التى مارستها مصر « لأزمان طوال » فى ظل حكومات فرضت وصايتها على الشعب دون أن يكون للشعب فيها نصيب ، وكأنه بذلك

---

(١) الجريدة عدد ٢٠٥٨ فى ٢٠ ديسمبر ١٩١٣ .

يضع حدا فاصلا بين ما يمكن أن نسميه « رأسمالية الدولة »، والاشتراكية بمعناها الحقيقى حيث يكون الشعب مصدر السلطات ، وحيث يرد كل أمر من أموره اليه وحده ، فيختار لنفسه مذهب الحكم الذى يرضاه بملء ارادته ما دامت حريته مكفولة ومحققة وما دام يرى « منفعته » فيما اختاره .

وعند حدود الارادة العامة يقف لطفى السيد مسلما لها بما تريد ، ما دامت ارادة حرة يدين بها المجموع أو يتفق عليها رأى الأغلبية ، ولا أخاله حين هجر السياسة بعد الخلاف الذى نشب بين سعد زغلول وعدلى يكن ، فلأنه لم يستطع أن يوفق بين ما يراه ويؤمن به ويعرفه من أسباب الخلاف الحقيقية بين الرجلين ، وبين اجماع الأمة وتشيعها لسعد زغلول ، فانه اذا سار فى الاتجاه الذى رضيته الأمة ، كان فى ذلك مخالفة منه لما يراه من منفعة الأمة وتضامنها القومى ، واذا سار فى الاتجاه الآخر الذى سار فيه المنشقون على الوفد ، كان فى ذلك مخالفة لعقيدته فى الديمقراطية حيث تقتضيه النزول على رأى الكثرة ، وما كان عليه حين عجم الأمر الا أن يعود الى الوظيفة ويهجر السياسة التى ضلت سبيلها .

وحين بشر لطفى السيد بعقيدته ، لم يكن صحفيا ولا سياسيا وما كان رجلا تحكمه الوظيفة أو يقبل عليها طلبا للعيش أو طلبا للجاه والسلطان ، بل وسيلة للخدمة العامة التى يقتضيها واجب الوطن على المواطن ، أو تقتضيها دواعى الخدمة العامة للمجموع أو يقتضيها تنفيذ الفكرة التى يدعو اليها والعقيدة التى يبشر بها

بين الناس ، وما كان اشتغاله بالصحافة والسياسة الا وسيلة ينفذ منها الى تحقيق دعوته ، فبقدر ما كانت تحكمه الفكرة الفلسفية لم تقف به أبدا عند حدود النظرية ، بل كانت تنزع به الى العمل والتنفيذ ، فاذا كانت الصحافة وسيلة لنشر الفكرة فان السياسة كالوظيفة وسيلة لتنفيذها وان اقتصرت الوظيفة على الحدود التى يحكمها القانون .

ولقد سأله الأستاذ طاهر الطناحى مرة عن سبب اغلاقه للجريدة وانصرافه عن الصحافة فقال :

« قبلت التحرير فى الجريدة لأنشر فيها المبادىء المثلى التى آمنت بها لقيام حياة ديمقراطية سليمة ، فلما انتهيت من نشرها أغلقت الجريدة وانصرفت عن العمل بالصحافة لأننى لم أكن أشتغل بالصحافة محترفا ، بل كنت صاحب رأى وصاحب مبادىء ديمقراطية لارشاد الأمة الى أسباب الرقى والتقدم ؟

فلما مارس السياسة ، مارسها على طريقة الديبلوماسيين بمعنى أنه كان يحدد غايته من العمل السياسى ثم يسعى الى تلك الغاية عند من يقدرون عليها كما كان منه حين طلب تغيير العلم العثمانى بعلم مصرى وحين سعى الى اعتراف بريطانيا باستقلال مصر عند قيام الحرب ، وحين وضع مع زملائه أعضاء الوفد المصرى الأول خطة مقابلة ممثل بريطانيا لتنظيم العلاقة بين مصر وبريطانيا لعرض قضية البلاد على مؤتمر الصلح ، وحين شارك فى وفود المفاوضات والهيئات السياسية التى كانت تتألف لبحث مسائل البلاد السياسية .

ولم تكن نزوقه الحزبية السياسية فلم يكن من أعضاء حزب «الأحرار الدستوريين» رغم انتمائه اليهم ومشاركته لهم فى تأليف الحزب ، حتى انه كان كاتب الخطاب الذى ألقاه عدلى فى حفل افتتاحه ، ولم يكن يحول بينه وبين عضوية الحزب أنه عاد الى وظيفته فى دار الكتب فما كان أيسر عليه من أن يتركها ، ولعله كان يقدر أنه سيكون مدير الجامعة المصرية الجديدة ، وان كنا نرى أن ابتعاده عن الحياة الحزبية حينذاك رغم أنه كان من مؤسسى حزب الأمة » كان لعزوفه عنها بعد أن انتقلت من مرحلة الدعوة السياسية الى مرحلة العمل السياسى وما يجره من خصومة وتلاحم ومناورات قد تتجاوز حدود الخلق مما يأباه طبعه ، وكان تكوين حزب الأحرار الدستوريين بعض نتائج الانشقاق فى الحـركة الوطنية وتصدع « التضامن القومى » على حد تعبيره ، وكان من أسباب قيامه أن يسند وزارة عبد الخالق ثروت ويؤيدها » حتى ذهب بعض أعضائه الى اعتبار وزارة ثروت وزارة حزبية يؤيدها الحزب وتمثله بضم بعض أعضائها اليه وكان لطفى السيد على هذا الرأى ان لم يكن صاحبه رغم أنه لم يكن عضوا بالحزب — كما قلنا — أما حزب الأمة فقد كان حزب دعوة فحسب ، يطالب بأن يكون لأصحابه شأن فى الحكم » فلما تكون حـزب الأحرار الدستوريين وأصبح لرجاله شأن فى الحكم ، كانت الدعوة السياسية قد تحولت الى عمل سياسى .

فالسياسة عنده ، وان مارسها على طريقة الديبلوماسيين ، وسيلة للخدمة القومية ، كما أن الوظيفة وسيلة للخدمة العامة »

فان قصرت السياسة عن الخدمة القومية أو قصرت حدود الوظيفة عن القيام بالخدمة العامة فلا حاجة له فيهما ، وقد أخـذ على صديقه « الدكتور بهى الدين بركات » وان كان من قبيـل « التبسط » فى الحديث أو المناوشـات الكلامية ، أنه يفرغ لشئونه الخاصة حين علم منه أنه « ينوى السفر لعزبته لبعض أعمال زراعية تستدعى حضوره » فقال يخاطبه : وهل من حق الرجل العام أن يفرغ لخاصة شئونه ؟

وفهم الدكتور بهى الدين بركات ما يعنيه فقال ما معناه [1] :

— وهل العمل فى الأرض محرم فى شريعة الحكماء ؟

قال : أنا لم أقل هذا .

وأراد العقاد أن يشارك فى الحديث فقال :

— انما هو سؤال ليس الا .

وقال الدكتور بهى الدين : أهو سؤال برىء ؟

وقال لطفى السيد :

— أما انه سؤال برىء فلا ... !

وأخذ الدكتور بهى الدين يحدثه عن العمل الذى يستدعى سفره ومنـه مشروعات للتعاون والخدمة الاجتماعية لمصلحة الفلاحين .

وحينئذ قال لطفى السيد :

— أما هذا فمرخص به للرجل العام .

وسواء كان هـذا الحديث بين الرجلين الكبيرين من باب

---

(١) رجال عرفتهم ص ٢٢٥ .

التبسط أو من قبيل المناوشات الكلامية فانه لا شك ينم عن مبدأ أخذ الرجل به نفسه أخذا شديدا ، فما كان ليفرغ لشئونه الخاصة وكان يتركها لغيره ويقصر جهده على العمل العام .

ولا تستقيم السياسة أو الوظيفة عنده مالم تستقم على هدى منطقه وعقيدته وهما وحى حياته العامة وسلوكه الخاص والعام على حد سواء ، فلم تستهوه السياسة كثيرا الا فى حدود الخدمة القومية وما كان من هواة الوظيفة الا للخدمة العامة ، ولعله حين رضى بادارة دار الكتب فلأنها كانت قبل أن يتولاها من وظائف الأجانب التى لا يتولاها المصريون وجرى العرف على أن تكون للألمان دون غيرهم ، فاذا تولاها فقد استرد للمصريين بعض ما لهم وصار لغيرهم ، ولعله رأى فيها ما يتفق ومزاجه الفلسفى وطبيعته الهادئة ، ووجد فيها بغيته من الهدوء الذى ينشده للبدء فى ترجمة مؤلفات أرسطو ، ولعله كان ينوى أن يتخذ من دار الكتب نواة لترجمة روائع الغرب فتحدث الى بعض أصدقائه فى ضرورة تشجيع الترجمة فهى قبل التأليف أساس كل نهضة علمية كما حدث فى عصر النهضة الأوربية [1] ، وكانت مأثرة دار الكتب علينا وعليه انه وجد من فسحة العمل ما أعانه على هذا العمل العظيم .

ولا نحسب من كل ما تولاه من أعمال عامة ، عملا استقام على سجيته وهدى منطقه وعقيدته كعمله فى الجامعة منذ اتصل بها قبل أن تكون حكومية وبعد أن أصبحت حكومية ، فقد كان

---

(١) قصة حياتى ص ١٦٨ .

تعليم الأمـــة غاية حياته فبغير التعليم لا يمكن أن تثمر فكرته أو تنمو عقيدته أو تتأصل مبادئه فى نفوس الناس، وبغير التعليم لا يمكن للأمة أن تحقق مبتغاها من التمدين والارتقاء ، فلما تولى أمور الجامعة وجد فيها غاية ما ينشده من خلق جيل مثقف من المتعلمين ، ووضع لها دستورا من « حرية التفكير والنقد على وجه الاستقلال لا الحفظ والتصديق لكل ما يقال » فالجامعة « هى جمـــاعة من العلماء أخلصوا للعلم فوقفوا عليه ملكاتهم ووقتهم يخدمونه — كما يقف الرهبان أنفسهم على عبادة الله ، الى جانب أولئك العلماء شبان أذكياء سمت بهم هممهم الى أن يقضوا شطرا من شبابهم لتثقيف عقولهم وتوسيع آفاقها بتعلم مالم يكونوا يعلمون ، وتهذيب نفوســـهم بتعويدها على تقليد أساتذتهم فى كيفية نظرهم الى الحياة ، وترفعهم عما يتناحر العامة عليه من الشهوات فمنهم من تطيب نفسه عن كل ما هو خارج عن هذه الدائرة فيبقى فى الجامعة أبدا ، وأولئك هم علماء المستقبل ، وآخرون يكتفون بدرجة من العلم ، يخرجون من الجامعة يضربون فى الحياة الخارجية ، وهؤلاء وهؤلاء هم الرجال المثقفون الذين بمقدار عددهم يقاس مجد الأمة »[1] .

ولقد عشنا معه ســـنواته الأخـــيرة فى الجامعة وقلما رأيناه وقلما سمعنا به ، بل وقلما قرأنا له من قبل ، وان عرفناه وهبناه حتى كان من هيبتنا له أن كنا لا نفكر فيه ولا نحس له وجودا

---

(١) من خطاب لطفى السيد عن رسالة الجامعة فى الاتحـــاد العلمى لكلية العلوم عام ١٩٣٨ .

بيننا ، فاذا تطلعنا الى قبة الجامعة أحسسنا أن هناك شيئا جليلا يقبع تحتها ، شيئا غامضا يمرق بيننا كالخيال فى عربته السوداء التى تحمله كل يوم الى الجامعة ، شيئا أعظم من أن يكون بشرا مثلنا ، وكأنه تحت تلك القبة المستديرة سادن فى هيكل أو قديس فى محراب أو ولى من أولياء الله الصالحين ، فطالما أوحت تلك القبة الى خواطرنا خليطا مبهما من مشاعر القداسة والجلال والشموخ ، حتى اذا اقتربنا منه فقابلنا بتلك الابتسامة الرقيقة الغامضة البسيطة روعتنا بساطته وهزنا حنانه وعرفنا من تواضعه ما فى الرجل من طبيعة الانسان .

وقدر لى أن ألقاه فى مطلع صباى حين صحبنى أبى الى زيارته فى داره وحين قدمنى له أستاذى هيكل رحمه الله فى دار حزب الأحرار الدستوريين وكنت يومها تلميذا بالمرحلة الثانوية فما زالت صورته التى رأيته عليها فى الحالين قابعة فى خيالى ، قابلنا فى داره وقد ارتدى عباءة فضية على جلباب أبيض ووقف الى جواره كلب ضخم من النوع الألمانى كان يدعوه « شست » وكأنه أمير من أمراء الصحراء ، ولم أره بعدها حتى رأيته فى دار الأحرار الدستوريين وقد ارتدى (البونجور) الرمادى وكأنه سفير فى بلاط قيصر أو امبراطور .

فلما تقدمت بى الأيام الى آفاق أرحب وقرأت لطفى السيد عرفت أثره فى جيله وفى جيلنا وفى تاريخ مصر عامة وعرفت أنه أستاذ الجيل فى حكم التاريخ .

المراجع العربية

أحمد أمين : زعماء الاصلاح فى العصر الحديث . القاهرة ١٩٤٨ .

أحمد خاكى : قاسم أمين . سلسلة أعلام الاسلام . القاهرة ١٩٤٤ .

أحمد شفيق (الحاج أحمد شفيق باشا) :

مذكراتى فى نصف قرن . الجزء الثانى . القسم الثانى . ١٩٠٢ – ١٩١٤ . القاهرة ١٩٣٦ .

احمد عرابى (الزعيم) :

كشف الستار عن سر الأسرار فى النهضة المصرية المشهورة بالثورة العرابية .

أحمد لطفى السيد (جمع اسماعيل مظهر) :

– صفحات مطوية من تاريخ الحركة الاستقلالية فى مصر (مصر ١٩٤٦) .
– المنتخبات : الجزء الأول . دار النشر الحديث ١٩٣٧ .
– المنتخبات : الجزء الثانى . مطبعة المقتطف ١٩٤٥ .
– تأملات فى الفلسفة والأدب والسياسة والاجتماع . دار المعارف ١٩٤٦ .
– قصة حياتى : سلسلة كتاب الهلال ١٩٦٢ .

آدمس (تشارلس) وترجمة عباس محمود

الاسلام والتجديد : القاهرة ١٩٣٥ .

اسماعيل صدقى :

مذكراتى : دار الهلال ١٩٥٠ .

أمين سامى :

تقويم النيل : ثلاثة أجزاء . القاهرة ١٩٣٦ .

جرجس حنين :

الأطيان والضرائب فى القطر المصرى . القاهرة ١٩٠٤ .

سليم خليل نقاش :

مصر للمصريين : ستة أجزاء من الرابع الى التاسع ـ القاهرة ١٨٨٦.

عباس محمود العقاد :

ـ سعد زغلول : سيره وتحية ـ القاهرة ١٩٣٦ .

ـ رجال عرفتهم : سلسلة كتاب الهلال ١٩٦٣ .

ـ محمد عبده : سلسلة أعلام العرب ١٩٦٢ .

عبد الرحمن الرافعي :

عصر اسماعيل ، جزءان ، القاهرة ١٩٣٢ .

ـ الثورة العرابية والاحتلال الانجليزى القاهرة ١٩٣٧ .

ـ مصطفى كامل . باعث الحركة الوطنية القاهرة ١٩٣٦ .

ـ محمد فريد . رمز الاخلاص والتضحية القاهرة ١٩٤١ .

عبد اللطيف حمزة :

أدب المقالة الصحفية فى مصر . الجزء السادس (أحمد لطفى السيد فى الجريدة) القاهرة ١٩٥٤ .

عبد العزيز فهمى : وتقديم طاهر الطناحى

هذه حياتى : سلسلة كتب الهلال ١٩٦٣ .

محمد حسين هيكل (دكتور) :

ـ تراجم مصرية وغربية . القاهرة ١٩٢٩ .

ـ مذكرات فى السياسة المصرية . جزءان . القاهرة ١٩٥١ ، ١٩٥٣ .

محمد رشيد رضا :

تاريخ الأستاذ الامام الشيخ محمد عبده . ثلاثة أجزاء . مطبعة المنار ١٣٥٠ هـ .

هذا عدا صحف ذلك العصر وتقارير المعتمدين البريطانيين ومجموعات الوثائق الرسمية ومضابط المجالس النيابية مما أشرنا اليها فى الهامش

المراجع الافرنجية

Alexander, J: The Truth about Egypt. (Iondon, Casaeľ 1911)

Bemmeln, J. Van: L'Egypte et L'Europe par un Ancien Juge Mixte.. (2 vols. Leiden, Brill, 1884).

Blunt, W.S.: — Secret History of the English Oceupation of Egypt being a Personal Narrative of Events. (2 vols. London, 1907)

— My Diaries. London 1919.

Chirol, Sir Volentine: The Egyption Problem. (London: 1920)

Gromer, Earl: Modern Egypt (1. Vol. London, Macmillan 8 Co. 1908)

Elgood, P.G.: The Transit of Egypt. (London. 1928).

Londau, Jacob M: Parliaments and Parties in Egypt.. (New York 1954).

Lloyd, Lord: Egypt Since Cromer. 2 Nols. London,. Macmillan, 1933)

Michael, Kyriakos : Copts and Moslems Under British Control (London 1911)

Ninet, John: Arabi Pacha (Paris, 1884)

Storrs, Ronald: Orientations (London Nicholson 8 watson 1943)

فهرس